د. محمد خير الحلواني

أصول النحو العربي

أفريقيا الشرق

د. محمد خير الحلواني

أصول
النحو العربي

أفريقيا الشرق

أصول
النحو العربي

© أفريقيا الشرق 2011
حقوق الطبع محفوظة للناشر
تأليف : د. محمد خير الحلواني
عنوان الكتاب : أصول النحو العربي
رقم الإيداع القانوني : 2010 MO / 2663
ردمك : 978-9981-25-751-1
أفريقيا الشرق – المغرب
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور ، الدار البيضاء
الهاتف : 0522 25 95 04 / 0522 25 98 13
الفاكس : 0522 25 29 20 / 0522 44 00 80
مكتب التصفيف الفني : 54 / 0522 29 67 53
البريد الإلكتروني : E.mail : africorient@yahoo.fr

بين يدي الطبعة الثانية

حين وضعت هذا الكتاب، لم أكن أقصد إلا عرض الأصول النحوية العربية، كما هي عند الرواد الأوائل من رجال هذا العلم، ولاسيما عند الخليل وسيبويه والأخفش والفراء والكسائي وأمثالهم من رجال المذهبين : البصري والكوفي.

ولم يكن الزمن آنذاك، ولا الملابسات الخاصة بالكتاب، مما يتيح لي أن أعرض هذه الأصول في إطار «لساني» أو أن أعقد موازنة بين ظواهر عربية، وظواهر لسانية ترتد إلى الإتجاه البنيوي الوصفي، أو إلى الاتجاه التوليدي التحويلي، لأن الكتاب في أصل وضعه إنما كتب لطلبة السنة الرابعة، وطلبة الدراسات العليا في بعض الكليات السورية، ولم يكن من مطمحه أن يتجاوز هذا الأفق إلى القارئ العربي في أصقاع بعيدة، إلا أن صاحبه يفاجأ بمن يكتب عنه في تونس[1]، وفي السعودية[2]، وبمن يتخذه مرجعا في بعض الأقطار العربية.

وأعتقد أن نشره في المملكة المغربية سيكون له نفع من غير وجه، ذلك أنه عرض بعض الأصول النحوية عرضا إن لم يغب عنه المنهج التعليمي فإنه أيضا لم يدع أن يتناول ما أوجزه غيره من كتب «الأصول»، أو تناولته

1 - هو الدكتور بكري الشيخ أمين. «المجلة العربية» : 1980.

2 - هو الدكتور منصف عاشور. مجلة «الحياة الثقافية» : 1982.

بنزعة أملتها في أواسط هذا القرن لسانيات البنيويين خاصة، ولهذا كان التناول إلى الانتقاص أقرب منه إلى البحث العلمي الموضوعي، في وقت لم تهب فيه بعد رياح النحو التوليدي ليعيد المؤلفون النظر فيما هجمت فيه خواطرهم الصادرة عن بنيوية بلومفيلد وهاريس وهوكيت من اللسانيين الأمريكيين، وبنيوية دي سوسور وفيرث من لسانيي الأصقاع الأخرى، فأطلقت أحكاما تقويمية أثبت الزمن فيما بعد حاجتها إلى الاناة، والصبر، والاطلاع على جميع الاتجاهات، لا على اتجاه واحد. بل لقد أثبت الزمن أن الوصف البنيوي للغة يعتريه النقص من كل جانب، وأنه لايكاد يحل إلا جزءاً يسيرا منها، وههنا يتبين لمنتقصي النحو العربي أن ما أخذوا به من مقولات البنيوية ومنهجها، كانتقاص الحذف والتقدير، والنيل من نظرية العامل، لم يكن غير «زي» مرحلي.

ولاح لي غير مرة أن أعيد النظر في أحكام الأصول على ضوء اللسانيات المعاصرة لتكون في جملة المادة التي تقدم للطبعة الثانية، ثم ما لبثت أن رددت هذا الخاطر لسببين : أولهما أن مثل هذا العمل سيغير من «هوية» الكتاب، وسيجعله كتابا آخر، وحينئذ سيكون من قبيل التجاوز تسمية هذه الطبعة بـ «الثانية». وثانيهما - ولعله أملأ للنفس - يرتد إلى الاقتناع بضرورة عرض الأصول العربية خالصة كما هي، واستنتاجها من مصادرها الصحيحة، وهي كتب القوم نفسها لا من كتب الطبقات.

والله أسال أن يوفق إلى الصواب

د : محمد خير الحلواني

الرباط 1-2-1983

المقدمة

يمكن أن توصف هذه الدراسة بالجِدَّة وبالقدم في وقت واحد، دون أن يكون في هذا الوصف تناقض أو خلل..

وعلة ذلك أنها وصلت بصبر وأناة إلى «الأصول» أو المبادئ التي اعتمدها النحاة في استنباطهم لقواعد اللغة العربية، وعرضتها بتوضيح وتيسير، واضعة نصب عينيها الطالب الجامعي الذي حصّل في سنوات ثلاث معظم مايلزمه أو يحتاج إليه في إدراك هذه «الأصول» المعتمدة التي تجمع بين السماع والقياس.

وكان سبيلها إلى تلك الأصول وعرة صعبة، لأنها لم تكتف بالعودة اليسيرة إلى ما جمعه الانباري والسيوطي من (أصول النحو)، بل غاصت في بحار سيبويه والأخفش والمبرِّد والفارسي وابن جني من البصريين، وفي بحار الكسائي والفراء وثعلب من الكوفيين، والتقطت منها ومن تراث المتأخرين ماهيأ لها أن تصحح كثيراً من الأوهام التي وقع فيها السيوطي، وأن تدفع كثيراً من التهم التي ألصقها بعض المعاصرين ببناء النحو القديم عن تعجل في الحكم، وسوء في الفهم أحيانا.

وإلى جانب هذا حاولت الدراسة أن تربط بين حين وآخر أصول النحاة القدماء بالأصول التي بشرت بها البحوث اللغوية المعاصرة في الغرب والشرق، ولكنها لم تسرف في ذلك ولم تشتط فيه، لأن دراسات

القدماء كان لها مناخها الخاص، وأسلوبها الذي كونته الحياة العباسية بما حوته من ألوان الثقافات، وأنماط التفكير، وتمازج العروق، ورواسب الحضارات القديمة المنهارة كاليونانية والفارسية وغير المنهارة كالرومانية والهندية.

ولقد خرجت هذه الدراسة بعد هذا الغوص بصورة ترجو أن تكون صادقة عن «أصول النحو العربي»، ووضعت في أيدي الدارسين - طلاباً وغير طلاب - ما يحتاجون إليه في فهم التجربة اللغوية التي مر بها النحاة، بل في فهم النحو العربي وبنائه العام، وإن شئت : في حقائقه ومبادئه التي لاغنى عنها.

بهذا كله يمكن أن توصف بأنها جديدة. .

غير أن هناك محاولات سبقتها، واتخذت مكانها في المكتبة العربية، لعل أجدرها بالبحث والحديث كتاب الأستاذ سعيد الأفغاني «في أصول النحو»، وكتاب الدكتور محمد عيد «أصول النحو العربي»، وكتاب الدكتور حنا ترزي « أصول اللغة والنحو».

أما كتاب الأستاذ سعيد الأفغاني فهو أول محاولة - على ما أعلم - في الدراسة المعاصرة، وقد رُبّيَت عليه أجيال من طلبة اللغة العربية في جامعة دمشق، ويرجع إليه الفضل الأول في ظهور كثير من البحوث في سوريا وغيرها من أقطار العربية، فقد بَصَّر الباحثين بكثير من الحقائق النحوية، والأصول المتبعة.

ولكن كتاب الأستاذ الأفغاني كان ينحو نحواً تعليمياً صرفاً، ولذلك خضع لمنهاج كلية الآداب في ذلك الزمن، إذ جمع أصول النحو وتاريخه، فكما تحدث عن السماع والقياس تحدث عن المذاهب النحوية، وأهمل بحث العامل النحوي على الرغم من أهميته في (الأصول) كما تجاوز

في بحثي السماع والقياس كثيراً من الحقائق التي كان لها أثر بالغ في بناء القواعد النحوية، كالضرورة الشعرية، وطبيعة الاستقراء، والعلة، وألوان الاستدلال الذهني.

وما أشك في أن الأستاذ الأفغاني تجاوز هذه الأصول عن عمد، لأنه وضع نصب عينيه طلاب الجامعة يومئذ، وطبيعة المناهج اللغوية في جامعات الوطن العربي، ولولا ذلك لكان أولى من غيره بهذه البحوث، فهو الذي نشر كتابي أبي البركات الأنباري «لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب» وفيهما من هذه الأصول مافيهما.

وإلى جانب ما ذكرت كانت المكتبة العربية آنذاك فقيرة جدا بكتب النحو القديمة، ومن أجل ذلك لم يتمكن الأستاذ الأفغاني من الوقوف على كتب الفراء والأخفش والمبرد وأبي بكر بن الأنباري، وابن السراج والزجاجي، فقد ظهر كتابه قبل أن تظهر كتب هؤلاء، وأعتقد أنه لو أطلع عليها لغيَّر بعض الأحكام التي أطلقها يومئذ.

وربما كان فقر المكتبة العربية بهذه الأصول سببا مهما في اعتماد الأستاذ الافغاني كتاب (الاقتراح) للسيوطي، وكتاب (ضحى الإسلام) لأحمد أمين، أما الأول فقد أمده بالحديث عن السماع والقياس، وأما الثاني فقد وضع بين يديه الكلام على المذهبين : البصري والكوفي.

ومهما يكن من شيء فإن كتاب الأستاذ الافغاني أدى رسالته أكثر من ربع قرن، وحمل سمات المرحلة التي كان فيها، بل أنه - وايمُ اللّه - دفعها إلى الأمام خطوات.

أما كتاب الدكتور محمد عيد فيقوم على دراسة أصول النحو في نظر ابن مضاء القرطبي، «وعلى ضوء علم اللغة الحديث» -كما يسميه صاحبه - فهو إذاً يختلف عن كتاب الأستاذ الأفغاني الذي يقتصر على

كشف أصول النحو العربي وتوضيحها، وقد بذل الدكتور عيد جهدا قيما في الموازنة بين معطيات علم اللغة الحديث ومعطيات علم النحو العربي .

غير أن الذي يؤخذ عليه هو ضعف مافيه من الإحاطة بالأصول النحوية القديمة، فلا يكاد يَعرضها عرضا سويا، بل إنه لايكاد يدرك أغراض القدماء في كثير من المواضع، فهو ينال منهم، وينعت أساليبهم بالبعد عن المناهج اللغوية من دون أن يسبر غورهم، ويبلغ مايريدون، ونحب أن نعرض هنا نموذجا واحدا من ذلك، ليكون دليلا على أمثاله :

يرى الدكتور أن النحو العربي متأثر بالمنطق اليوناني، وحين يصل إلى بحث العلة يحتج بكلام مشهور لابن جني في الخصائص، وهو أن علل النحو أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقهاء، ثم يقول الدكتور عيد : «ولكن هذا الاتجاه لايستمر على إطلاقه عند ابن جني، إذ تَفجؤُنا عبارة – أي عبارة ابن جني – (وكذلك كُتب محمد بن الحسن إنما ينتزع أصحابنا ـ النحاة[1] – منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه)[2]»

لقد ظن الدكتور عيد أن النحاة كانوا ينتزعون العلل انتزاعا من كتب الفقهاء أمثال محمد بن الحسن، ولهذا يفسر كلمة (أصحابنا) في كلام ابن جني بكلمة (النحاة)، مع أن ابن جني لم يقصد إلى هذا البتة، ولا استهدفه، بل أراد أنه فعل في كتاب الخصائص ما كان يفعله الفقهاء المتأخرون في كتبهم، فكما أنهم عمدوا إلى الأحكام المنثورة في كتب محمد بن الحسن وجمعوها وعرضوها على شكل قوانين، انتزع هو الآراء المنثورة في كتب النحو القديمة من العلل والاقيسة، وعلى هذا تكون كلمة

---

1 – كلمة (النحاة) ليست من كلام ابن جني، بل من كلام الدكتور عيد، يريد بها شرح كلمة (أصحابنا) وهذا هو سر الخطأ في فهم كلام ابن جني كما سترى. أنظر الخصائص 123 / 1 .

2- أصول النحو العربي 133 .

(أصحابنا) تعني : فقهاء الحنفية، ولاتعني النحاة كما ظن الدكتور، لأن ابن جني كان فقيها حنفيا، فلا غَرو أن يطلق على الفقهاء من مذهبه لفظ (أصحابنا) مثلما يفعل غيره من الفقهاء والنحاة.

وهذا واضح جدا في سياق الكلام الذي قاله ابن جني، ومع ذلك نرى الدكتور عيد يُشَرِّق في الحكم ويغرب، وله كثير من مثل هذه «المعارض» لامجال لعرضها هنا.

وهناك شيء آخر لابد من ذكره في كتاب الدكتور عيد هو أن علم اللغة الحديث قد استهواه إلى درجة كبيرة جدا، حتى جعله يعد بعض «الأصول» القديمة ضربا من التأول البعيد عن حقائق اللغة، وطرائق دراستها، ولنقف عند نموذج يدل على أمثاله في كتابه، جاء في الصفحة (220) قوله : «وكما لايكفي الأساس النفسي لتفسير الجمل نحويا كذلك يرفض الأساس المنطقي الذي قام عليه فهم النحاة للجملة، إذ خلطوا بين الواقع والشكل أو بعبارة أخرى : فرفضوا الواقع الفلسفي على الشكل اللغوي، أو بمعنى آخر : حتموا الصلة التامة بين المدلول والرمز اللغوي، على معنى : أن يتحقق في الجملة النحوية ما يحدث في الواقع من وجود الذات والحدث وقيام العلاقة بينهما، أو بعبارة نحوية : وجود المسند والمسند إليه وقيام العلاقة بينهما، فإذا غاب أحدهما قُدِّر حتى يتفق النص اللغوي مع الواقع الخارجي. والدراسات اللغوية الحديثة لاتعترف بهذا الإلزام المنطقي، ولاتسمح لأحكام المنطق الفلسفية أن تتحكم في دراسة اللغة، فليس من اللازم في الجملة أن يوجد المسند والمسند إليه والعلاقة، ويتضح ذلك بالمثال الآتي :

لنفرض أن شخصا اسمه (محمد) يؤدي شهادة لمتهم أمام القاضي، فلا بد في الواقع من وجود الذات التي هي (محمد) وقيامها بالشهادة، ولكن لنتصور ذلك المتهم يجيب عن سؤال : من شاهدَكَ ؟ بقوله :

محمدٌ. فهنا لا نستطيع أن نفترض في دراسة هذا النطق ما حدث في الواقع، ومن هنا يفترق المنهج الحديث عن طريقة النحاة في تناول النصوص، فالنظر للجملة على أنها حكم منطقي لابد أن يتحقق في الواقع أدَّى بهم إلى التأويل والتقدير والبحث عن الناقص، أما اعتبار اللغة منظمة شكلية تعبر عن الواقع بوسائلها الخاصة فهذا هو أساس الاعتراف بالكلمة الواحدة على أنها وسيلة عرفية للتعبير عن الجملة».

هكذا يسوق الدكتور عيد نقده للقدماء دون تحفظ، بل دون أن يسأل نفسه : هل من اللازم أن يكون المنهج الوصفي الذي استهواه من علم اللغة الحديثة أسلم منهجا في تناول اللغة من أساليب القدماء التي تربط بين التركيب اللغوي والواقع الفكري، أو قل : تجعل نُظُمَ اللغة الخارجية مطابقة لترتيب الأفكار في ذهن المتكلم.

وفي نصه الطويل هذا تجاهل لأمرين كبيرين من شأنهما أن يُخِلا بالمنهج العلمي الذي سلكه :

الأول أنه صدر في نيله من فهم النحاة العرب للجملة، وتقديرهم للمحذوف منها عن الدراسات اللغوية الحديثة التي نجمت أصولها وقوانينها من دراسات اللغات الأوربية، وهي تختلف في بناء جملها عن اللغة العربية، لأن صرامة التركيب هناك تجعل الحذف فيها أقل من الحذف في الجملة العربية التي تخلو من قيود فعل الكون، والأفعال المساعدة الأخرى، وضرورة تقديم الفاعل على الفعل، وتستبدل بهذا كله وسيلة تعبيرية أخرى هي الإعراب.

وحذف بعض الكلمات في التركيب يرجع في أساسه إلى ضرب من ضروب ارتباط اللغة بالفكر، وإلى قانون من قوانينها الأساسية هو «الاقتصاد». فحين أقول : محمدٌ. في جواب هذا السؤال : من شاهدك؟ أو : أقول : محمداً. في جواب هذا السؤال : من شاهدتَ ؟ أكون قد

اقتصدت في كلامي دون أن أخل بالتعبير عن الموقف الذهني، لأن ترتيب الكلام يكون على سمت ترتيب الأفكار في الذهن.

ومما يدل على أن المحذوف مقدر في الذهن ولا بد منه أنَّ الأثر اللفظي - وهو الإعراب - كان واضحا في كل عبارة، فالتركيب اللغوي - كما هو معروف - علاقات معنوية ذات تأثير لفظي، وهذا في العربية كما هو في غيرها من اللغات، وبهذا يكون قولي : محمداً، في المثال السابق مرتبطا بعلاقة معنوية بكلمة أخرى، حذفت لفظا ولم تحذف معنىَ، بل بقي تأثيرها التركيبي اللفظي قائما.

فالنحاة العرب درسوا المحذوف - في كثير من المواضع - دراسة تربط بين فكر المتكلم وكلامه، فإذا كان علم اللغة الحديث يرفض مثل هذا الربط - كما زعم الدكتور عيد - فإن ذلك لايعدو أن يكون رآيا، أو طفرة، مرَّ بها علم اللغة، وقد تجاوزها حقا في الآونة الأخيرة.

وهذا يسلمنا إلى الأمر الثاني الذي تجاوزه الدكتور عيد في نصه الطويل الذي اثبتناه، وهو أن الدراسات اللغوية الحديثة عادت إلى الربط بين علم اللغة وعلم النفس، أي بين الواقع اللغوي والفكر الإنساني، على يد اللغوي الأميركي (تشومسكي)، ولقد تعرى المنهج الوصفي أمام دراساته الحديثة العميقة، إذ وضح أن هذا المنهج يباعد بين اللغة والفكر، و أنه ينظر إليها كأنها آلة جامدة لاتنبض فيها روح الإنسان.

ولا بد لي من أن أشير - ولو بإيجاز - إلى أن إعجاب الدكتور عيد بابن مضاء القرطبي له مايسوغه، فهو ظاهري النزعة في الفقه والنحو، غير أنه لم يَسلم من معطيات المنطق والنزعة الكلامية، وفي كتابه كثير من هذه السمات، وهي التي هاجمها الدكتور عيد، فكيف تكون قبيحة في كتب القدماء وغير قبيحة في كتاب ابن مضاء؟

ولقد هاجم ابن مضاء والدكتور عيد نظرية العامل النحوي، و أنا معهما في جانب، ومخالف لهما في جانب آخر، فإذا كان العامل النحوي يجر إلى تقديرات وتأويلات ذات تكلف وتعسف فهو نظرية مرذولة، أما إذا نظر إليه على أنه بحث في القرائن اللفظية التي ترتبط بحالات إعرابية خاصة، فإنه حينئذ يكون دراسة شكلية للغة، تدرس من خلاله تراكيبها ونُظُمها والعلاقات اللفظية والمعنوية، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار إعرابية.

غير أن الدكتور عيد، وابن مضاء قبله، وكثيرا من المعاصرين، نظروا إلى الجانب المظلم من نظرية العامل، ووقفوا عند مشكلاتها وتقديراتها، ولم ينظروا في أصلها الذي قامت عليه، وهو دراسة الظواهر الإعرابية، وربطها ببنية الجملة.

والمحاولة الثالثة في دراسة (أصول النحو) قام بها الدكتور حنا ترزي، أحد أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت، في كتابه : أصول اللغة والنحو، وهي تشبه إلى حد بعيد محاولة الأستاذ الأفغاني في أنها تتوجه إلى الطلاب، ومن أجل ذلك تُؤثِرُ الايجاز الشديد، وتختلف عن دراسة الأستاذ الأفغاني في أنها تتعثر كثيرا في فهم القدماء ونصوصهم وأصولهم، وتبني على الأحكام السابقة التي أطلقها السيوطي وأحمد أمين وكثير من الدارسين المعاصرين بلا مناقشة ولا محاكمة، وتجعل ماقالوه مسلمات لا يأتيها الخطأ من بين يديها ولا من خلفها، مع أن كثيرا منها باتت منقوضة واضحا خطؤُها، أضف إلى ذلك أن دراسة الدكتور ترزي تكاد تكون مقالات متعددة الأغراض، منبتة الصلات، ولكن يغفر لها أنها بحوث جامعية تلائم - كما يبدو - منهاج الدراسة المرسوم.

* * *

تلك هي المحاولات التي سبقت هذه الدراسة، وهي التي جعلتني انعت دراستي لأصول النحو العربي بأنها قديمة، فعنوان الكتاب مألوف معروف، وذاك هو سر قدمها، ولكن مضمونه يختلف عما وُسِم بعنوانه، وهذا هو سر جدتها، وإني لأرجو أن أكون قد أديت أمانة العربية، ووفيتها حقها عليَّ، كما أرجو أن أكون قد خدمت طلبتي في الجامعة، فقدمت إليهم أصعب المشكلات اللغوية في أيسر الأساليب الحديثة، والله الموفق.

1978/5/15

محمد خير الحلواني

القسم الأول

السمـــاع

I - ما السماع

تنشأ الدراسة اللغوية من تأملات يسيرة في اللغة المحكية، ثم يتسع مداها على الأيام فتنتقل من التأملات إلى الملاحظات، فالاستقراء، فوضع القاعدات والأصول.

وهذا العمل يحتاج إلى زمن غير قصير، فلا بد للغوي في البدء من جمع المادة اللغوية، وليس ذلك باليسير، فهو مضطر - ليكون عمله دقيقا - إلى تصنيفها، وتقسيم الرقعة المكانية التي يدرسها إلى مناطق ذات لغة فصيحة، وأخرى دونها، وثالثة لا تُعتَمد لغتها ألبتة، ويقوده هذا إلى وضع معيار للفصاحة يرجع إليه في تصنيفه وتقسيمه.

ولا شك أن اللغة المحكية أو المنظومة، ذاتْ قوانين يراعيها المتكلم بدقة، ويصدُرُ عنها في كلامه، ولكنه لايشعر بالعناء، بل إنه لايكاد يفكر فيها، لأنها عنده لاتزيد على عادات اعتادها منذ أن تعلم اللغة من المحيط الذي حوله، وعَملُ اللغوي أن يكشف عن تلك القوانين المرعية، وأن يوضح القواعد التي يتقيد بها المتكلم الأصيل.

ولا بدَّ إزاء هذه المهمة من أن يكون اللغوي دقيق الملاحظة ثاقب النظرة، متصفا بالصبر والأناة، حتى ينفُذ إلى ماوراء الظواهر الصوتية، ويقف على الحقيقة المستسرَّة فيها.

وعلى هذا يكون السماع عملية صعبة، فهو مجموعة من الأعمال، تبدأ بالتأملات، وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويقوم بين البدء والانتهاء التصنيفُ، والتقسيمُ والاستقراء.

على أن السماع لا يقف عند حدود الاستنباط، بل تُناط به أعباء أخرى، ومن غير العسير تحديد المهمات التي توكل إليه.

إنه في مرحلة النشأة لا يزيد على استنباط القوانين في اللغة المحكية، ولكنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرائق الاستدلال الكثيرة، كالقياس، والعلة، والسبر والتقسيم، والاستدلال بالأولى، فيُستَعمَل لتحقيق قاعدة، أو إنكار ظاهرة، وبهذا يفقد أهميته، لأنه قام بما أوكل إليه في مرحلة نشأة العلم.

ونؤثر هنا أن نضرب بعض الأمثلة لتوضيح ماعرضناه :

1 ـ لا شك أن النحاة وصلوا إلى القواعد العامة من ملاحظاتهم اليسيرة لتراكيب اللغة، فقد اهتدوا إلى قوانين المرفوعات، كالفاعل، والمبتدأ، والخبر، وقوانين المنصوبات كالمفعولات، والحال، والتمييز، وقوانين الاسم المجرور بالحرف، أو بالإضافة، اهتدوا إليها من الملاحظات في مرحلة النشأة.

2 ـ وكلما أوغل اللغويون في الدرس وقفوا أمام ظواهر تحتاج إلى مزيد من التأمل والتتبع، والاستقراء، فالنحوي المعروف عيسى بن عمر يعرف أن «ليس» يأتي بعدها اسمان، أولهما مرفوع، وثانيهما منصوب، ذاك هو استقراؤه، ولكنه سمع أن نحويا آخر هو أبو عمرو بن العلاء يجيز رفع الاسم الثاني، إذا نقض نفي «ليس» بأداة الحصر «إلاّ»، تقول : ليس الرجل إلاَّ كريمٌ، فأتاه كالمستنكر، وقال له : «ما شيء بلغني أنك تجيزه ؟» فقال له أبو عمرو : «وما ذاك ؟» قال : «بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا

المسكُ». فأجابه أبو عمرو : « ذُهِبَ بك يا أبا عمر، نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تيميمي إلا وهو يرفع[1]».

فأبو عمرو هنا يحتج لما أجازه بما وصل إليه استقراؤه من لهجات العرب، وعيسى بن عمر ينكر الظاهرة في البدء، لأنه لم يسمعها ولم يستقرها، حتى إذا وَقَفَهُ أبو عمرو على الحقيقة أخذ بها.

3 - ولنا في كتاب سيبويه كثير من الأمثلة، فهو يُعَد مجمعا للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين، وسنة ثمانين ومئة للهجرة، أي بين وفاة أبي الأسود الدؤلي، ووفاة سيبويه، ففي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى وأبي عمرو والحضرمي، إلى جانب ما استنبطه سيبويه.

ويتجلى لك السماع في هذا الكتاب العظيم بما يحويه من المادة اللغوية المجموعة، ففيه خمس وتسعون وثلاث مئة آية من آي القرآن، وفيه تسعة وأربعون وألف من شواهد الشعر، وفيه مالا يُحصى من كلام العرب وأحاديثهم.

وليس هذا فحسب وإنما هناك أمر ذو بال في هذا الحديث هو أن سيبويه لم يكن يأخذ كل ما يقع له من كلام العرب، وإنما كان منهجه أن يأخذه إما من أفواه الفصحاء من البداة، وإما من شيوخه الذين سمعوه من العرب.

فلقد تحدث مثلاً عن نصب المصادر التي تقع للدعاء، مثل : سَقياً لك، فبين أنها قد ترد مرفوعة في الشعر، قال : «وهذا شبيهٌ رفعُه ببيتٍ سمعناه ممن يوثق بعربيته، يرويه لقومه، قال :

---

1 - أنظر : أمالي القالي 39 / 3، وطبقات النحويين واللغويين 38، والمزهر 277 / 2 ـ 278.

عذيرك مِن مولى إذا نمت لم ينم يقول الخنا أو تعتريكَ زنابره[2]

وقال في موضع آخر : «ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق اللّه الزرافة يديها أطولَ من رجليها[3]». وهذا في كتابه كثير جدّاً[4].

ومما نقله عن شيوخه – وكلهم ثقة – ما جاء في حديثه عن انتصاب المصادر في غير الدعاء، مثل : حمداً وشكراً، إذ أجاز الرفع معتمدا مانقله شيخه يونس بن حبيب، يقول «وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان يُنشِد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحِج :

عَجَبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب[5]

وهذا كثيرً أيضا في كتابه[6].

***

ونعتقد أن ما قدمناه من أمثلة كافٍ لتوضيح معنى السماع، وسنجد في الفقرات التالية ما يجلوه جلاء واضحا، ويبين جوانبه المتعددة.

---

2 – الكتاب : 1 / 158.
3 – نفسه : 1 / 77.
4 – أنظر على سبيل المثال : 1 / 44، 199، 201، 214، 261، 327، 426، الخ..
5 – الكتاب : 1 / 161. الخ.
6 – أنظر مثلا : 1 / 77، 85، 87، 140، 153، 182، 249، ...

II - كيف تدرس المادة اللغوية

أول عمل يجب أن يقوم به اللغوي في دراسة اللغة هو أن يجمع المادة المدروسة جمعا واعيا وافيا، و إلا كان عمله ناقصا وكانت قواعده منقوضة وستهديه نظراتُه الأولى فيها إلى ماتحويه من أوجه الاختلاف، وتنوع الظواهر، فيرى نفسه مضطراً إلى تصنيفها وتقسيمها، لتكون نتائج دراسته أكثر صحة ولتكون قواعده أكثر اطراداً.

فكيف سارت هذه الدراسة في تاريخ النحو العربي ؟

1 -جمع المادة اللغوية :

الحق أن النحاة لم يجمعوا اللغة بأنفسهم، ولكنهم شاركوا فيها من لاعمل له في النحو، إذ كان جمع اللغة سابقا لظهور هذا العلم، فهنالك القرآن الكريم الذي دوِّنَ في الصحف. وحفظته الصدور، وهو مجموعة لغوية غنية الظواهر، حافلة بالقواعد والأصول النحوية، ولكنه كان بملابساته يضطر النقلة إلى التثبت من الرواية والنقل الأمين عن الرسول ﴿ﷺ﴾، كما كان يعوزهم أن يكون لهم رأي في اختلاف قراءات المقرئين الثقات، ليكون استنباطهم للقاعدة بعيدا عن الشك والظن وسنعود إلى تفصيل هذه الظاهرة القرآنية في موضعها من هذا الكتاب.

وإلى جانب كلام الله المبين كان هناك مصدر لغوي حي هو أولئك البداة الفصحاء المنتشرين في بوادي نجد، وتهامة والحجاز، وماأسهل أن يلقاهم النحويّ المستقري للعربية، في سوق المربد، حيث يفدون لحاجاتهم، وفي البادية حيث يعيشون، وقد كان هذا المصدر اللغوي مُعينا على الإفادة من المصادر الأخرى، فعن طريقه نقل الشعر الفصيح، وتثبت النحاة من صحة لغته، وعن طريقه أيضا نُقلت الأمثال العربية، وسنجد بعد قليل أهمية هذا المصدر في رواية الشعر واستنباط القواعد النحوية.

أضف إلى هذين المصدرين : أي القرآن، والفصحاء الأحياء، مصدراً ثالثاً هو الشعر الجاهلي القديم، والشعر الإسلامي حتى عصر هارون الرشيد، فقد وصل منه إلى النحاة مجموعة وافرة تصلح أن تكون مورداً للاستقراء، ذلك أن روايته واعتماده في فهم ألفاظ القرآن بدأت منذ أيام الصحابة، وقد أُثر عن الخليفة عمر بن الخطاب (ر) قولُه المشهور «عليكم بديوانكم لا تضلوا، فقالوا : وما ديوانُنا ؟ قال : شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم[1]». وكان ـ رضي الله عنه ـ أروى الناس للشعر[2] ووقد ذكروا أيضا أن ابن عباس كان يجلس «يوما فلا يذكر فيه إلا الفقه، ويوما التأويل، ويوما المغازي، ويوما الشعر، ويوما أيام العرب[3]» وقد ذكروا أيضا أن ابن عباس ماكان يفسر آية من القرآن الكريم إلا أورد عليها شاهدا من الشعر[4] وعرف برواية الشعر والإمعان فيها من هذه الطبقة عروة، ابن الزبير، والزُهري[5].

---

1 - انظر الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي 1 / 110.
2 - أنظر : الكامل للمبرد 966 (طبعة زكي مبارك).
3 - الإصابة (المطبعة الوهابية) 3 / 193.
4 - انظر : شرح الحماسة. للتبريزي 1 / 3.
5 - انظر : البداية والنهاية 9 / 101، والأغاني 11 / 23 وما بعدها.

وكان يصحب رواية الشعر هذه ويجاريها في النشاط والقوة عملية أخرى، هي عملية تدوينه، فقد وصل منه إلى النحاة مجموعة صالحة مدونة مكتوبة، فراح يقرؤها بعضهم على بعض، ويُفيدون منها في استنباط القواعد، من ذلك ما ذكروه أن النعمان بن المنذر كان يملك ديوانا فيه أشعار الفحول، وفيه مامُدحَ به هو و أهل بيته، ثم صار ذلك إلى بني مروان[6].

وذكروا أيضا أن الوليد بن يزيد (126هـ) جمع من شعر العرب وأخبارهم وأنسابهم ماجمعه، مستعيناً بما كان عند حمادٍ الراوية، وجناد بن واصل، من كتب ودواوين في هذا الموضوع[7]، وكان للوليد بن عبد الملك كاتب يكتب له المصاحف والشعر والأخبار[8].

ومما يدل عن أن الشعر كان يكتب منذ زمن الصحابة ماورواه الزمخشري عن الصحابي الجليل طلحة، من أنه سمع قصيدة راقته فما زال شانقا ناقته حتى كتبت له[9]، ويدل على هذا أيضا ماذكره ابن سلام من أن قصيدة أبي طالب :

وأبيض يستسقى الغمامُ بوجهه ثِمالُ اليتامى عصمةُ للأرامل

كانت مدونة في كتاب كتبه يوسف بن سعد منذ أكثر من مئة سنةٍ لزمنه[10].

هذه الأخبار تفسر لنا ما نقلوه عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان لايحتج إلا بالشعر الجاهلي، وأنه جمع منه ومن أخبار العرب ما يملأ بيتا

---

6 – أنظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام 23.
7 – انظر : الفهرست. لابن النديم 134 (المكتبة التجارية).
8 – نفسه : 9.
9 – الفائق في غريب الحديث 1 / 677.
10 – انظر : طبقاته 203.

إلى السقف[11] وتفسر لنا ما ظهر من مجموعات شعرية، كاختيارات المفضل الضبي، واختيارات الأصمعي واختيارات أبي تمام، وكلها يرجع عهده إلى القرن الثاني للهجرة، وهو عصر توطيد القواعد النحوية على أيدي العمالقة أمثال الخليل ويونس وسيبويه والكسائي والفراء.

وهناك مصدر لغوي رابع إلى جانب القرآن، والعرب الفصحاء، والشعر، هو ما دون من أحاديث الرسول ﷺ ، كتلك الصحيفة التي دونها عبد الله بن عمرو بن العاص في أيام الرسول نفسه، وسماها الصادقة[12]، كما ثبت أن عليا - رضي الله عنه - كان يكتب بعض ما يسمع من حديث رسول الله[13]، هذا إلى جانب رسائله - ﷺ - إلى قيصر وكسرى والنجاشي ووفود القبائل العربية، ولاتزال محفوظة في بطون الكتب[14].

وقد وصل إلينا من هذه المدونات جملة ليست بالكبيرة، ولا هي بالصغيرة، ففي مسند الإمام أحمد بن حنبل صحيفة عبد اللّه بن عمرو، وفيه أيضا صحيفة همام بن منبه التي دونها عن أبي هريرة، وقد ذكروا أن عدة الأولى ألف حديث[15] وعدة الثانية ثمانية وثلاثون ومئة حديث[16]

ولما أخذت العلوم اللغوية والنحوية تنشط في العراق كان في أيدي الناس ثروة غنية من أحاديث رسول الله، كتلك المجموعات التي جمعها الزهري (124) وابن جريج (150) وابن اسحاق (151) ومالك (179) والربيع بن صبيح (160) وحماد بن سلمة (176)، وكثيرون.

---

11 - انظر : البيان والتبيين 1 / 321.
12 - أنظر : طبقات ابن سعد 4 / 187.
13 - انظر لمحات في أصول الحديث 59.
14 - أنظر : ابن سعد 2 / 24، 30، 32، 47، 50، ...
15 - انظر : مصادر الشعر الجاهلي 144.
16 - انظر : لمحات في أصول الحديث 63.

أضف إلى هذا كله أن بعض المحدثين الأعلام عاصروا النحويين، وكانوا مرجعهم في الحديث النبوي، فقد كان في البصرة أنس بن مالك (93) وكان البصريون يقول بعضهم لبعض «تعال إلى مَن سمعه من النبي ﷺ[17]».

ولم يكن علماء اللغة بعيدين عن هذه الحركة، بل شاركوا فيها رواية وتأليفا، فلقد جمع أبو عبيدة، معمرة بن المثنى «من ألفاظ الحديث والأثر كتابا ذا أوراق معدودات». ثم تبعه النضر بن شميل فجمع كتابا أكبر منه، ثم جمع الأصمعي كتابا أحسن فيه الصناعة، وزاد على كتابي أبي عبيدة والنضر، ثم كتب مثلهم قطرب، وغيره من أئمة اللغة [18].

* * *

تلك هي المادة اللغوية التي كانت بين أيدي النحاة، وهي غنية جدا، يمكن أن تكون موردا عظيما لدراسة العربية، واستنباط قواعدها، ولكن ذلك يحتاج إلى استقراء كامل، وتأمل واعٍ، وتتبع للظواهر دقيق.

ولا يتحقق هذا إذا عمد النحاة إلى تصنيف المادة اللغوية واستقرائها ومعرفة ما يؤخذ منها، وإدراك ما يجب أن يطرح.

2 - تصنيف المادة اللغوية :

قلنا : إن جمع اللغة المدروسة ليس إلا جزءا من عمل كبير في عملية السماع، ولا بد من تصنيف اللغة تصنيفا خاصا حتى يكون الاستنتاج علمياً، صحيح النتائج، سليم البناء، فهناك اللغة المدونة، وهناك أيضا اللغة المحكية أو المروية المتناقلة بين الناس من غير تدوين. وهناك اللغة

17 - انظر : تهذيب التهذيب 1 / 378.
18 - انظر : النهاية في غريب الحديث 1 / 5.6.

الشعرية واللغة النثرية واللغة الشائعة الكثيرة واللغة النادرة القليلة، واللغة التي تستعمل في قلب البلاد وصحرائها، واللغة التي عليها أبناء المناطق المتاخمة للأمم الأعجمية.

وينبغي للنحوي أن يكون حذراً جدا في دراسة اللغة ووصف ظواهرها، وإلا جاءت قواعده مضطربة غير مطردة، وهذا يوقع في كثير من الاضطراب في تعلم اللغة، ولكن كيف يكون حذرا ؟.

الحق أن اللغوي يجب أن ينطلق في درسه اللغوي بعد عمليتي الجمع والتصنيف، و ألا يتورط في سن القوانين واستنتاج القواعد قبلهما، فما الذي فعله نحاة العربية ؟.

2 ـ 1 ـ اللغة المدونة :

مر بنا من قبل أن هناك مجموعاتٍ غير قليلة من اللغة المدونة، وأهمها القرآن الكريم، ومعه مادونه بعض الصحابة من حديث رسول الله ﷺ، وما دونه الرواة قصائد الجاهليين والمسلمين وأمثالهم.

وقد تحدثنا من قبلُ بإيجاز عن تدوين الشعر والحديث، وسنتحدث هنا بالإيجاز نفسه عن تدوين الأمثال، أما تدوين القرآن الكريم فهو موضوع مطروق ولا نرانا بحاجة إلى البحث فيه [19] ولكننا نحب أن نشير إلى أن الخط الذي دون به القرآن لم يكن ذا إعجام في أيام عثمان (ر) ثم أعجم فيما بعد، وأن القراءة كانت تؤخذ بالتلقين لا بالاعتماد على رسم المصحف، فما من مقرئ من مقرئي الأمصار إلا وله سند فيما يقرئ به الناس يتصل برسول الله نفسه.

أما الأمثال فقد كانت ملء السمع والبصر، فمنذ العصر الجاهلي أخذ الناس يُعنون بها ويجمعونها، فذكروا أن صحائف قليلة منها جُمعت

19 - راجع كتابنا : الاحتجاج النحوي، مصادره وأصوله.

في نهاية هذا العصر، و أن ثلاثة من رجال العصر الأموي جمعوا فيها ثلاثة كتب، هم عبيد بن شرية الجرهمي، وكان على صلة بمعاوية بن أبي سفيان، وعلاقة بن كريم الكتابي، وصحار بن عياش العبدي، إلا أن مؤلفاتهم فُقِدَت منذ عصر مبكر[20].

وكان النحاة الأوائل يعيشون في محيط يُعنى بالأمثال، يدلك على ذلك أن شيخهم الكبير أبا عمرو بن العلاء جمع فيها كتاباً خاصاً[21]. وهذا يعني أن حلقته لم تكن تخلو من الاحتجاج بها في اللغة والنحو، ثم جاء تلميذه يونس بن حبيب فجمع كتابا اخر، وفعل مثله مؤرج السدوسي الذي أتيح له أن يحضر حلقة أبي عمرو والخليل[22].

هذا في المحيط البصري، وهو الذي رسخ قواعد النحو وأصَّلها، أما في المحيط الكوفي فقد انتشر ماجمعه في الأمثال ودونه المفضل الضبي[23]، وهو أقدم ماوصل إلينا من هذه المجموعات، وفيه ستون ومئة مثالٍ.

هذه الحركة من الجمع والتدوين تاليةٌ ولا شك لمرحلة سابقة عليها كانت فيها الأمثال شائعة على الألسنة، وهي مرحلة زمنية تقدمت زمن الحركة النحوية اللغوية، لأنها ترجع في تاريخها إلى عصور الجاهلية القريبة والبعيدة، وهي التي جعلت بعض العلماء يَنشَطون لجمع الأمثال وتدوينها.

2 ـ 2 ـ اللغة غير المدونة :

أما اللغة غير المدونة فقد تمثلت في كلام العرب الفصحاء، ولعلها كانت في نظر النحاة أوفى المصادر التي تُستَمد منها اللغة، ومن هنا تجد حرص النحوي على الرحلة إلى البادية، أو على الاتصال بالأعراب في

---

20 – انظر : الامثال العربية القديمة. لزلهايم. ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب. ص 71.
21 – نفسه : 77.
22 – نفسه : 78.
23 – نفسه : 72.

الأمصار، فمما يؤثر عن الخليل بن أحمد أنه استمدَّ علمه في النحو من بوادي نجدٍ وتهامة والحجاز، وأن الكسائي أنفذ خمس عشرة قنينة حبر مما نقله من هذه البوادي عدا ماحفظه ووعاه، وأن يونس بن حبيب كان يدمن الاتصال برؤبة الراجز ويلح عليه في السؤال، وأن الفراء كان يلازم ثلاثة من فصحاء العرب هم أبو ثروان العُكلي، وأبو فقعس الأسدي، وأبو الجراح العُقَيلِي، ويؤثر أيضا أن الأمصار المتحضرة، ولاسيما البصرة والكوفة وبغداد كانت تمتلئ بهؤلاء الفصحاء، الذين يختلفون إلى الأسواق في بعض حاجاتهم،

أو يستوطنون في المدن ويهجرون البوادي، وقد عرفت كثير من الأسماء البدوية، وكان لأصحابها أثر بالغ في عملية السماع والاستقراء.

ومن اللغة غير المدونة ماكان يسمعه النحاة في حلقات العلم وفي الأسواق العامة من قصائد تُنشد على ملأ من الناس، وما كان يقدمه الرواة المحترفون من قصائد شعرية في مناسبات خاصة في بلاطات الأمراء، وكان كثير من العلماء يُوردون في مجالسهم شواهد شعرية لا يرجعون فيها إلى كتاب، بل يؤولون فيها إلى ماحفظوه، وربما كان هذا هو الغالب على مجالس العلم.

ولا شك أن الأمر لا يقف عند حدود رواية الشعر، بل يتعداه إلى العبارات النثرية والأمثال المحفوظة. وفي كتاب سيبويه شيء كثير جداً من هذا، ونحب أن نضع بين يديك بعض الأمثلة لتكون وسيلة موضحة لما عرفناه.

1 - جاء في كتاب سيبويه : «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفْعَلُ ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس، فقال : لأتُبعِدنَّ ذا، ولم يكن يروي إلا ما سمع[24]».

24 - الكتاب ١ / 412.

فسيبويه هنا يروي عن شيخ له هو عيسى بن عمر ما يخالف أصلا نحوياً عليه معظم العرب، وهو أن تكون «إذن» غير ناصبة للمضارع إذا وقعت جوابا لكلام سابق، فلم يستطع أن يجزم بمخالفته، فرجع إلى شيخ آخر من شيوخه، هو يونس بن حبيب فرده إلى تصويب ماروى له، وأنت ترى مرجع الجميع كلام العرب المنقول من غير تدوين.

2 – ولم يكن النحوي يُعنى بما يسمعه من كلام الفصيح فحسب، بل كان يجعل إنشاده للشعر حجة له في استنتاج القاعدة أو تصحيحها، من ذلك أن سيبويه أجاز أن تقع «هل» بعد «أم» لأن شيخه يونس سمع رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت، وهو لزفر بن الحارث :

أبا مالكٍ هل لمتني مـذ حضضتـني

على القتل، أم هـل لامني لك لائـم[25]

3 – ويتحدث سيبويه عن حذف الفعل وبقاء عمله، فينقل عن شيخه أبي الخطاب، الاخفش الأكبر «أنه سمع بعض العرب – وقيل له لم أفسدتم مكانكم هذا – فقال : الصبيانَ بأبي». ثم بين موضع الشاهد وحلله بقوله : «كأنه حذر أن يلام، فقال : لُمِ الصبيان[26]».

2 ـ 3 ـ النحاة واللغة المدونة :

وليس عجيبا أن نقول في مطلع هذه الفقرة : إن النحاة لم يكونوا يجرؤون على استقراء اللغة المدونة من غير أن تُعرض عليهم بصيغة الرواية والمشافهة.

وتوضيح ذلك أن النحوي لايقوى على أن يعود مثلاً إلى ماجمعه شيخه أبو عمرو بن العلاء من شعر أو أمثال، ليستقري مافيه من لغة

25– الكتاب : 1 / 418.
26– نفسه : 1 / 129.

فصيحة، إلا إذا قرأه على أبي عمرو نفسه، ووفقه على كل كلمة من كلماته، لئلا يَقَعَ في التصحيف أو التحريف.

وكانت أكبرُ سبة توجه إلى المتعلم أنه صَحَفِي، أي يأخذ علمه من الكتب من دون أن يقرأها على الشيوخ، أو يرجع فيها إلى الأعراب، قال ابن سلام الجمحي : «وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته. . . وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء[27]». ومما رد به مانسب إلى عاد وثمود من شعر أنه «لم يرو قطّ عربي منها بيتا واحداً، ولا راوية للشعر[28]». وهكذا ترى ابن سلام يربط بين طريقين لصحة المروي، هما الرواية عن الأعراب الفصحاء، وما يرويه الرواة المحترفون من العلماء، وهذا يعني أن الأخذ من الكتب من غير قراءة على الشيوخ مما يُستَهجَنُ في البيئة اللغوية آنذاكَ.

ومن أجل هذا كان كبار العلماء والمتعلمين يحرصون على أن يأخذوا العلم من مصادره الحية، فالأصمعي يقرأ مثلاً شعر الحطيئة والنابغة على أبي عمرو[29]، ويقرأ شعر الشنفرى على الإمام الشافعي[30]، وقرأ أبو حاتم السجستاني على أبي عبيدة شعر عروة بن الورد[31]، وقرأ أبو عمرو الشيباني دواوين الشعراء على المفضل الضبي[32].

ومن أجل ذلك أيضا نرى أبا زيد الأنصاري ـ وهو من هو في هذا العلم ـ يقول لتلميذه أبي حاتم، حين قرأ عليه كتاب «النوادر في اللغة» :

27- الطبقات : 5ـ6.
28- نفسه : 11.
29- انظر : الموشح 42، والمزهر 2/ 355.
30- المزهر : 1 / 160.
31- نفسه : 1 / 161.
32- وفيات الاعيان 1 / 65.

«ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب[33]».

وصار كتاب النوادر لا يُقرأ إلا على صاحبه أبي زيدٍ، فقد قرأه عليه مثلا أبو الفرج الرياشي، ثم صار العلماء يقرؤه بعضهم على بعض فالأخفش الأصغر يقرؤه على المبرد، والمبرد يقرؤه على التوزي، والتوزي يقرؤه على أبي حاتم، وأبو حاتم يقرؤه على أبي زيد صاحبه، وممن قرأه في القرن الرابع على أبي علي الفارسي، أبو الفتح بن جني.

وهذا الذي قدمت يفسر لك كثيراً من مواقف النحاة، فهو سر الكثرة التي تقع عليها في كتبهم من أشعار العرب، وقلة ما فيها من آي القرآن الكريم، وهزال ما احتجوا به - في عصور النشأة - من أحاديث النبي، فالشعر إما مأخوذ من الرواة المحترفين وإما من البداة الفصحاء، أما القرآن الكريم فلا يؤخذ من الصحف، بل من أفواه المقرئين وهم ليسوا من أهل البادية، إلا أن ثقة النحوي كانت تنصب على صحة نقل المقرئ عن شيوخه، وصحة نقل شيوخه عن شيوخهم، حتى تصل الرواية إلى رسول اللّه ﷺ.

ويفسر لك أيضا انصراف النحاة عما دوِّنَ من أحاديث رسول الله، لأن السبيل إلى قراءاته على أصحابه لم تكن ميسرة ماعدا أحاديثَ قليلة صحت عندهم أوردوا بعضا منها شواهدَ على ظواهرَ نحوية، كما فعل سيبويه في كتابه المشهور، والفراء في معاني القرآن.

هذا كله يدل على شيء مهم جدا في استقراء النحويين للغة، هو أنهم عُنوا باللغة المحكية المسموعة، فالقرآن ذو أسانيد صحيحة، والشعر يُسمع من أفواه الفصحاء أو الرواة الثقات، والأمثال يتداولها الناس كما رُويت

33- النوادر : ص 1.

عن أعراب البادية الموثوق بهم، والذين تؤخذ عنهم اللغة هم أبناء الخيام الذين لم يختلطوا بالاعاجم فظلت العربية على ألسنهم صافية غير مشوبة.

وهذه الخصلة في طبيعة الاستقراء تدل على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها العرب القدماء، كما تدل على وجه كبير من وجوه الشبه بين مناهجهم ومناهج المعاصرين الذين يجدون في اللغة المحكية مصدرهم المهم، ويجعلون اللغة المدونة ثانوية أو مساعدة ليس غير.

* * *

وثمة طائفة أخرى من الاعتبارات تصنف اللغة بموجبها، ولكنني آثرت أن أتحدث عنها في فقرة أخرى غير فقرة تصنيف اللغة، لأنها إلى أن تكون استقراء اللغة أو دراستها أقرب، كالكثرة والقلة، والفصيحة وغير الفصيحة، ولغة الشعر ولغة النثر، و...

3ـ النحاة ومصادر السماع اللغوية :

تحدثنا في الفقرات السابقة عن جمع العربية وتصنيفها وموقف النحاة العرب من اللغتين : المدونة وغير المدونة، وسنتحدث هنا عن أصولهم في دراسة العربية، وأساليبهم في استنباط القاعدة النحوية.

وأول ما يهمنا في هذا الفصل هو أن نعرف مصادرهم اللغوية، ومدى ماأفادوه من لغة القرآن الكريم، ولغة الشعر، واللغة المحكية، كالكلام الذي كان يسمع من الفصحاء، والكلام الذي نقل عن الرسول ﷺ وصحابته ومعاصريه.

3ـ1ـ النحاة ولغة القرآن الكريم :

حين بدأ أبو الأسود الدؤلي بملاحظة الظواهر اللغوية كان في نفسه أمران : أولهما ما وقَر في طبعه من أصالة وفطرة، وثانيهما مالقنه إياه علي بن أبي طالب من قراءة القرآن.

فأبو الأسود عربي فصيح، غذي بلبان العربية الأصيلة منذ طفولته، ونُدب إلى عمل جليل يهيئه إلى ملاحظة الظواهر الكلامية التركيبية في لغة العرب، وهو ضبط القرآن الكريم الذي تلقاه عن علي بن أبي طالب، والقرآن ـ كما قلنا من قبل ـ ذخر لغوي غني الظواهر، كثير العطاء، وإذا عرفنا أن أبا الأسود وُصِف بحدة الذكاء والفطنة، اعتقدنا أن عُدَّة الباحث المنقب قد هُيئت له.

ثم جاء من بعده تلامذتُه، فساروا على سَنَنِه في تتبع الظواهر اللغوية في القرآن، وجمعوا إليه ماكانت تطلُعُ به البيئة الفصيحة من ظواهر أخرى، كالكلام الذي يسمع من الفصحاء، والقصائد التي تنشد في المواسم والمناسبات.

ثم غبر زمن صارت فيه القواعد المحصَّلة تمتزجُ بالقراءة القرآنية، وكان معظم مقرئي القرآن الكريم نحاة، كابن أبي اسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والكسائي.

كما أن هناك ظاهرة قرآنية معروفة، هي أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ويجوز للمسلمين أن يقرأوا بأي حرف شاؤوا، ولهذا كان النحاة يحتجون بالقراءة القرآنية التي هم عليها، ويستعينون أيضا بالقراءة التي كان يقرأ بها غيرهم، فسيبويه والخليل مثلا كانا يحتجان بقراءة أهل البصرة، أي بقراءة أبي عمرو بن العلاء، ولكنهما لم يصدا عن قراءة ابن مسعود وغيره من قراء الأمصار، وكذلك كان الفراء، وهو سيد نحاة الكوفة، يحتج بقراءة الكسائي وحمزة، وابن مسعود، ولكنه لا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى، كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام.

وآن لنا أن نقدم بعض الأمثلة على الاحتجاج للقاعدة النحوية باللغة القرآنية :

1 - جاء في كتاب سيبويه : «وحدثنا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا . لم يرد بقوله : هذا أنت. أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت، وإن شئت لم تقدم «ها» في هذا الباب، قال تعالى : ﴿**ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم**﴾[34]».

فأنت ترى سيبويه يعرض ظاهرة استقرى فيها شيخان له كلام الفصحاء العرب، هما أبو الخطاب، الأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب، ثم أضاف إليها ظاهرة أخرى مستعينا فيها بلغة القرآن الكريم.

2 - ومما احتج فيه بقراءة غير قراءة الجمهور، ماورد في حديثه عن ضمير الفصل، إذ ذكر أن كثيرا من العرب يجعلونه مبتدأ، ويرفعون ما بعده، على الخبر، ثم قال : «وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون[35]». وهذه القراءة في عرف المتأخرين شاذة[36].

3 - وكان الأخفش الأوسط يُعَوِّلُ كثيراً على لغة القرآن، ويبني عليها كثيراً من القواعد النحوية، حتى لينفردُ بآراء يخالف فيها أساتذته وجمهور النحويين، من ذلك أنه أجاز أن تزاد «من» في الإيجاب محتجاً بقوله تعالى : ﴿**ونكفر عنكم من سيئاتكم**﴾ وما شابهها من آي القرآن وكلام العرب[37]، ويجيز أن تقع الواو زائدة محتجا بقوله تعالى : ﴿**حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها**﴾[38]».

---

34 - الكتاب : 1 / 379، وطبعة هارون 2 / 355.
35- الكتاب : 1 / 395 ؛ وطبعة هارون 2 / 392.
36- أنظر : مختصر في شواذ القرآن 136، والبحر المحيط 8 / 27،
37- أنظر : معاني القرآن. اللوحة 45 / 1، 103 / 1، 110 / 1.
38- نفسه : اللوحة 57 / 1.

وتوالى النحاة بعد هذين العلمين يحتجون بلغة القرآن الكريم، ويستنبطون منها ما فات أسلافهم من قواعد، أو يصححون ما سُبقوا إليه من أصول، حتى بات النحو القرآني أغزر المصادر في هذا العلم.

إلا أن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور، فمنهم من رد بعضها وقبل بعضا آخر، ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حجة، وسنقف معك عند بعض النصوص من تراثهم، ليكون شاهداً موضحاً لما نقول :

1 – وأول نحوى وقفنا له على رأي في بعض القراءات هو أبو عمرو بن العلاء، فقد رد قراءةً لمحمد بن مروان المدني، هي : «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم». (هود78) بنصب «أطهر» وجعل «هن» ضمير فصل لا إعراب له، فقال : «احتبى ابن مروان في هذه باللحن[39]».

وقرأ أبو جعفر وشيبة «ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون» (الجاثية 14) فعد أبو عمرو قراءتهما لحناً ظاهراً، لأنهما نصبا نائب الفاعل «قوماً»[40] وقال في قراءة من قرأ : الشجرة : «يقرأ بها برابرة مكة وسودانها[41]». ولا شك أن أبا عمرو لا ينكر القراءة إلا لأنه لايثق بروايتها عن الرسول ﷺ، وكذلك حال النحويين الذين طعنوا ببعض القراءات.

2 – ولأبي الحسن الأخفش آراء من هذا القبيل، فربما نعت لغة القراءة بالشذوذ، كما فعل في قراءة من جمع بين الهمزتين في : آمن السفهاء ألا.. سواء عليهم أأنذرتهم.. ولا يحيق المكر السيء إلا ... قال : «كل هذا يهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب : إلا شاذاً»[42] ونعت بالشذوذ أيضا قراءة من قرأ «اشتروا الضلالة [43]».

39– كتاب سيبويه : 1 / 397.
40 – انظر : القرطبي 16 / 162
41 – لمحتسب 1 / 73 وانظر البحر المحيط 1 / 158.
42 – معاني القرآن : اللوحة 20 / 2.
43 – نفسه : اللوحة 23 / 1.

ومن النحويين الذين أنكروا بعض القراءات، وعدوا لغتها لحنا أو شذوذاً أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، وأبو إسحاق الزجاج.

3 – وفي العصور المتأخرة نزع النحاة إلى قبول القراءات جميعاً، حتى الشاذة منها، وهذا واضح في تراث ابن مالك، صاحب الألفية، وأبي حيان الأندلسي، صاحب «البحر المحيط» و «شرح التسهيل» وابن هشام صاحب «مغني اللبيب» وابن عقيل والسيوطي وغيرهم.

ويكفينا أن نسوق مثالاً من أبي حيان ليكون نموذجا لمن أغفلنا الحديث عن تراثه. ذلك أن هذا النحوي الأندلسي شديد الحماسة في الدفاع عن القراءات يقول : «وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقَرأَة، ولا يجوز لهم ذلك[44]». ويتمسك بالأثر المروي، فهو لايرى داعيا للمفاضلة بين القراءات، لأنها في رأيه كلها صحيحة مروية عن رسول الله ﷺ ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة[45]».

ومن هنا كان الرجل يقبل لغة القرآن وقراءاته جميعاً، وهي عنده حجة، ولو نسب إليها الشذوذ، ولهذا رضي أن يقال : معائش، احتجاجاً بقراءة نافع، وإن ردها المازني وغيره من النحاة[46]، وأجاز جزم الضمير احتجاجا بقراءة أبي عمرو : يؤدِّه. وإن ردها الزجاج[47]. وأجاز تسكين : بارئكم، احتجاجا بقراءة أبي عمرو أيضاِ، وإن طعن فيها المبرد[48]، وأجاز إعمال (إن) النافية في الخبر، وإن أنكره سيبويه، احتجاجاً بقراءة شاذة لسعيد بن جبير : «إن الذين تدعون من دون اللّه عباداً أمثالكم»، وإن

---

44 – البحر المحيط : 4 / 172.
45 – نفسه : 2 / 562.
46 – نفسه : 4 / 172.
47 – نفسه : 2 / 994.
48 – نفسه : 1 / 206.

طعن فيها النحاس[49]، وأجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار احتجاجاً بقراءة حمزة : والأرحامِ. التي ردها الفراء والمبرد والزجاج وغيرهم[50].

وهو لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى مهاجمة بعض النحويين الذين أنكروا قراءات منقولة، من ذلك أن الزمخشري أنكر على ابن عامر، وهو مقرئ أهل الشام، قراءة من قراءاته، فقال أبو حيان : «وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض، قراءةً متواترة موجوداً نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت[51]» ويرد على البصريين موقفهم من القراءات، يقول فيهم : «والقراءات لاتجيء على ماعلمه البصريون ونقلوه[52])». ويقول أيضاً : «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة[53]».

وهكذا تختلف طبيعة الاستقراء للغة القرآنية بين النحاة القدماء والنحاة المتأخرين، فقد كان الأوائل يحذرون من القراءات التي تخالف قراءة الجمهور، أما خلفاؤهم فقد جعلوا قراءات القرآن كلها مجالاً لاستقرائهم، واستنباط القاعدة، أو البناء على الظاهرة، إلا أن الجميع متفقون على شيء واحد قد يكون أساساً لعلمية الاستقراء، هو أن ثمة لغة شائعة كثيرة، وأخرى قليلة نادرة، فإذا صحت لغة القراءة الشاذة أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة، فإن صحتها لاتعني قوتها وفصاحتها، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة، والقليل ـ كما سنرى ـ لاتبنى عليه القواعد.

---

49 – نفسه : 4/ 444.
50 – نفسه : 3 / 851.
51 – نفسه : 4/ 032.
52 – نفسه : 2/ 363.
53 – نفسه : 4/ 172.

3-2. النحاة ولغة الشعر :

أول شيء كان يَهُمُّ النحوي في استقراء لغة الشعر هو توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها، وليس أمامه في هذه العملية غير أن ينقلها عن أحد مصدرين :

- الأعراب الفصحاء.
- الرواة الثقات عن الأعراب.

وأحيانا نرى النحوي يسلك السبيل إلى المصدرين كليهما، ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة.

أما المصدر الأول فقد كان يستوطن البادية، وربما نزل إلى المدينة فلقد كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة منبع الشعر، وديوانه الموثوق به، حمل سُكانها على ألسنتهم غُرَّ القصائد، وأنشدوه في الحواضر، ولما آل المجتمع الإسلامي إلى واقعه اللغوي بعد الفتح، واضطر العلماء إلى تقعيد العربية واستنباط أصولها، صار الأعراب خاصة مصدراً أصيلا للشعر العربي الفصيح، ومرجعاً يُرجع إليه في فهمه وتذوقه وتقويم اعوجاجه، وتوثيق روايته.

وقد كان العلماء والرواة يحكمون البداة فيما اختلفوا فيه من شؤون الشعر، من ذلك ما تناقلته الكتب من اختلاف المفضل الضبي والأصمعي في قول الشاعر :

وذات هدم عار نواشرهـا تصمت بالماء توليا جدعـا

فقد أنشده المفضل : تولبا جذعا. وأنشده الأصمعي : جدعا فاتفقا على «غلام من بني أسد حافظ للشعر، فبعث إليه سليمان - أمير البصرة - من أحضره، فعرضاً عليه ما اختلفا فيه. فصدق الأصمعي، وصوب قوله[54]».

54 - مقدمة تهذيب اللغة 11.

ومن أجل ذلك نرى سيبويه يعتمد عملية التوثيق هذه اعتماداً تاماً، فيصرح في كتابه بأنه سمع ما يستشهد به من الأعراب الفصحاء، كأن يقول : كذا سمعنا العرب تنشده، أو سمعته من العرب، أو : وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به، أو : سمعناه ممن يوثق بعربيته، أو إلخ[55]. وكذلك كان يفعل الفراء من نحاة الكوفة، إذ كان يلازم أعراباً فصحاء، ذكرهم ابن النديم وعدهم من الأعراب الذين نقلت عنهم العربية، وهم أبو ثروان، وأبو الجراح، وأبو زياد[56]، إلى جانب الفقعسى، والحارثى، والقنانى، وأحياناً لا يسمى واحداً من هؤلاء كأن يقول :أنشدنى بعض ربيعة، أو بعض بني عامر، أو أسد، أو عقيل، أو أنف الناقة أو الخ..[57]

وإلى جانب هذا المصدر كان النحوي يعتمد روايةَ شيوخه عن الأعراب، فقد كان سيبويه ينقل عن أبي الخطاب، وأبي عمرو، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وكان الفراء ينقل عن المفضل الضبي، والقاسم بن معن والكسائي، ويونس بن حبيب، وكل هؤلاء ثقة فيما ينقله عن فصحاء البداة.

وربما جمع النحوي بين المصدرين ليكون توثيقه أشد، فقد أثبت أبو الحسن الأخفش هذا الشاهد :

وما حل من جهل حبا حلمائنـا ولا قائلُ المعروف فينا يعنف

وهو شاهد من شواهد سيبويه[58] التي عُني بها الأخفش، ولكنه لم يثبته فقط، بل رجع فيه إلى الأعراب، وتأكد من صحة روايته، وسلامة لغته[59].

* * *

55 – انظر مثلا من كتابه : 1 / 63، 44، 201، 214، 261، 273، الخ . . .
56 – انظر الفهرست : 17ـ67.
57 – أنظر : معاني القرآن : 1 / 40، 56، 61، 68،170، 369
58 – كتاب سيبويه : 2 / 260،
59 – انظر : معاني القرآن. اللوحة 02 / 2.

وتحتل شواهد سيبويه مكانا عظيماً في تاريخ النحو، وعلة هذا أن كتابه صار – على الأيام – قرآن النحويين، تَلمَذَ له عظماؤهم من بصريين وكوفيين، وظل الاهتمام به إلى أيامنا هذه، حتى إن نحوياً كبيراً في القرن الرابع، هو أبو علي الفارسي، كان ينص «على أن التنزيل جاء على الذي استعمله سيبويه[60]».

وقد بلغ عدد شواهد «الكتاب» خمسين وألفاً، لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين وأمويين وعباسيين معاصرين لسيبويه نفسه، وأهم الشعراء الذين احتج بشعرهم، هم بحسب كثيرة شواهد هم عنده : الفرزدق، ثم جرير، فالأعشى، فرؤبة والعجاج، فذو الرمة، فالنابغة الذبياني، وهناك شعراء كان حظهم قليلاً في كتابه، هم مخضرمو الدولتين الأموية والعباسية، كابن ميادة المتوفى سنة 136 للهجرة، وأبي حية النميري158، وأبي نخيلة 148، وابن هرمة 176.

ويتضح لك من هذا أن شعراء تميم هم أكثر الذين احتج بهم، فبالاضافة إلى الفرزدق، وجرير، ورؤبة، والعجاج، هناك خطام المجاشعي، والبعيث، وابن حبناء، ولقيط بن زرارة، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى وتكاد تكون متساوية القسمة أو متقاربة، فمن غطفان النابغة الذبياني، وزهير، ومن هذيل أبو ذؤيب وأبو كبير وساعدة بن جؤية، وصخر الغي، ومن طيء أبو زبيد وحاتم وعامر بن جوين، ومن أسد عبد الله بن الزبير، وبشر بن أبي خازم، والأقيشر، وعبيد بن الأبرص، والكميت بن زيد. ثم تأتي القبائل التي تسكن الحاضرة كقريش والأوس والخزرج، فمن قريش احتج بشعر عمر بن أبي ربيعة وابن قيس الرقيات، ومن الأوس

---

60 – الحجة " 1 / 223 (مراد ملا) عن كتاب، أبو علي الفارسي 250.

والخزرج احتج بابن الجُلاح وحسان بن ثابت وقيس ابن الخطيم، وعمرو بن الاطنابة.

وواضح من أسماء هذه القبائل أن سيبويه يحتج بشعراء من أصل يمني كشعراء كنده وطيء والأوس والخزرج، وبآخرين ظلوا يعيشون في اليمن بعد ظهور الإسلام كعبد يغوث الحارثي، وعمرو بن معد يكرب، وبشعراء من مصر تتوزعهم قبائل شمالية عرفت الفصاحة.

والحق أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي على مر العصور، أضاف إليها المتأخرون - كما سنرى - شواهد جديدة، ولكنهم ظلوا يحتفلون بها ويقدمونها، لما تهيأ لها من أسباب الصحة والدقة والفصاحة.

ولما جاء أبو الحسن الأخفش أضاف شواهد جديدة كتب لها الذيوع والانتشار كبيت عبد الله بن همام السلولي[61].

زيادَتنَا نعمانُ لا تَنْسَيَنَّهـا تَقِ اللّه فينا والكتابَ الذي تتلـو

وقول الشاعر :

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليـث ولا لوانـي[62]

ويكفينا أن نذكر هنا أن ابن جني وحده احتج في خمسة عشر موضعاً من كتابه الخصائص بشواهد من إنشاد الأخفس[63].

ولكن هذه الشواهد الجديدة لم تهيء لأبي الحسن استنباطاً لأصل جديد ذي بال، كما هيأت له لغة القرآن الكريم، ولكنه ساقها لدعم أصل ذهب إليه، ثم إنه لم يخرج عن سَنَن سيبويه في الاحتفال بشعراء القبائل البدوية كتميم وأسد وهذيل وطيء وغطفان، وبعض شعراء المدن.

---

61 - انظر : الخصائص 2 / 286، وانظر : معاني القرآن، للفراء 2 / 410.
62 - نفسه : 3 / 135، وانظر : الخزانة 1 / 63 والعيني 4 / 248
63 - أنظر : 1 / 34، 290، 339، 2 / 36، 280، 286، 402. 3 / 52، 135 الخ.

وجاء الكوفيان الكبيران الكسائي والفراء، وكان لهما من شواهد الشعر الفصيحة ما سار في كتب النحو المتأخرة، ولكنها لا تختلف عن شواهد سيبويه من حيث الفصاحة والعناية بالبداوة، ويظهر لنا هذا في كتب الفراء خاصة، كمعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والأيام والليالي والشهور، فهي - وإن كانت جزءاً من تراث الكوفيين - كافية لفهم أسلوبهم ومنهجهم في استقراء الشعر.

على أنه أخذ على نحاة الكوفة أنهم كانوا يعتمدون الشاهد الواحد أو الشاهد الذي لايعرف قائلة[64]، أما الأول فلا تخلو كتب الكوفيين منه، كما سنرى في موضع آخر، وأما الثاني فلا يختلفون فيه عن البصريين لأنهم كانوا يسمعون الشاهد من أعراب فصحاء، فلا يطعن فيه أن يجهل قائله.

ولما جاء المتأخرون، وانقطعت بهم السبيل إلى سماع الشواهد من الفصحاء، لم يجدوا أمامهم من مصادر الشواهد غير مصدرين اثنين، يمكن أن نطلق على أولهما اسم : المصدر العام، وعلى ثانيهما : المصدر الخاص. أما الأول فما التقطه النحاة من رجال اللغة والرواية وهو مالم يحتج به الأسلاف، وأما الثاني فهو ما التقطه النحاة من كتب النحو نفسها، وأفادوا من الاستنباط نفسه.

ولا يستهان بالشواهد الجديدة التي ساقها المتأخرون من كتب الأصمعي، وأبي زيد وثعلب، وابن الأعرابي، والسكري[65]، أما ما أخذوه من المصدر الثاني فتحتل فيه شواهد سيبويه المنزلة الأولى، ثم يأتي الفراء والأخفش، ثم تتوالى أجيال بعد أجيال ويفيد كل جيل ممن سبقه.

---

64 - أنظر : مجالس العلماء 129، والخزانة 3 / 629.

65 - أنظر على سبيل المثال/ المقتضب 2 / 191، 199، وشرح السبع الطوال : 27، 43، 66 والمحتسب 1 / 224، والخصائص 1 / 97، 3 / 145. الخ.

ولكن هل أضافت هذه الشواهد الجديدة ثروة إلى الأصول المستنبطة ؟

الحق أنها لاتكاد تذكر لقلتها، من ذلك أن سيبويه كأن يمنع أن يجمع بين فاعل (نعم) وتمييزه، ولكن المبرد أجازه لأنه وقف على بيت جرير :

تَزودْ مثل زادِ أبيك فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيك زادا[66]

ومعظم هذه الشواهد الجديدة إنما اتخذت للمناظرات والجدل، أو للاحتجاج لوجه راسخ من وجوه النحو، ولا سيما في كتب الفارسي وابن جني وأبي البركات الأنباري، ولهذا قل توليد الأصول الجديدة أو رفض ما أصله، القدماء، ماخلا بعض ما ذهب إليه نحاة من المذهبين كليهما من آراء فردية[67] .

3 ـ 3 ـ النحاة وكلام الفصحاء :

مر بنا فيما تقدم أن العرب الفصحاء كانو مصدراً أصلاً حياً لاستقراء اللغة، وأن النحويين كانوا يسعون إليهم في البادية، أو يلتقون بهم في الحاضرة، وكانوا يعتمدونهم في تصحيح الشواهد، والتثبت من فصاحة لغتها.

على أن هذا إطلاق يحتاج في البحث العلمي إلى تقييد، فلم تكن الرقعة العربية الواسعة مصدراً للفصاحة، وإنما كانت تتفاوتُ أجزاؤها ومناطقها، فهناك القبائل التي تعيش في وسط الجزيرة، والقبائل التي تضرب خيامها على الأطراف، وبين الفريقين بون بعيد في نظر اللغويين والنحاة.

66 – انظر المقتضب 2 / 150.

67 – انظر الخصائص 1 / 104 وما بعدها، ففيه كلام طويل بناه ابن جني على شاهد شعري لتصحيح رأي لأبي الحسن الأخفش.

وجملة مايقال في هذا التقسيم أن النحويين كانوا يعنون خاصة بلغة القبائل النجدية والحجازية، ولا سيما تميم، وأسد، وطيء، وقيس، وهذيل ويصدون عن لغة الحيرة، وغسان، وتغلب وأمثالها ممن عاشوا في أطراف العراق مجاورين للفرس، أو في أراضي الشام وديار بكر مجاورين للروم، لأن لغة هؤلاء لم تسلم من التأثر باللغات غير العربية فدخلها مايؤثر في فصاحتها لفظاً وتركيباً.

هذا في المناطق البدوية، أما البيئات المدنية فلم يلتفت النحاة إلى لغاتها البتة، ومن أجل ذلك لم نرهم يحتجون بقرشي مكيّ أو بأنصاري مدني، أو بلغة مدنية أقيمت في ظلال الإسلام وفتحه، كالبصرة، والكوفة وبغداد، إلا إذا كان المحتج به أعرابيا لم يَطُل مُكثُهُ في المدينة.

ولم يكن هذا ضرباً من العفوية في مناهج النحاة، بل كان أصلاً معتمداً عن وعي وعمق، بل إنهم كانوا يخشون أن يفقِد الأعرابي فصاحته لطول إقامته في المدن، أو كثرة اختلافه إليها، ومن أجل ذلك كانوا يبهرجون الأعرابي الذي يفهم اللغة الهجينة، «لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة، وتنقص البيان، لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة، وفي تلك الجيرة، ولفقد الخلطاء من جميع الأمم[68]».

وكان النحاة على إحاطة تامة بما في تلك البينات المتباينة من أعراف لغوية، فالبُداة يتمسكون بلغاتهم وقلما يدعونها إلى غيرها، وأبناء المدن لا ينفكون يتأثرون بكل طارئ، يقول ابن جني. ناقلا كلام الأخفش : «وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول : إنه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أول، وتابع عن متبوع، وليس كذلك أهل الحضر،

68 – ابيان والتبيين 1 / 162.

لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة[69]».

ولنعرض الآن بعض الأمثلة مما استنبطه النحاة من هذا المصدر اللغوي العظيم :

1ـ المعروف أن فعل القول يأتي أحيانا بمعنى الظن، ويعمل عمله، ولكن الاستقراء دلهم على أن ذلك مقيد بثلاثة شروط، هي أن يكون بصيغة المضارع، وأن يكون متصلاً باستفهام، وأن يكون مسنداً إلى ضمير المخاطب، نحو : أتقول أخاك قادماً علينا. إلا أن النحويين يجيزون أن تختل هذه الشروط ولايختل معنى الظن في فعل القول، لأن سيبويه نقل عن شيخه أبي الخطاب أن «ناساً من العرب يوثق بعربيتهم – وهم بنو سُليم – يجعلون باب «قلت» أجمع مثل : ظننت[70].

2ـ ودل الاستقراء على أن «من» تكون لابتداء الغاية في المكان، تقول : سرت من البيت إلى الجامعة ولكن أبا الحسن الأخفش يجيز أيضاً أن تقع لابتداء الغاية في الزمان، «لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا، يريد : منذ[71]».

3ـ وسَنَّ الفراء أصلا كتب له الرسوخ في قواعد العربية، هو أن يكون «غدوة» علما على الوقت المعلوم في اليوم، ولذلك عومل معاملة الممنوع من الصرف، ولم يكن في يدي الفراء لاستنباط هذا الأصل غير ما سمعه من أبي الجراح العقيلي، وهو قوله : «ما رأيت كغدوةَ قطُّ[72]».

* * *

---

69 – الخصائص 2 / 92.

70 – انظر : كتاب سيبويه 1 / 63 وشواهد التوضيح 92.

71 – معاني القرآن. اللوحة 130 / 2.

72 – معاني القرآن. للفراء 2 / 139.

تلك هي حال النحويين القدماء أما المتأخرون فلم يروا في بيئتهم أعرابا فصحاء، إذ انقطعت الفصاحة منذ القرن الرابع للهجرة، وكان آخر من استعان بهم أبو العباس المبرد، وأبو الفتح بن جني[73] وإن كانا لم يستنبطا ما استنبطه أسلافهما من قواعد اللغة.

ولما آل الأمر إلى أمثال الزمخشري وابن الشجري، والأنباري، وابن مالك، وابن هشام، لم يبق من سبيل إلى هذا المصدر غير ماجمعه القدماء من مادة لغوية، فهو وحده الذي ينهلون منه ويرجعون إليه، وسنورد عليه بعض الأمثلة من تراث ما ابن مالك وابن هشام :

1ـ لقد أجاز ابن مالك أن يجمع بين الضميرين : المتصل والمنفصل إذا اختلفا أفراد وتأنيثا، محتجاً بما نقله الكسائي عن بعض العرب، وهو قولهم : هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنصرُ هموما[74].

ونرى ابن مالك يعتمد على روايات القدماء، فقد أكثر الإشارة إلى رواية يونس، والخليل وسيبويه، وقطرب[75] وفي مواضع كثيرة لايسمي الراوي، كأنه يقول : «كقول بعض العرب : عليه رجلا ليسني»[76]. أو يقول : «ومنها ماروى بعض الثقات من قول العرب : سلام عليكم، بضم الميم دون تنوين[77]».

2ـ ولابن هشام شواهد كثيرة أخذها من كتب القدماء، واعتمدها في تثبيت المذهب النحوي الذي يراه، على أنه قل أن يذكر اسم الراوي.

---

73 – نظر : الكامل 34، و 112، و 190، و 216 والمحتسب 1 / 84. 210، والخصائص 1 / 78، و 2 / 9، 26.

74 – شواهد التوضيح 29، وانظر : 60، 106، 160، 215.

75 – نفسه : 55، 94، 141، 148، 217.

76 – نفسه : 28، وانظر : 93، 180.

77 – نفسه : 40.

من ذلك حديثه عن زيادة صوت للإنكار في الجواب، قال : «سمع سيبويه رجلا يقال له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أأنا إنيه. منكراً أن يكون على خلاف ذلك[78]». وفي كلامه على (أم) بمعنى (بل) ساق مارواه الفراء عن العرب، وهو قولهم : «هل لك قبلنا حق، أم أنت رجل ظالم، يريدون : بل أنت. . . [79]».

ولا شك أن ابن مالك وابن هشام يمثلان موقف المتأخرين جميعا من هذا المصدر، ولكن ينبغي لنا أن ندرك أن مااستنبطاه من قواعد هذه اللغة لايساوي شيئا، وكل ما فعلاه هو أن صَحَّحَا ظاهرة، أو أنكرا أخرى، لأن القواعد الأساسية تم لها الكمال في القرن الرابع على أيدي العمالقة أمثال الفارسي، والسيرافي، وابن جني، والزجاجي.

3 ـ 4 ـ النحاة والحديث النبوي :

ليس الحديث النبوي هو ماجاء على لسان رسول اللّه ﷺ فحسب بل يشتمل عليه وعلى ما نقلته الرواية ودونته الكتب من محاورة الرسول لأصحابه، وماقاله الصحابة في وصف أعماله ﷺ، وكثيرا مانراه يضم كلاما للتابعين.

وقد كان للنحاة المتقدمين من هذه المادة اللغوية موقف يتميز بالصد عنها، والإعراض عن الاحتجاج بها، إلا في مواضع نادرة، على الرغم مما ينقله ذؤاباتهم عن فصاحة الرسول عليه السلام[80] فما علة هذه الأعراض ؟.

---

78 – مغني اللبيب 22.

79 – نفسه : 44.

80 – انظر في هذا : مجالس ثعلب (ط 2) 454، ووصف المطر والسحاب. لابن دريد 5، والمخصص 9 / 96.

3-4-1-العربية ورواة الحديث :

من المعروف المستفيض أن الحديث النبوي الذي وصل إلينا ليس كله كلام الرسول لفظا، ولكنه كلامه معنى، أي أن الرواة لم ينقلوه بلفظ الرسول، بل حسبهم أنهم حافظوا على المعنى الذي أراده[81] وخلطوا لفظه بألفاظهم.

والرواة هؤلاء ليسوا من الأعراب الفصحاء حتى يصح اعتماد كلامهم إذا فاتهم كلام الرسول﴿ﷺ﴾، فهم جميعا من أبناء المدن الذين لا يُحتج بلغاتهم، ويختلفون عن رواة الشعر الفصحاء، أضف إلى ذلك أن فيهم بعض الأعاجم.

وفوق هذا كله كان بعضهم ضعيفا في عربيته، حتى لايكاد يقيم إعراب ما يرويه من الحديث النبوي فقد زعموا أن أحدهم -وهو يوسف السمتي- قال لعمرو بن عبيد : ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائِها، فراجعه عمرو، فقال : من قفاؤُها، فراجعه، فقال : من قفاءَها[82]».

وذكروا أن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي كان يفخم اللحن[83] وذكروا أيضا أن ابراهيم بن عثمان كان إيراني الأصل، وكان لحانا معروفا[84]، وروى الأصمعي أن مالك بن أنس كان يقول : أي مطراً؟ وأن ربيعة بن عبد الرحمن يقول : بخيراً[85]، وروي مثل هذا عن هيثم ابن بشير[86]، وعبد الاعلى السامي[87].

---

81 - انظر : الحديث والمحدثون. لأبي زهرة 203 وما بعدها، والسنة قبل التدوين لمحب الدين الخطيب 131وما بعدها.

82 - انظر : البيان والتبيين212 / 2 .

83 - نفسه : 217 / 2.

84 - العربية 66 والظهر : تهذيب التهذيب (ترجمته).

85 - العربية 69-70.

86 - البيان والتبيين 2 / 220.

87 - درة الغواص 105-106.

على أن بعضهم كان يُعنى باللغة، ويدرس العربية، كحماد بن سلمة، وأيوب السختياني، والحسن البصري، والزُهري، وهؤلاء أنفسهم لم يكونوا فصحاء بالسليقة كرواة الشعر، بل أخذوا بعلوم العربية، وحَثّوا عليها، فهم يتكلمونها عن تكلف، وإلا ماحاجتهم إلى علم النحو، وحثهم عليه لو كانوا عرباً خُلصا في ألسنتهم، مثلما كان كثير منهم عربا خلصا في أنسابهم.

ومن أجل ذلك وقع في لغة الحديث النبوي أخطاء كثيرة تخرج من حدود الفصاحة وتنتمي إلى اللغة الضعيفة الرديئة، من ذلك الحديث : مُرُوا أبا بكر فليصلي بالناس، بإثبات ياء «يصلي» لا بحذفها لجزم الفعل بلام الأمر. ومنه : إنما كان منزل ينزله الرسول. والصواب : منزلا، لأنه خبر «كان» ومنه أيضا : أي شهر هذا، أليس ذو الحجة ؟ برفع خبر «ليس»، ومنه لأَبي شبيهٌ بالنبي ﷺ ليس شبيه بعلي. وهذا كثير جدا[88].

ثم إن هناك شيئا آخر، وهو الروايات المختلفة في نص الحديث، حتى ليحار النحوي بأي رواية يأخذ، ولنضرب على ذلك مثالا واحدا، هو الحديث : يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار. فقد روي عن طريق مالك عن أبي زناد عن الأعرج عن أبي هريرة على هذه اللغة التي تقل في لغة العرب، وتنسب إلى الجنوبيين[89]، وروي من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة على هذه الصورة : «والملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة في الليل وملائكة في النهار[90]» وروي من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ :

---

88 – انظر في هذا : شواهد التوضيح 21، 35، 57، 77، 93، 110، 118، 162، 170، 171. 173، 178. وانظر : الترمذي 9/ 845رقم 3358.

89 – انظر الموطأ/السفر 85، وصحيح مسلم 133/5 والتجريد الصريح 55/1 والنسائي 140/1.

90 – صحيح مسلم : 5/ 134.

«إن الملائكة يتعاقبون فيكم. . .[91]» وتتغير الرواية من طريق ابن خزيمة والسراج عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة، فتصير : تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر. . .[92]. وكذلك نجد له صورة لفظية أخرى من طريق ابن خزيمة والسراج والبزار عن أبي صالح عن أبي هريرة : «إن للّه ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة في الليل، وملائكة في النهار[93]. هذا، وقد يكون بعض مافيه مختلطاً بروايات أخرى لعلها تحمل حديثا آخر[94].

قد يقال : إن هناك أحاديث دونت منذ أيام الرسول ﷺ كتلك التي دونها عبد اللّه بن عمرو، وعبد اللّه بن عباس، وأبو هريرة، وكرسائله ﷺ إلى قيصر وكسرى والنجاشي، ووفود القبائل، ولايزال بعضها محفوظا في كتاب الطبقات، لابن سعد[95].

ولكن هذه المدونات لاتغري النحوي بالعودة إليها، لأنه لايستطيع أن يقرأ ما فيها من غير تحريف أو تصحيف، فلا بد من أن يقر أها على أصحابها، وهم قدماء غير معاصرين له، فإذا أراد قراءتها على معاصريه من المحدثين لم يجد فيهم إلا ضعيفا في العربية يلحن ولايبالي، أو ملمّاً بها يأخذ اللغة بصناعة النحو، ولايتكلمها سليقة.

3_4_2 _ النحاة والحديث :

وعلى الرغم من عناية بعض اللغويين القدماء بجمع متون الأحاديث النبوية، كما فعل أبو عبيدة، والنضر بن شميل، والأصمعي، وقطرب،

---

91 – انظر : شرح موطأ الإمام مالك. للزرقاني 2 / 88.
92 – نفسه : 2 / 90.
93 – نفسه : 2 / 88، ومسند الإمام أحمد 13 / 238 رقم 7483.
94 – أنظر : مسند أحمد 12 / 172، و 14 / 42، و 14 / 19والترغيب والترهيب 1 / 112.
95 – انظر : 2 / 24، 30، 47، 50، الخ.

لانرى النحاة المعاصرين لهم يحتجون بلغة الحديث النبوي للأسباب التي ذكرناها قبل قليل، ففي كتاب سيبويه كله لاترى غير ثمانية أحاديث لم ينسبها إلى الرسول، ولم يصرح بأنها أحاديث نبوية، كما أنه لايحتج بها جميعاً، بل يستأنس ببعضها، ويُخَرِّجُ بعضها الآخر.

ثم جاء الفراء فزادت عنايته بالحديث على عناية سيبوبه، فقد جاء في كتابه معاني القرآن، مايربي على ثلاثة عشر حديثاً، احتج بأربعة منها صراحة، كالحديث لتأخذوا مصافكم[96]، أما الأحاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة.

وعلى هذا يكون القرنان : الأول والثاني، مما أهمل استقراء لغة الحديث النبوي وما أورده سيبويه والفراء لايُذكر بجانب المنابع اللغوية الثلاثة التي ذكرناها.

ويظل الأمر على هذا المنهاج حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، فالمبرد والفارسي وإن زادا في اعتماد لغة الحديث النبوي الا أنهما لم يجعلا منه مورداً جديداً للاستقراء كما سنرى عند المتأخرين، بل إن من خلفوهما في المشرق بعد هذا القرن لم يفعلوا شيئاً جديداً، وهذا واضح في تراث الزمخشري وابن الشجري والأنباري ومن عاصرهم حتى القرن السادس للهجرة.

ولكن الأمر يتغير في الأندلس منذ القرن السادس، ويرجع هذا إلى أن ابن حزم قبل هذه المرحلة أطلق صرخة مدوية أثرت في ذاك الصقع تأثيراً بالغاً، فقد هاجم النحاة الذين عنوا بالأعراب من الشعراء والمتكلمين ولم يعنوا بحديث رسول اللّه، ولم يجعلوه لهم حجة في استنباط القواعد[97].

---

96 – معاني القرآن 1 / 369.

97 –أنظر كتابه : الفصل في الملل والأهواء والنحل 3 / 107.108.

ولاشك في أن الإمام ابن حزم لم يكن يكتفي بهذا الحديث، بل كان يثير مثله في مجالسه التي تضم علماء الأندلس من لغويين وغيرهم، ومن أجل ذلك سرت في علماء تلك البلاد عادة جديدة هي أن تجعل من لغة الحديث مورداً جديداً للاستقراء.

وقد ظن المتأخرون والمعاصرون أن ابن خروف أول من احتج بالحديث، والحقيقة تخالف ذلك، لأن السهيلي سبقه إلى هذا العمل، بل إن عمل السهيلي يُعد مقدمة صالحة لعمل ابن مالك.

على أن الشيء المهم في الأمر أن هؤلاء الثلاثة : السهيلي، وابن خروف، وابن مالك أشاعوا فيمن جاء بعدهم عادةً لم يكن عليها المتقدمون منذ سيبويه حتى رمن أبي البركات الأنباري، هي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوي، وهذا واضح في تراث المُرادي صاحب الجنَى الداني، وابن هشام صاحب المغني، وابن عقيل صاحب الشرح المعروف للألفية، والسيوطي صاحب همع الهوامع.

ويحسن بنا أن نضع بين يديك نموذجين من الاحتجاج بحديث رسول الله، أولهما للسهيلي، وثانيهما لابن مالك :

1 ـ لقد كان النحاة يمنعون جزم الفعل المضارع «يأكلك» في مثل قولك : لاتدنُ من الأسد يأكلكَ. لأنهم يرون «لاتدن» و «يأكلك» لايقومان على رابط السببية، إذْ إن عدم الدنو من الأسد لايكون سبباً في حصول الأكل.

ولكن السهيلي خالفهم في هذا، وليس له دليل غير ماوقع عليه من حديث لأحد الصحابة، قال : «وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك : لاتدن من الأسد يأكلك، لأني وجدت في حديث أُحُد قول أبي طلحة : يارسول اللّه، لاتَطَاوَل تصبكَ سهامُهُم[98]».

98 – أمالي السهيلي 85ـ86.

2 ـ أما ابن مالك فقد أجاز أن تسقط نون الأفعال الخمسة لغير علة الجزم، وذكر أنها وردت في فصيح النثر والشعر، ولم يكن لديه من نثر سوى أحاديث ثلاثة، هي قول عقبة بن عامر «انك تبعثنا فننزل في قوم لايقرونا[99]». وقول ابن عباس وغيره لعائشة : «بلغنا أنك تصليها». وقول مسروق لعائشة : لِمَ تأذني له».

* * *

وهكذا سار الاحتجاج بالحديث في القرون الأولى سيرا بطيئا، ولكنه لم يكن معدوما، بل ظل حتى القرن السادس في المشرق كما كان في القرون الأولى ، الا أن نحاة الأندلس كانوا أول من احتج بالحديث، وكان ابن مالك أكثر هؤلاء حماسة، إذ جعل من ظواهر الحديث النبوي اللغوية مادة يتعقب بها القدماء، ويتهم بقلة الاستقراء، والجديد في هذه المرحلة أن النحاة لم يستندوا فيما احتجوا به من الحديث إلى الرواية والمشافهة – كما كان يفعل القدماء – بل أصبحوا يجدون في الكتب والأسفار ومجامع الصحاح مادة يجعلون منها حجة دون أن يأبهوا لما يمكن أن يجره الخط من سقط أو تحريف وتصحيف.

99 – شواهد التوضيح 171.

III.قواعد السماع

لم يتحدث النحويون عن قواعد السماع حديثاً نظرياً مباشراً، بل نثروا في مواضع متفرقة من كتبهم أصولا ونظرات فيها، لعلنا نستطيع في هذا الموجز أن نلم بها ونجمعها[1].

1.تقسيم الرقعة اللغوية :

مر بنا من قبل أن النحاة نظروا إلى الرقعة المكانية في المحيط اللغوي نظرة عميقة سليمة، ففرقوا بين لغة البادية ولغة المدينة، وبين قبائل الوسط وقبائل الأطراف.

وأننا لنجد من النصوص والروايات في هذا التقسيم مايدل على مناهج لغوية واعية، فمنذ أيام أبي عمرو بن العلاء نجد العناية بلغة البادية هي السائدة في دراسة اللغة واستنباط الأصول، فلقد رَوَوْا عنه أنه ماكان يأخذ لغته إلا من «أشياخ العرب، حرشة الضباب في البلاد الكلدات، وجُناة الكمأة في مغاني البداة[2]». وذكروا أنه كان في موسم الحج، وسئل عن اشتقاق اسم «الخيل» فلم يعرف، فمر أعرابي محرم، فسأله أبو عمرو، فقال الأعرابي «اشتقاق الاسم من فعل المسمى». فلم يعرف من حضر

1 - انظر كتابنا المطول في هذا : الاحتجاج النحوي، مصادره وأصوله.
2 - رسالة الغفران 169.

ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال : «ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل، والعجب، ألا تراها تمشي العرضنة خيلاءً وتكبراً[3]». فأبو عمرو هنا في مكة، موطن قريش، ومع هذا تراه يسأل الأعرابي ولاتنزع به نفسه إلى أن يسأل قرشِياً مكيا.

ولم يكن خلفاؤه ليحيدوا عن هذا السَنَن، فقد كان يونس بن حبيب معلقاً بالأعراب يختلف إلى رؤبة بن العجاج، يسأله، ويُلحِف في سؤاله، ويُعنى بلغة الفرزدق، ويعدها ثلث العربية، وكذلك قبس الخليل من بوادي الجزيرة علمه الذي حصله، وحَرصَ سيبويه أن يأخذ شواهده ممن يوثق بعربيته من البُداة.

وفي المحيط الكوفي ترى الكسائي يملأ خمس عشرة قنينة حبر مما جمعه من فصحاء نجدٍ وتهامة والحجاز، وترى الفراء يصرح بأن الفصاحة طبع في الأعراب وليست متكلفة مصنوعة.

وبعد هذا الجيل من النحاة صار الأخذ عن البداة مفخرة اللغوي، والأخذ عن غيرهم سبة في المنهاج، قال الرياشي مفاخراً نحاة الكوفة : «إنما أخذنا اللغة عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد،أكلة الكواميخ والشواريز[4]».

ولعل الفارابي قد لخص منهج النحويين في قوله : «لما كان سكان البرية في بيوت الشعر، أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان

---

3 - طبقات الزبيدي 29.

4 - فهرست ابن النديم 92.

المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقياداً للنطق بما لم يتعودوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان[5]».

ولم يقف التقسيم عند حد الفصل بين البادية والمدينة، ولا يمكن أن يقف، لأن البادية نفسها تختلف فيها المناطق اللغوية، فهناك سكان الوسط، وهم الذين أوتوا من جفاء الطبع، وتوحش النفس، وغِلَظ البيئة، ما يجعلهم منعزلين أو كالمنعزلين، ومن أجل ذلك تبقى لغتهم محافظة على فصاحتها وبنائها، وإعرابها، وهناك أيضا سكان الأطراف الذين يعيشون على تخوم أمم أعجمية، ويختلطون بها، ويتأثرون لغتها.

ومن أجل ذلك نرى نحاة العربية يأخذون عن قبائل الوسط مثل قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل، لأنها تستوطن نجداً والحجاز، ولا يأخذون عن لخم وجذام وقُضاعة وغسان وإياد، لأنها تعيش على أطراف الجزيرة وتخومها[6].

وإذا وقفنا عند أسماء القبائل التي ذكرها سيبويه، نجده يُؤثِر تميماً والحجاز، ويذكر القبائل الأخرى ذكراً لا يدل حيناً على مديحه لها، ويدل طوراً على استهجانه بعض لهجاتها، كربيعة، وفزارة[7]، أما قبائل الفراء فمنها طيء وربيعة وأسد وعقيل وعامر وسليم وهوازن وعليا قيس وهذيل وكنانة وتميم، وكان يؤثر لغة أسد على غيرها، وهي من أفصح القبائل العربية.

ذاك هو التقسيم المكاني، فما نتائجه ؟

---

5 - كتاب الحروف 146.
6 - انظر : المزهر 211/1 والاقتراح 19.
7- أنظر كتابه : 1 / 463، و 2 / 652، 782، 882، 492، 123، 804، 824.

كان هذا التقسيم يهتم بلغة الحديث اليومي خاصة، أما لغة الشعر، فلهما شأن آخر، إذ أن النحاة احتجوا بلغة شعراء تغلب، وإياد، واليمن، وسائر قبائل الأطراف، لأن هذه القصائد رواها سكان نجد والحجاز، ولأن للشعر لغةً خاصة تعلو على اللهجات المحلية، وتُنسَجُ من لغات القبائل الفصيحة.

ومع هذا أخذ النحاة يشكون في لغات الشعراء غير البداة في منتصف القرن الثاني للهجرة، فأنت تراهم يحتجون بشعر ابن ميادة، وأبي نخيلة، وأبي حية، والحسين بن مُطَير، وابن هرمة، وعُمارة بن عقيل، وأبي عبد اللّه الشجري، وكلهم بدوي فصيح، ولا يحتجون بمن عاصروهم من الشعراء، مثل بشار بن برد، والوليد بن يزيد، وأبي نواس، ومروان بن أبي حفصة، وأبي تمام والبحتري، لأنهم من أبناء المدينة والحضارة.

2ـ عامل الزمان :

تمتد الحقبة التي استقرى النحويون فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، ذلك أننا نجدهم يحتجون بكلام الزباء وجَذِيمة الأبرش وأعصر بن سعد[8]، ويحتجون أيضا بكلام عُمارة بن عقيل وأبي عبد اللّه الشجري ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع[9].

وما من شك في أن التقسيم المكاني كان طاغياً على التقسيم الزماني في أصول النحويين، لأن نصوص الجاهلية القديمة إنما نقلت عن أعراب

---

8 - انظر : كتاب سيبويه 2 / 531، والخصائص 3 / 821 وأوضح المسالك 1 / 337.

9 - انظر : كتاب سيبويه 2 / 531، والخصائص 3 / 821 وأوضح المسالك 1 / 337.
أنظر الكامل 43، 211. 291 .610، والمقتضب 4 / 991. والمحتسب 1 / 48، 58، 130، 210، والخصائص 1 / 87، 250، 338، و 2 / 26 ، و3 /280 .

القرون الإسلامية المعاصرة للنحاة، وكان نقلها عنهم هو الحجة في صحتها وسلامة لغتها وفصاحتها.

وعلى الرغم من امتداد هذه الفترة اللغوية في تاريخ الاحتجاج والاستقراء، نرى الطرفين المتباعدين في الزمان أقل عطاء من مرحلة الوسط، أي أن ما استقراه النحويون من لغة القرنين الرابع والثالث قبل الهجرة وبعدها أقل مما استقروه من لغة القرنين الأول والثاني قبلها وبعدها، ومن هنا نجد عناية النحاة بلغة الفرزدق وجرير والأعشى وامرئ القيس تفوق عنايتهم بلغة جذيمة الأبرش وعمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشجري.

ولكننا ـ إلى هذا ـ لانجد للنحاة ميزاناً دقيقا لتحديد مرحلة «الحداثة» التي لايجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلميها، فأحياناً ترى النحوي الواحد ينقض كلامه بكلامه، خذ على سبيل المثال ماقاله أبو عمرو بن العلاء في عمر بن أبي ربيعة، وماقاله في جرير وصاحبيه، فالأول عند حجة في العربية لأنه لم يتعلق عليه بحرف واحد[10]، وجرير والفرزدق والأخطل محدثون[11]، ومثله في هذا تلميذه الأصمعي، فهو يعد الطرماح والكميت مولدين غير فصيحين[12]، وهما معاصران لعمر بن أبي ربيعة، ويعد ابن هرمة وابن ميادة، وطفيل الكناني فصحاء يصح الاحتجاج بلغتهم[13].

هذا الاضطراب في تحديد مرحلة الحداثة يرجع إلى سيطرة المكان على عقول النحويين، فالأعرابي الفصيح هو الذي عاش في البادية، وقل

---

10 - أنظر : الموشح 315.
11 - انظر : البيان والتبيين 1 / 213 والأغاني 8 / 285.
12 - انظر : الموشح 302.
13 - الأغاني 4 / 273.

اختلافه إلى المدينة، ولم يَطُل فيها مُكثُه، سواء أكان من القرن الأول أم الثالث للهجرة، لأن مئتي سنة في حساب النحوي لاتصنع شيئًا مادام الفصيح محافظاً على أعراف العربية، وجفاء البادية، أما إذا لان جلدُهُ للحضارة، فإنه لن يكون جديراً بالاحتجاج، لأن لين الجلد، والتنعم بأسباب الحضارة يؤديان إلى الاستجابة غير المحمودة للغة الفاسدة في المدن.

وقد وقف النحاة بعد سيبويه مواقف متباينة من لغة المرحلة العباسية، واختلفوا في جواز الاحتجاج بالمولدين أمثال أبي نواس وأبي تمام والبحتري.

أما سيبويه فقد احتج بابن ميادة المتوفيَّ سنة 136 وبأبي حية النميري المتوفي سنة 158 وبابن هرمة المتوفي سنة 176 ولكنه لم يتعد هذه المرحلة، لأنه توفي سنة 180 للهجرة، وبهذا يكون بينه وبين آخر الحجج -وهو ابن هرمة- أربع سنوات فقط.

ولكن يشفع لهؤلاء أنهم بداة، وبعيدون عن لغة المدينة التي توسعت «في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي، ففتحت بذلك باب التأثر باللغات والثقافات المعاصرة[14]»، وهي اللغة التي عاش في ظلالها أمثال أبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي، ولذلك صد النحويون عن الاحتجاج بلغة هؤلاء إلا ماجاء في كتبهم عرَضاً[15]، وهو لايرقى إلى صنيعهم بلغة الشعراء البداة.

إلا أن الزمخشري سَنَّ سُنَّةً غيرَ حميدة في المتأخرين، فقد احتج بشعر أبي تمام، وراح يعلل مافعله تعليلاً أصوليا، فقال : «وهو وإن كان

---

14 - اللغة بين المعيارية والوصفية 189.

15 - انظر تفسير أرجوزة أبي نواس 8-9، والحجة 199/1، والمحتسب 175/1، والخزانة 1 / 168 و 4 / 425.

محدثاً لايستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل مايقوله بمنزلة مايرويه. ألاترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه[16]».

ثم جاء خلفاؤه فاحتجوا بشعر أبي تمام، والمتنبي، كما ترى في تراث ابن هشام صاحب المغني، وشذور الذهب، وأوضح المسالك.

وبهذا تجد المتأخرين من النحاة أبداً أقرب إلى التساهل في شواهدهم من القدماء، لبعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة.

3ـ المأخوذ عنه :

ونظر النحاة إلى الأعراب الذين يأخذون عنهم اللغة نظرة دقيقة تدل على فهمهم لتطور اللغة وتأثرها إذا اختلطت بلغات مجاورة، ومن أجل ذلك يهتم النحوي بفصاحة الأعرابي الذي ينقل عنه الظاهرة، وهذا واضح لك بعبارات سيبويه، كقوله : «وسمعنا الثقة من العرب[17]» وقوله : «والحجة على أن هذا موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم. . . »[18]، وهذا عنده كثير[19]، وقد يشير إلى ضعف الثقة في الأعرابي المنقول عنه، كقوله : «وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة[20]».

وكان الكوفيان : الكسائي والفراء مثل سيبويه في هذا، ولكن ماكانا يلحان على نعت الاعرابي بالثقة، بل يكتفيان بعزوِ الأعرابي إلى قبيلته المعروفة بالفصاحة.

---

16 - الكشاف 1 / 220ـ221.
17 - كتاب سيبويه 1 / 313.
18 - نفسه : 1 / 369.
19 - انظر : 1 / 371، 375، 379، 381.
20 - نفسه : 1 / 231.

وفي القرن الرابع للهجرة نرى ابن جني يخشى أن يثق بكل أعرابي، فما دام الناس أخذوا يلحنون منذ أيام الرسول ﷺ وصحابته «فينبغي أن يُستوحَشَ من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيعَ فصاحته[21]» وقد ناقش ابن جني هذا الأصل في غير موضع من كتابه[22].

ولكن الشيء الذي كان يخيف النحاة هو أن يفقد بعض الفصحاء فصاحتهم لاختلاطهم بأبناء المدن، ولهذا لم يكن لهم بد من فصحهم، فأبو عمرو بن العلاء يرتاب بفصاحة أحد الأعراب فيقول بيتاً يتعمد فيه الخطأ ويلقيه على الأعرابي وهو :

كم رأينا من مُسْحَبٍ مُسْلَحِبٍّ صارَ لحمَ النسرِ والعقبانِ

ووجه الخطأ في قوله «مُسحبَ» أنه صاغ اسم المفعول من الثلاثي «سَحَبَ» على غير «مسحوب»، فلما سمعه الأعرابي أفكر فيه، ثم قال لأبي عمرو : أعد عليَّ ذكر المسحوب حتى قالها مرات، فعلم أبو عمرو أن فصاحته باقية. وسأل أبو عمرو أبا خيرة وهو من فصحاء الأعراب فلم يجبه بما توقع، فقال له : هيهات أبا خيرة، لان جلدك[23].

ومثل ذلك كان يعمل الفراء[24]، وغيره[25]، فقد كانوا يبهرجون الأعرابي الذي يفهم لغة الأعاجم الذين يعيشون في الحواضر، كما مرَّ بنا من قبل.

---

21 - الخصائص : 2 / 8 ـ 9.
22 - أنظر : 2 / 5، 13 وانظر : كتاب الحروف للفارابي 145.
23 - أنظر الخبرين في : تاريخ آداب العرب للرافعي 1 / 254 والخصائص 3 / 304.
24 - انظر كتابه : المذكر والمؤنث 18.
25 - انظر : الخصائص : 1 / 273، و2 / 21، 62، و 3

على أن النحاة لم يحيطوا الأعرابي الفصيح بالعصمة، بل جوزوا عليه الخطأ والسهو والوَهم والتوهم منذ أيام ابن اسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر، فقد كانا يطعنان على العرب، ويخطئان الفحول أمثال الفرزدق والنابغة الذبياني[26].

وكذلك كان يفعل الخليل بن أحمد[27]، وتلميذه سيبويه[28] والفراء[29] وسار على هذا المنهج خلفاؤهم كالمبرد، والفارسي وابن جني، وابن خالوية، و أبي البركات الأنباري[30].

وفي بعض الأحيان ينقل النحوى عن شيخ من شيوخه، وهو يدرك كل الإدراك أن من ينقل عنه ثقة أمين في النقل، ومن هنا نجد سيبويه مثلا يكثر من مثل قوله : وحدثنا من نثق به، أو : زعم من نثق به[31].

وكان النحاة ينقلون عن شيوخهم، فسيبويه ينقل عن الخليل، ويونس، وأبي الخطاب، وأبي زيد، وعيسى بن عمر، وعن طريق هؤلاء ينقل عن أبي عمرو بن العلاء. والفراء ينقل عن الكسائى ويونس والمبرد ينقل عن المازني، والمازني عن السجستاني فالأصمعي، وهكذا.

ولما آل الأمر إلى من كتبوا في أصول النحو كأبي البركات الأنباري، أخذ الموضوع شكل القواعد والقوانين متأثراً بأصول علماء الحديث النبوي، فتحدثوا عن ضرورة التواتر، ونقل الواحد العدل، وتكلموا على الجَرح والتعديل، واختلفوا في بعض المسائل، حتى بات علم اللغة كعلم الحديث النبوي[32].

---

26 - انظر طبقات ابن سلام 51، 61، 19.
27 - انظر : كتاب سيبويه 1 / 172.
28 - نفسه : 2 / 672.
29 - معاني القرآن : 1/ 390 و 2 / 612.
30 - انظر :الخصائص 3 / 732 والصاحبي 22، وإعراب ثلاثين سورة 40، والإنصاف المسألة 77.
31 - أنظر كتابه : 1 / 44، 832.
32 - أنظر : لمع الادلة 48، 85 والاقتراح 13، 23، 33.

4ـ النص المجهول قائله :

وهذه الفقرة لاتختلف عن الفقرة السابقة، بل هي جزء منها ولكنني آثرت إفرادها في موضع خاص لطولها، وتشعب الحديث فيها.

وأول ما يهمنا في الحديث عنها هو أن نجيب عن هذا السؤال : هل يجوز للنحوي أن يحتج ببيت أو قولٍ لا يُعرف قائله ؟

إذا عدنا إلى آثار القدماء في القرنين الأول والثاني فإننا لانرى ظلاً لهذه المسألة، فالنحاة آنذاك، ما كانوا يسمون الشعراء أو الأعراب الذين ينقلون عنهم النصوص، أو يستقرون إنشادهم، فسيبويه مثلاً كان يقول : قال الراجز، أو : قال الشاعر، أو : قال، أو أمثال ذلك من العبارات، ومثله أبو الحسن الأخفش والفراء.

ولعل أول إشارة إلى هذا الأصل صدرت عن أبي عثمان المازني، فقد سئل مرة عن السكين، أمذكر هو أم مؤنث، فقال : إنه مذكر، فأنشده السائل بيتاً سمعه في حلقة الفراء، يدل على أنه يجوز تأنيثه هو :

فعيث في السنام غداجَ قر بسكينٍ موثقةِ النصاب

فقال أبو عثمان : من هذا؟ ومن صاحبه؟ ماأراه أخرج إلا من الكُم، وأين صاحب هذا من أبي ذؤيب حيث يقول :

فذلك سكين على الحلَق حاذق[33]

وقد أخذ بهذا الأصل تلميذه أبو العباس المبرد، فقد نقلوا عنه أنه منع حذف اللام وبقاء عملها في النثر والشعر، ورفض الاحتجاج بما احتج به سيبويه وهو قول الشاعر :

---

33 - انظر مجالس العلماء 129.

محمدُ تَفْدِ نفسكَ كل نفسٍ إذا ماخِفْت من أمرٍ تَبالا

لأنه لايعرف قائله[34].

وكذلك فعل مثله تلميذه الزجاج، إذا رفض الاحتجاج بقول الشاعر الذي احتج به الفراء :

قال لها هل لك ياتافي[35]

واندفع الزمخشري محاكياً الزجاج برفض هذا البيت لأنه مجهول القائل[36].

ولكن الذي الحَّ على اعتماد هذا الأصل في رفض الاحتجاج هو أبو البركات الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف»، فقد رفض كثيراً من استدلال الكوفيين لأنهم احتجوا ببيت مجهول القائل، ومع هذا كان يتأوله على وجه ذي قياس[37]، وهذا يعني أنه لم يكن يعتمد هذا الأصل اعتمادا جازماً.

والذي يدل على اضطرابه في ذهن أبي البركات أنه كتب كتابين في أصول النحو، هما : لمع الادلة، والإغراب في جدل الإعراب، ولم يشر البتة إلى هذا الأصل فيما ضمنه الكتابين من أصول، وهذا يدلك على أن مافعله في كتاب «الإنصاف» لم يكن غير استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة.

واضطرب المتأخرون كذلك في فهم هذا الأصل واعتماده، فابن هشام مثلا ينكر مرة الاحتجاج ببيتٍ مجهول، كما فعل في رده على نحاة الكوفة احتجاجهم بقول الشاعر :

---

34 - انظر مغني اللبيب 248.
35 - انظر : خزانة الأدب 2 / 259.
36 - انظر : الكشاف 2 / 274.
37 - انظر : المسائل 109، 42، 63.

قد علمتْ أمُّ بني السعلاء

ومرة أخرى يستنكر أن يرفض البيت المجهول القائل في الاحتجاج حتى ليقول فيمن فعل ذلك : «ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه[38]».

وواضح مما عرضناه أن هذا الأصل ضعيف الأساس، لأن الذين قالوا به وحكموه إنما استعملوه في معرض الجدل والمناظرة، وهم أنفسهم احتجوا بأبيات لم يعرف قائلوها، كما ترى في كتب المبرد والزجاج والأنباري وابن هشام.

وتحدث القدماء عن جهلهم بخمسين بيتاً من أبيات سيبويه، وهي وحدها تدلنا على ضعف الأصل، فنحن إذا عدنا إلى ما ذكروه منها وجدناه ثلاثة أنواع :

أما الأول فقد نقله سيبويه عن شيوخهِ عن العرب، كقول الشاعر :

هذا سراقةُ للقرآنِ يدرسه والمرءُ عند الرشا إن يلقها ذيب

فقد نقل عن الأصمعي أنه من إنشاد أبي عمرو[39].

والنوع الثاني سمعه بنفسه من الفصحاء كقول الشاعر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنه عبدالقفا واللهازم

فقد ذكر أنه سمعه من رجل أعرابي[40].

والنوع الثالث لم يصرح بنقله، غير أنه اعتمد في بعض شواهد هذا النوع على تخريج شيوخه لها، وهذا يدل على تداول حلقات العلم إياها، كقول الشاعر :

---

38 - انظر : الاقتراح 28 والخزانة4 / 77.
39 - انظر كتابه : 1 / 734 وانظر ايضاً 1/ 352، و 452.
40 - انظر :1/ 471 وانظر 1/ 157و 250 و251 .

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما من يتكل[41]

والذي يدل على ضعف هذا الأصل أيضا أن النحاة القدامي كانوا يسندون إلى أعراب مجهولين لا يسمونهم ما ينقلونه عنهم من أقوال نثرية، ولم يعترض واحد منهم على صحة هذه النقول، فهل يختلف الأمر بين الشعر والنثر؟

كما أن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء عاشوا في أيام الفصاحة، وقد رأينا كيف احتج سيبويه بشعر ابن هرمة الذي توفي سنة / 176/ أي قبل وفاته بأربع سنوات، ورأيناهم جميعا يعتمدون إنشاد الفصحاء لشواهدهم، فماذا يضير النحوي أن يحتج ببيت رواه الأعراب المعتمدون؟

وفوق هذا كله نجد بعض الذين اعتمدوا هذا الأصل في رفض الشواهد يتورطون في تعجلهم الأحكام، فالبيت الذي رفضه الزجاج وتبعه الزمخشري، – وهو ماأنشده الفراء – إنما ينسب إلى شاعر يحتج به. هو الأغلب العجلي[42]، كما أن الفراء نفسه لم ينشده إلا بعد أن سمعه من العرب، قال : «وقد سمعت بعض العرب ينشد :

قال لها هل لكِ يا تافي قالت له : ما أنت بالمرضي[43]»

وهكذا يكون البيت المجهول مما يحتج به إذا جاء في كتب القدماء، أي كتب سيبويه والأخفش والكسائى والفراء، بل كتب الفارسي وابن جني والسيرافي وابن السراج، وقد يصدق في أبيات المتأخرين ولا سيما ابن مالك، ومن تقيَّلَ «ألفيته» و «تسهيله».

41 - نفسه : 1 / 434.
42 - انظر الخزانة 2 / 257
43 - معاني القرآن2 / 76.

5ـ المأخوذ به :

وللنص المأخوذ به في عملية الاستقراء شروط اهتم بها النحاة يلتمس بعضها عند النحاة الأوائل وإن لم يتحدثوا عنها حديثاً نظرياً قبل القرن الرابع وماتلاه، وأولها أن تكون الظاهرة كثيرة شائعة لا قليلة نادرة، وأن تكون رواياتها المتعددة مواقفة للقياس المُستَقرَى من الكثير، وأن تكون نثرية لا شعرية.

5ـ1ـ الكثرة والقلة:

وهذا القانون الأصولي قديم جداً، نراه منذ أيام أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، فقد روى الزبيدي في طبقاته أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو : «أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا، فقال كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة. قال : أعمل على الأكثر، وأسمي ماخالفني لغات[44]».

وكذلك فعل عيسى بن عمر، إذ بنى أصول كتابه «الجامع» على الأكثر وبوبه وهذبه، وسمى ماشذ عن الأكثر لغات[45].

ويظهر هذا المبدأ في كتاب سيبويه ظهوراً بيناً، فهو يلح علي ذكر الكثرة والقلة كقوله : «والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم. وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قال به بعض العرب[46]». ونراه في موضع آخر يجيز أن يقال : أعطاهوها، وأعطاهوه، ولكنه ينعته بالقلة، ويبين أن الأكثر في كلامهم إنما هو : أعطاه إياها، وأعطاه إياه[47]. وهذا في كتابه كثير.

---

44 - طبقات النحويين واللغويين 34.
45 - انظر : انباه الرواة 2 / 375.
46 - كتاب سيبويه : 1 / 258.
47 - نفسه : 1 / 384.

والمعاصرون لسيبويه يتمسكون بهذا المبدأ فيرفضون ظواهر لقلتها، ويجيزون أخرى لكثرتها، يقول الأخفش : «لغوتَ تلغو، مثل : محوتَ تمحو وبعض العرب يقول لغى يلغي، وهي قبيحة قليلة[48]». وينقل الفراء عن الكسائي أنه كان يعيب دخول لام الأمر على المضارع حين يكون بصيغة المخاطب، مثل : فلتفرحوا، لأنه وجده قليلاً في كلام العرب[49]. وعلى هذا الفراء نفسه[50].

وفي القرن الرابع وماتلاه نجد هذا الأصل يأخذ شكل المبدأ في تراث الرماني، والفارسي، والأنباري، ويظل الآخرون على اعتماده في استنباطهم.

يقول الرماني : « والنادر أضعف من المطرد في البيان». أو هو «الخارج عن النظائر إلى قلة بابه[51]». ويقول أبو علي الفارسي : «وفي ترك الأكثر ضرب من الاستيحاش[52]»،

ويقول أبو البركات الأنباري : «وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة، نقل وقياس واستصحاب حال، فأما النقل فالكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[53]».

5ـ2ـ تعدد الرواية:

كان النحاة في القرنين الأول والثاني لايبالون أن تتعدد رواية النص المنقول، بل كانوا يأخذون بها جميعاً، ويبنون عليها قواعدهم، إلا إذا كانت الظاهرة في إحداها قليلة، فيسمونها لغة.

---

48 - معاني القرآن. اللوحة 2/ 168.
49 - معاني القرآن، للفراء1 / 469.
50 - نفسه : 1 / 19، وانظر الخصائص 3 / 212.
51 - الحدود 40و 41.
52 - الحجة 4 / 5 عن كتاب «أبو علي الفارسي» 249.
53 - الإعراب في جدل الإعراب 54 وانظر أيضا : لمع الأدلة 81.

وعلة ذلك أنهم يعرفون سبب تعدد الروايات في الشواهد، فهو حينا يرجع إلى الرواة(54)، وطوراً إلى أن الشاعر نفسه يغير عبارة بعبارة، كما يعرف عن ذي الرمة(55)، والقوم حينذاك فصحاء، ولايضير النحوي أن تتغير الرواية وتتعدد، لأن ذلك إنما يجري في جو من الفصاحة يتيح للمستقري أن يستنبط القاعدة مطمئناً.

ولنقف عند مثالين من تُراث هذين القرنين :

1 -احتج سيبويه ببيت الفرزدق :

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكرُ

ورفعُ «سكران» ونصب «ابن» في هذه الرواية مما يخرج على القياس، لأنه يجعل المبتدأ نكرة ووصفاً، ويجعل خبر «كان» اسماً جامداً مُعَرَّفاَ، ويجعل اسمها ضميراً يعود إلى النكرة «سكران» ومع هذا نجد سيبويه يشير إلى هذه الرواية ويقبلها، ولكنه يجعلها من القليل، يقول : «فهذا إنشاد، بعضهم، وأكثرهم ينصب «السكران» ويرفع الآخر على قطع وابتداء[56]»

2 - واحتج الفراء بقول الشاعر :

أحب لحبها السودانَ حتى أحبُّ لحبها سودَ الكلابِ

فقبل إنشاد أبي ثروان العكلي بنصب «أحب» بعد «حتى»، وقبل إنشاد بعض أسد برفعه[57].

---

54 - انظر المزهر 261/1 والخزانة 1 / 22.
55 - انظر : الاقتراح 29 ـ 03.
56 - الكتاب 1 / 32 وانظر : 1 / 253، 293، 295، 304.
57 - معاني القرآن 1 / 135 وانظر : 1/ 169، 242، 311 و 74 / 2 والخزانة 1 / 22.

ولما ظهر أبو العباس المبرد في القرن الثالث أشاع في الدراسات النحوية أصلاً جديداً، هو أن الرواية التي توافق القياس مقبولة، وأما التي تخالفه، فلا يؤخذ بها، ولم يكتف بما يبنيه هو نفسه من أصول، بل عمد إلى مابناه غيره كسيبويه فهدمه، من ذلك أنه أنكر ماقاله في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة معتمداً قولَ الشاعر :

ألا أضحتْ حبالكم رماما وأضحتْ منكَ شاسعةً أماما

فزعم المبرد أن الرواية الصحيحة هي : وماعهد كعهدكِ يا أماما[58].

وأنكر على سيبويه أن يجيز إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر، وأنكر عليه الاحتجاج بقول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات اللّهُ يشكرها والشر بالشر عند اللّه مثلان

وتمسك بما رواه الأصمعي :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره[59]

وإذا وصلنا إلى عهد أبي علي الفارسي وجدنا هذا الأصل يتخذ شكل القانون، ويُبنى على منهج علمي سديد، يقول : «وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضد الضبط القياس، وموافقة الأشباه، كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح[60]» فقد أضاف هنا الضبط والتحري، إلى موافقة القياس، ومع هذا لم أره - فيما قرأت له وقرأت عنه - يرد رواية برواية، وإن خالفت إحداهما الأصول[61].

58 - انظر : نوادر أبي زيد 13.
59 - نفسه : 31 ـ 32 ـ انظر مغني اللبيب 178.
60 - الحجة :1/216.
61 - أنظر الحجة أيضاً : 1 / 68، 201 .

أما تلميذه ابن جني فقد رد بعض الروايات، كما فعل في إنكار تقديم التمييز، على عامله المتصرف ولم يقبل بما احتج به أبو عثمان المازني وتلميذه المبرد من رواية قول المُخَبَّل :

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفراقِ تطيب

واعتمد رواية أخرى تجاري القياس هي : وماكان نفسي بالفراقِ تطيب[62].

وإذا وصلنا إلى القرون المتأخرة وجدنا النحاة فيها لايختلفون عن أسلافهم، فهم بين أخذ بهذا المبدأ أو منكر له، فأبو البركات الأنباري يسنه أصلاً صارماً يرد به المذهب رداً جازماً، يقول : «وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه : أحدهما أن تختلف الرواية مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناكَ عني فلا فَقْرٌ يدوم ولاغِناء

فمد : غِنى : وهو مقصور، فدل على جوازه، فيقول له البصري : الرواية : عَناء بفتح العين، ممدود[63]». ويطبق هذا المبدأ غيرَ مرة في كتابه «الإنصاف»[64].

أما الإمام الرضي فيرى أن المعول في هذا على صحة الرواية، فيقول : «والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وأن ثبت أن هناك رواية أخرى[65]». أما ابن هشام فقد اضطرب في هذا المبدأ كما اضطرب في النص المجهول القائل، فآناً نراه يركن إليه ويأخذ به[66]،

---

62 - انظر : الخصائص : 2 / 284.
63 - الإغراب في جدل الإعراب 47.
64 - انظر : المسائل : 41، 77، 120.
65 - انظر : شرح الكافية 1 / 43.
66 - انظر مغني اللبيب : 76، 093.

وطورا نراه يخالفه ويقبل الروايات المتعددة ويتأول ماخالف القياس منها[67].

نخرج من هذا كله إلى أن البيت المتعدد الرواية لم يكن أصلاً راسخاً، غير أن النحاة منذ عصر المبرد كانو إذا لم يستطيعوا أن يلتمسوا وجهاً لبعض الروايات أنكروها محتجين برواية أخرى.

5-3-بين لغة الشعر ولغة النثر :

إن لغة الشعر في كل لغة تختلف أحيانا عن لغة النثر، لأنها تخضع لقيود لاتخضع لها اللغة النثرية، ومن أجل ذلك يجب أن يكون النثر موضع اهتمام النحاة وفوق الشعر في عملية الاستقراء. وحين نعود إلى تراث النحويين العرب نجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع، فقد فرقوا بين الشعر والنثر، وتحدثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينم على فهمهم ما يقع أحياناً في اللغة من خروج على الشائع، واعتمادٍ لأَقيسة يُركَنُ إليها على ضعفها.

فالفراء، وهو من نحاة القرن الثاني، يصرح في كتابه العظيم بأن لغة القرآن الكريم «أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[68]» وكذلك نرى الرماني في القرن الرابع يعتدُّ بلغة القرآن النثرية، ويراها أصح من الشعر في الاحتجاج[69]، ولم يختلف النحاة في أن النثر مما يتحصل به القانون دون الشعر[70]، وأن الشعر لايكفي وحده عند أهل التحقيق، لأنه - كما يقول الشاطبي - محل الضرورات[71].

67- نفسه : 22، 32، 34، 122، 131، 141، 243 الخ.
68 - معاني القرآن 14/1 وانظر : 2/ 7.
69 - انظر : شرحه لكتاب سيبويه 3/ 1 / 144، عن كتاب : الرماني النحوي 275.
70 - انظر : الانصاف، المسألة70 ،
71 - انظر : المواهب الفتحية 1 / 39.

وقد تؤدي النظرة الأولى في تراث النحو العربي إلى أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، لأنها ستقع على خمسين وألفٍ من شواهد الشعر في كتاب سيبويه مثلا، وعلى أقل من نصف هذا العدد من آي القرآن الكريم، ولكن النظرة المتمهملة المتأملة تجد أن سيبويه كان يعول على كلام العرب المحكي - وهو نثر - أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ماجاء من شواهد القرآن، وماورد من كلام العرب، أربت الشواهد النثرية في «الكتاب» على شواهد الشعر، ومثل سيبويه الكسائى والفراء والأخفش.

ولما جاء النحاة المتأخرون وجدوا القواعد قد بنيت وأصلت، فنهلوا منها، ولم يضيفوا إليها إلا أشياء قليلة لا تكاد تذكر في تاريخ النحو العربي.

5-4- الضرورة الشعرية :

وحديث النحاة عن الضرورة يدل - كما قلنا - على فهمهم لملابسات اللغة الشعرية، فهم ينظرون إليها على أنها خاصة بالشعر

أو النثر المسجوع، أو المثل الذي يدور على الألسنة، وإذا أطلقوا عليها اسم «الشعرية» فلأنهم لاحظوا الكثرة، فأطلقوا الخاص على العام.

والضرورة عند النحاة تختلف عن اللحن والخطأ، لأن مرتكبها إنما يحاول وجها من وجوه القياس، أو يراجع أصلاً متروكاً من أصول اللغة.

وتوضيح ذلك يظهر لك في المثال الآتي : هب شاعراً من الشعراء صرف اسماً ممنوعاً من الصرف، فأي وجه من وجوه القياس في ذلك؟

سيقول لك النحاة : إن الصرف أصل في الأسماء، ومنع بعضها منه إنما وقع لعلة طارئة، فإذا صرف الشاعرُ الممنوعَ من الصرف يكون قد عاد إلى الأصل العام للأسماء وهو الصرف.

ولكن هَب شاعراً منع من الصرف اسماً مصروفاً فهل يكون عمله ضرورة ؟

إنه هنا يخالف الأصل والقياس، لأنه أولاً خرج على الأصل العام وهو أن الأسماء مصروفة، ولأنه ثانيا منع الاسم من الصرف لغير علة، وبهذا يكون عمله لحناً لا ضرورة.

ذاك مفهوم الضرورة في تاريخ النحو منذ أيام سيبويه حتى عصور المتأخرين، وسنقف عند بعض الأمثلة لشرح هذا المفهوم.

1 ـ يقول سيبويه : «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[72]». ويظل سيبويه أميناً لهذا الأصل في جميع كتابه، إذ نراه أبداً يوجه الضرورة توجيها قياسياً، من ذلك أنه وقع على قول الشاعر :

كمنية إذ قـال ليتـي أصـادفه وأفقدُ جل مالي

فعلل حذفه نون الوقاية من قوله : ليتي، بقوله : «قال الشاعر حيث اضطر : ليتي. كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي، والمضمر منصوب[73]».

2 ـ وفي القرن الثالث للهجرة يوضح المبرد مفهوم الضرورة بقوله : «واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف مالاً ينصرف، وجاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها، وإذا اضطر إلى ترك صرف ماينصرف لم يجز له ذلك، لأن الضرورة لا تُجَوِّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ماكان له قبل دخول العلة، نحو قولك : رادٌ، إذا اضطرت إليه قلت : هذا رادِدٌ[74]».

---

72 - الكتاب : 1 / 13.

73 - نفسه : 1 / 386.

74 - المقتضب 3 / 354.

3ـ وظل هذا المفهوم سائداً عند المتأخرين، فأبو البركات الأنباري يعيد كلام سيبويه نفسه[75]، ومثله أبو البقاء العُكبَري، فهي عنده رجوع إلى «أصل قد رَجَحَ عليه أصل آخر، فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة[76]».

ولما كان الأمر كذلك كانت الضرورة نوعين : نوعاً حسناً، ونوعا قبيحا، أما الأول فهو ماكان وجهُ القياس فيه قريبا، وأما الثاني فهو الذي بعد فيه وجه القياس.

فمن النوع الأول أن يقول الشاعر مثلا :

يادارَ هندٍ عفت إلا أثافيها

فلم ينصب : أثافيها، نصباً ظاهراً، بل أسكن الياء، وهذا مخالف لما يقع في النثر، أو الشعر الذي يخلو من الضرورة، ولكن وجه القياس فيه ظاهر، ذلك أن الياء أخت الألف، وقريبة منها، فشبهت بها في امتناع الحركات عليها، وهذا يؤدي إلى جواز تسكين الواو في موضع النصب كما في قول الأخطل :

إذ شئتَ أن تَلْهُوْ ببعض حديثِها رفعْنَ، وأنزلْنَ القَطينَ المولَّدا

لأن الواو أشبهت الياء، والياء أشبهت الألف[77].

ومن الضرورات الحسنة أيضا صرف مالا ينصرف، وفك الإدغام، وقصر الممدود، لأن ذلك كله يعود إلى مراجعة أصل متروك، وهو ظاهر.

---

75 - انظر الإنصاف : المسألة 39.
76 - اللباب في علل البناء والإعراب 348 (مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 1919 نحو).
77 - انظر : المحتسب : 126/1.

أما القبيحة فما أدى إلى التباس جمع بجمع، وتنوين اسم التفضيل، والزيادة في الكلمات أو انتقاصها، والعدول من صيغة إلى أخرى، والترخيم في غير النداء، وتسكين المضارع بغير جازم[78].

هذا هو مفهوم الضرورة الشعرية عند النحاة الثقات، إلا أننا نواجه مفهوماً مغايراً عند نحوي متأخرهو ابن مالك، صاحب الألفية المعروف، فهو يصدر في كثير من آرائه وتحليلاته للشواهد عن نظرة لم يقرها عليه النحاة الذين تعقبوه، إنه يظن أن الضرورة الشعرية تقع في الشعر حين لايكون للشاعر مندوحة عنها، وحين يكون عاجزاً عن التصرف في العبارة، وهذا واضح في حديثه عن جواز اقتران خبر «كاد» بـ «أن»، فالمعروف أن سيبويه يعتد ذلك من قبيل الضرورة الشعرية، ولا يجيزه في الأسلوب النثري، ولكن ابن مالك لا يرى فيه رأي سيبويه، بل يجيزه في النثر مثلما يجيزه في الشعر، يقول : «ومن الشواهد الشعرية في هذا المسألة قول الشاعر :

أبيتم قبـول السلـم منا فكـدتـم

لدى الحرب تغنوا السيوف عن السَلّ

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة، لتمكن مستعمله مع أن يقول :

أبيتم قبول السلـم منا فكـدتـم

لدى الحرب تغنون السيوف عن السـل[79]

وقد أثار ابن مالك النحاة الذين جاؤوا بعده من جراء هذا المفهوم، وربما كان أهمهم أبو حيان النحوي الذي شرح كتاب «التسهيل»، يقول :

---

78 - انظر : الاقتراح 11 ـ 12.

79 - شواهد التوضيح 101 وانظر أيضاً : 161 ـ 162، ومغني اللبيب 249.

«لا يعني النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لاتوجد ضرورة، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم في النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة[80]».

وكذلك رد الشاطبي على ابن مالك بكلام مشابه لكلام أبي حيان[81]، ومثل ذلك فعل بعده عبد القادر البغدادي[82].

6ـ كمال الاستقراء ونقصه :

لا شك أن استقراء العربية كلها في قرن واحد أو قرنين أمر دونه مشتقات وأهوال، ولا سيما في تلك الحقبة من الزمن، وعلة ذلك أن العرب منتشرون في أصقاع متفرقة من الجزيرة، وأنهم يعيشون قبائل وأفخاذاً تمتد خيامهم في صحراء واسعة، وليس في حياتهم من الحضارة ما يتيح لهم أن يدونوا نصوص لغتهم تدويناً يفيد منه اللغوي في عملية الاستقراء، أما ماكتب من النقوش فلا يعدو أن يكون كلمات تؤرخ وفاة ملك، أو تشير إلى بناء صرح، أو تذكر زمن معركة، وذلك كله لا يضع بين يدي النحوي من تراكيب اللغة شيئا يغنيه أو يجديه.

أما القرآن الكريم فهو ذخر لغوي بالغ الأهمية، وقد رأينا اعتماد اللغويين له في عملية الاستقراء، ولكنه إلى ذلك لم يجمع ظواهر العربية كلها، ولا بد من أن يكون بجانبه نصوص أخرى.

أما الشعر فقد ضاع شيء كثير، لأن حملته من فصحاء الأعراب خرجوا للجهاد، وقتل منهم من قتل، فلما استقرت الأمور، عاد من عاد

---

80 - همع الهوامع 2/ 155ـ156 وانظر : الأشباه والنظائر ا / 224ـ225.

81 - أنظر : الخزانة 15/1.

82 - نفسه : 14/1.

منهم إلى الشعر، فلم يجده مدونا في ديوان، ولامكتوبا في كتاب، فذهب عليه شيء كثير منه[83].

وقد أحس رواد النحو بقلة ما آل إليهم من نصوص الشعر، وهذا الإحساس واضح في كلمة أبي عمرو بن العلاء : «ماانتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير[84]».

ويستدل ابن سلام على ضياع الشعر بما نعت به طَرَفَةُ بن العبد، وعبيد بن الأبرص، من نعوت الفحولة، مع قلة مايروى لهما من القصائد، فلو كان هذا كل ماقالاه لما كانا جديرين بهذه الشهرة[85].

وعلى الرغم من هذا قام النحاة الأوائل بعمل جبار يذكر لهم في تاريخ الدرس اللغوي، فقد جمعوا معظم مايمكن أن يجمع، وأحاطوا بلهجات القبائل واستنبطوا جُلَّ القواعد،حتى لم يدعوا لمن جاء بعدهم في القرن الثالث وما تلاه شيئاً يذكر.

ويكفي هؤلاء الرواة فخراً أنهم أحاطوا بلغات الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، مابين منثور ومنظوم حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاف[86]، وعقلائهم والمدخولين، وهُذاتهم والموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم[87].

ولاشك أن الاستقراء عملية يتطاول بها الزمن، تبدأ بسيطة يسيرة، ثم تتسع وتشتد حتى تصل إلى الذروة في وقت متأخر. ومن هنا نجد المادة

---

83 - انظر طبقات فحول الشعراء 22.
84 - نفسه : 23.
85 - نفسه : 23.
86 - الرواعي : جمع : راعية.
87 - نظر : الخصائص 186/3.

المستقراة في أيام الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء دون المادة التي وقع عليها يونس وسيبويه، وهذه أيضا دون ما وقع عليه المبرد والفارسي وابن جني، لأن المتأخر يقف على استقراء المتقدم، ويضيف إليه ماجمعته الرواية، أو دونته الدواوين.

ولنضرب بعض الأمثلة على الاستقراء الناقص في المراح الأولى :

1ـ على الرغم من كثرة الرواية التي عرف بها أبو عمرو بن العلاء، وكثرة الشعر الجاهلي الذي تَجَمَّع لديه، نراه يجهل بعض الألفاظ اللغوية التي تنتمي إلى لغة قبيلة عربية، رواها من هو أقل رواية منه كابن أبي إسحاق الحضرمي، من ذلك أنه كان ينكر قراءة من قرأ : «ولا تقربا هذه الشجرة» (البقرة 35)، ويراها من لغة برابرة مكة وسودانها، على حين هي من لغة بني سليم، كما يرى الحضرمي[88].

2ـ وكان عيسى بن عمر ينكر أن يرفع خبر «ليس» بعد «إلا» ثم يقفه أبو عمرو بن العلاء على أنها لغة تميم[89]، وقد مر بنا خبر هذه الرواية.

3ـ وكان سيبويه وشيوخه قبله لا يعرفون «حاشا» إلا حرفا جاراً، مثل «حتى» ولهذا منعوا أن تدخل عليها «ما» المصدرية فقال سيبويه : «ألا ترى أنك لو قلت أتوني ماحاشا زيدا، لم يكن كلاما[90]» فكأنه لم يقف على قول الأخطل :

رأيت الناسَ ماحاشا قريشاً فإن نحن أفضلهم فعالا

ولهذا أجاز المتأخرون دخول «ما» على «حاشا» اعتمادا لبيت الأخطل هذا، واسناداً إلى قول الرسول ﷺ : «أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة[91]».

---

88 - المحتسب 1 / 73 - 74.
89 - المزهر 2 / 277، وانظر أمالي القالي 39/3.
90 - كتاب سيبويه : 3 / 771.

وكان سيبويه يذهب إلى أن اسم الزمان المبهم إن كان للمستقبل «فهو كإذا في اختصاصه بالجمل الفعلية». وهذا يدل على أنه لم يلاحظ قوله تعالى «لينذر يوم التلاق، يوم هم بارزون لايخفى على اللّه منهم شيء». (غافر 15ـ16) ولا قول سواد بن قارب

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب[92]

ولا نريد أن نستقصي الأمثلة على ذلك، وحسبنا أننا هنا نسوق أمثلة ونماذج[93].

وضعف الاستقراء هو سبب اختلاف النحاة في الماضي، إذ ينكر بعضهم ظاهرة ما ويجيزها الآخر، لأن الأول لم يسمع ماسمعه الثاني، أو لأن الأول ظنه قليلاً فلم يتعدَّ به، على حين وقع الآخر على كثيرٍ منه فجعله صالحاً للقياس عليه.

* * *

ننتهي من هذا كله، إلى أن السماع في تاريخ النحو العربي كان في وعي النحاة كاملاً ناضجا، ولا يحط منه أنهم لم يحيطوا بكل شيء، أو أنهم أخلوا ببعض ماصار إليه علم اللغة المعاصر، لأن القوم عاشوا في زمن غير زماننا، ومع هذا لم يقدم زماننا – على ماجدَّ فيه من مزايا الفكر المعاصر – شيئاً يذكر فضلا على ماقدمه نحاتنا القدماء.

---

91 - أنظر : شرح ابن عقيل على الألفية 2 / 239.

92 - انظر : مغني اللبيب 468.

93 - انظر كتابنا المطول : الاحتجاج النحوي : مصادره وأصوله.

القسم الثاني

الإستدلال الذهني

I - ضروب الاستدلال

كان أسلوب العلوم العربية الإسلامية يقوم على التحليل والبرهان، ويرجعُ إلى العقل جميعَ الظواهر، ويخضعها للأسباب والمسببات، وهذا واضح جدا في العلوم الرياضية والطبية والفلكية، وربما كان هذا راجعاً إلى الدعوة القرآنية الملحة إلى تقديم البراهين، وإخضاع الظواهر لحكم العقل.

ولم يمرَّ هذا الأسلوب غافلاً في ساحات الدراسة النحوية، بل مسها مساً شديداً، فنقل إليها جُلَّ ماكان يدور في دراسات الفقه وعلم الكلام، حتى جارتهما في العلة، والقياس، والسبر والتقسيم، وما شابهها من ألوان الاستدلال الذهني.

ولا بد من أن نضع في حسابنا المصادفات التي تهيئ بعض الرجال الأذكياء في تاريخ العلوم، ولا سيما في مرحلة النشأة والتكون، فقد هيئ للنحو العربي رجلان عظيمان، هما الخليل بن أحمد، وسيبويه، يرجع إليهما الفضل في ترسيخ مظاهر العلم النحوي، فقد تمثلا الدرس الفقهي، والدرس الكلامي، والأساليب القياسية، ونقلا ذلك كله إلى دراسة التركيب اللغوي، ورسخاه على مدى العصور الإسلامية، وفتحا الباب أمام عباقرة اللغويين ليطوروا الصلة بين النحو والعلوم الأخرى، كما فعل ابن جني، وأبو البركات الأنباري.

ولابد لنا في هذه المقدمة من أن نوضح مانريده من «الاستدلال الذهني»، قبل أن نوغل في تفصيل جزئياته، فهو المحاكمات العقلية التي تستهذف استنباط الحكم أو تصحيحه، عن طريق القياس أو العلة أو ما يشبههما من طرائق الاستدلال.

وكانت هذه المحاكمات العقلية تجاري - أو تكاد - عمليةَ الاستقراء التي تحدثنا عنها في القسم الأول من هذا الكتاب، ولكنها بدأت بسيطة في القرن الأول للهجرة، ثم أخذت تزداد نمواً في القرن الثاني، واتسعت في القرنين الثالث والرابع، ثم اكتملت في القرون المتأخرة حين أخذ المنطق اليوناني يتدخل في بنيان النحو ومحاكماته الذهنية.

II ـ القياس النحوي

يطلق القياس على مفهومين، فأحياناً يراد به جملةُ العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط، فيقال مثلا : مذهب القياس. وطوراً يطلق على جزء من هذه العمليات، فيراد به حملُ فَرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف.

ولا شك أن المفهوم الأول لا يعنينا في هذه الفقرة، لأننا أطلقنا عليه اسم «الاستدلال الذهني»، وحصرنا القياس في المفهوم الثاني وحده، ليكون ذلك أكثر توضيحا في شرح أصول النحو العربي. وَلنضرِب مثالا نوضح به عناصر القياس :

قاس النحويون «لارجلَ» على «خمسةَ عَشَرَ»، وأعطوها حكمها في البناء على الفتح. وعلى هذا تكون :

1 ـ لارجلَ : فرعاً أو مقيساً.

2 ـ وخمسة عَشَرَ : أصلاً أو مقيساً عليه.

3 ـ والبناء على الفتح : هو الحكم.

4 ـ أما العلة الجامعة بين الفرع والأصل فهي على الشكل التالي :

أصل : خمسة عشر «خمسةٌ وعَشَرةٌ» لأن معنى الجمع واضح فيها، ولكن حذفت الواو لفظا، وبقي معناها، وركب الجزءان تركيبا مزجيا، وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني اكتفاء بها في الجزء الأول.

هذا هو الاصل، والفرع مثله، لأن أصل : لارجل. «لامن رجل» فـ (من) زائدة، تفيد استغراق النفي، ولكنها حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، وركبت «لا» مع «رجل» كما ركبت «خمسة» مع «عشر».

ويتضح لك من هذا أن المقيس عليه ذو حكم ثابت مستقر، وأن المقيس بحاجة إلى حكم، ففي هذه المسألة تجد اسم «لا» النافية للجنس محركا بالفتح، وليس يُدرى أ للبناء هي أم للإعراب ؟ فلما جرى القياس على «خمسة عشر» استُدِلّ على أنها حركة بناء، لاحركة إعراب.

1 ـ وظيفة القياس :

وقد كان للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف، لم يتحدث عنها النحويون القدماء، ولكنها تستنبط من كلامهم وألوان أقيستهم هي : الاستنباط والتعليل، والرفض.

1 ـ 1. استنباط القاعدة :

وأول وظائف القياس أن يكون وسيلة ذهنية لاستنباط القاعدة، ولعل المثال السابق يوضح لك هذه الظاهرة، فالنحاة استنتجوا حكم بناء اسم «لا» من قياسه على المركب المزجي : خمسة عشر، وأضرابه. ولأضرِب لك مثالاً آخر لهذه الوظيفة ..

كان أبو العباس ثعلب، يجيز أن يجمع : برئ، على : بُراء. إلى جانب : بُرءَاء. وإن كان لم يسمعه من فصحاء العرب، وذلك قياسا على « ماسُمع من قول إحدى الإعرابيات : أفي السَّوَةِ أنتُنه. فالإعرابية هنا أسقطت الهمزة من : السَّوة. فقالت : السَّوة. فأجاز أن يُسقِط الهمزة من. بُرءاء، فيقول : بُراء. وهكذا استنبط جمعاً لم يقُل العرب به.

1 ـ 2 ـ تعليل ظاهرة :

ومما استعمل فيه القياس لتعليل ظاهرة مانجده من قياس الكسائي «رضي» على «سخِط»، وتفصيل ذلك أنه نُقِل بيتٌ من الشعر هو :

إذا رضيت علي بنو قشير لعَمْرُ اللّهِ أعجبني رضاها

فالشاعر هنا عدّى الفعلَ «رضي» بالحرف «على»، وهو إنما يُعدَّى في الكلام الفصيح بالحرف «عن»، فيقال : رضيت عنه، ويقال في الدعاء : رضي اللّه عنه، فعلله الكسائي بأن الشيء قد يقاس على ضده، وضد «رضي» «سخط» وسخط، يعدى بالحرف «على»، فلما قيس عليه أخذ حكمه عند الشاعر.

ووقع النحويون على قول العرب : لا أبا لك. فحاروا في «أبا» لماذا جاءت بالألف وهي غير مضافة ؟ ولماذا لم تأت على ماعرف من شأن هذا الاستعمال : لا أبَ لك ؟ فعلله الخَليل ابن أحمد بقياسه على قول العرب : ياتيمَ تيمَ عدي. ووجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه أن التنوين حُذِف من : أبا، لأن اللام في : لك. بحكم المحذوفة وكأنهم قالوا : لا أباك. وعلى هذا «صارت اللام بمنزلة الاسم الذي يثنى في النداء[1]».

1 ـ 3 ـ رفض ظاهرة :

وكثيراً ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحويين، من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع في مثل : قعدت لأستريح. فرفض البصريون ذلك لأن القياس يمنعه، فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء، مثل : عن، ومن، والباء، وهذه الأحرف لاتنصب الفعل المضارع، وكذلك لام التعليل.

---

1 - كتاب سيبويه 1 / 543.

ومن ذلك أيضا أن الكوفيين يرون «إنَّ» المشبهة بالفعل لا تعمل في الخبر، بل يقتصر عملها على نصب الاسم، فرفض البصريون ذلك، لأنه «ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس[2].»

ومن ذلك أيضا أن سيبويه أنكر تسكين نون التوكيد مع المثنى والفعل المتصل بنون النسوة، فقال : «وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيداً، واضربنانْ زيداً. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم[3]».

وهكذا أنكر سيبويه الظاهرة، لأن القياس الذي استُقريَ من كلام العرب يوجب أن يكون الساكن الذي يقع بعد الألف اللينة حرفاً مشدداً، مثل : الضالون، الآمون.

2ـ أصول القياس :

وفي كلام النحاة ما يوضح لك نظرتهم الدقيقة إلى أصول القياس، ولعل أولى هذه الأصول النظرة «الكمية». فهم يشترطون أن يكون المقيس عليه كثيراً شائعاً في أعراف اللغة، ولذلك أنكروا أن يقاس على القليل، وتتضح لك هذه النظرة الأصولية في كثير من مواقف نحاة البصرة خاصة، وفي مناظرة سيبويه للكسائي مثال سافر عليها، فقد رفض أن يأتي المعرف منصوبا بعد «اذا» الفجائية، لأن ذلك مخالف للكثير الشائع في لغة العرب، ولم يعتد بالقليل الذي سمعه من الإعراب الذين حكموا بينه وبين الكسائي.

---

2 - الإنصاف، المسألة 22.

3 - كتاب سيبويه 1 / 751.

وكذلك رفض أبو العباس أن يقيس في مناظرة ثعلب : براء على قول الإعرابية أفي السوة أنتنه. وقال له : «لا يترك كتاب اللّه، وإجماع العرب، لقول إعرابية رعناء[4]».

وقد كان قدامى النحاة يبنون قواعدهم على الكثير، ويجعلون ماخالفه لغة لا يقاس عليها، قال سيبويه : «فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس[5]». وهذا القول هو المثل الأعلى الذي اتبعه النحاة المتأخرون أمثال المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني.

على أنهم قد يضطرون إلى القياس على القليل، لأنهم لم يقعوا على غيره، من ذلك أن سيبويه قاس على قولهم في النسبة إلى : شنوءة، شَنَئي، فقال : «فإن أضفت إلى : عدوة، قلت : عَدَوي، من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة : شنئى[6]». وقد علل أبو الحسن الأخفش هذا الموقف بأن «شنوءة وشنئي» هو جميع ماسُمع من العرب[7]، ولهذا يجوز القياس عليه.

ويقف بجانب هذه النظرة الأصولية نظرة أخرى تقوم على «الكيفية»، تبحث في طبيعة المقيس عليه، من حيث الفصاحة، والقدم، ومن حيث وقوعه في الشعر أو في النثر. وقد مر بنا هذا في القسم الأول حين تحدثنا عن السماع والاستقراء.

فلا يقاس إلا على الأثر الفصيح، الذي استوفى شروط القدم، أما لغة الشعر فيقاس عليها إذا كان النثر يعضدها، وكانت الظاهرة فيها مما لا يخالف العرف اللغوي العام.

---

4 - مجالس العلماء : ص : 120

5 - كتابه : 1 / 398.

6 - نفسه : 2 / 74.

7 - انظر الخصائس : 1 / 116 و 1 / 136.

بهذا المقياس عاب ابن ولاد أبا العباس المبرد، لأنه أنكر على سيبويه مَنعَهُ أن يقال : بَرّار، لصاحب البرّ، وفكّاه، لصاحب الفاكهة، لأن الذين سمعهم من فصحاء القرن الثالث يقولون ذلك، فقال ابن ولاد : «ادعى ذلك في زمن لاتُرتضى لغته، ولا يحتج بقوله، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته، ويُرجَع إلى قوله، ويستشهد بلفظه[8].»

فأنت ترى ابن ولاد هنا ينظر إلى المقيس عليه نظرة «كيفية»، فلا يتحدث عن الكثرة والقلة، بل يقتصر على نفي الفصاحة عن الأثر اللغوي، لتأخر الزمن به، ويؤيد رأي سيبويه لأن المقيس عليه فصيح قديم.

3ـ طبيعة القياس النحوي :

3ـ1 ـ وإذا تأملت في أقيسة النحويين وجدتها ذات جوانب تلفت الانتباه، فأحيانا ترى النحوي ينفذ إلى ذهن المتكلم، ويسبر غور العملية النفسية العفوية التي دارت فيه، ويحللها ويفتت أجزاءها، مستعيناً بما لديه من نصوص فصيحة مسلم بصحتها.

والواقع أن القياس هنا من عمل المتكلم الفصيح، لا من عمل النحوي، فهو ينبع من التفاعل القائم بين الذهن الإنساني وتجدد الحاجات التي تتطلب صيغا لغوية جديدة. فالمتكلم منذ طفولته يتمثل قوالب اللغة المحكية، حتى تصبح مع الأيام نماذج يصب فيها عدد لايحصى من التراكيب التي تدعو إليها الأفكار المتجددة، والمواقف الشعورية، ولكن ذلك كله إنما يجري في ذهن المتكلم دون قصد أو تعمد.

فالطفل لايستطيع أن يحيط بكل معطيات اللغة دفعة واحدة، ولكنه يبدأ عملية القياس منذ أن تتكون عنده أولى بوادر النظر والتفكير، لأنه

---

8 - أنظر : كتاب سيبويه 2 / 90، وهامش المقتضب 3 / 161ـ162.

يواجه البيئة، وكل مافيها جديد، ولا بد من التفاعل معها، ولا بد أيضا من الوسيلة اللغوية التي تربطه بها، وهنا يكوّن صيغا جديدة، أو كلمات جديدة أحيانا، مقيسة على ماعرفه من قبل.

وكذلك الشأن في محيط الواعين، فالنظم اللغوية المختزنة في أذهانهم تصير - دون قصد - نماذج يقيسون عليها أشياء جديدة، وهذا هو الذي يفسر لنا مانجده عند النحويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني من نسبة القياس إلى العرب أنفسهم.

ولنضرب مثالين على قياس المتكلم الفصيح، ومراعاته العرف اللغوي العام :

كان ابن جني يسأل إعرابياً فصيحاً هو أبو عبد اللّه الشجري، ويبني أحكامه على أجوبته، وقد روى لنا هذا الخبر، قال «وسألته يوما، فقلت له : كيف تجمع : دكاناً، فقال دكاكين، قلت : فسرحانا، قال : سراحين، قلت : فقرطانا، قال قراطين، قلت فعثمان،

قال : عثمانون، فقلت له : هلا قلت أيضا : عثامين ؟ قال : أيش عثامين، أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، واللّه لا أقولها أبدا[9].»

فالإعرابي هنا على وعي كامل بأن : عثمان، لاتقاس على : دكان وأمثالها، بل تقاس على : زيد، وخالد، وأحمد، من الأعلام التي تجمع جمع مذكرٍ سالماً، ولهذا لم يقل : عثامين، كما قال : دكاكين، بل قال : عثمانون، كما يقال : زيدون، وخالدون، وأحمدون.

وقال ابن جني أيضا : «سألت مرة الشجري أبا عبد اللّه، ومعه ابن عم له دونه فصاحة، وكان اسمه غصناً، فقلت لهما : كيف تحقران (حمراء) فقالا : حميراء، قلت : فسوداء، قالا : سويداء، ووالیت من

9- الخصائص : 1 / 242.

ذلك أحرفا وهما يجيئان بالصواب، ثم دسست في ذلك (عِلباء) فقال غصن : عليباء، وتبعه الشجري، فلما همَّ بفتح الباء تراجع كالمذعور، ثم قال : آه، عليبيّ[10].»

وهذا الخبر أكثر دلالة من الأول، فالشجري يدرك أن : علباء، لاتقاس على مثل حمراء، لأن الهمزة فيها للإلحاق، وليست للتأنيث، ومعنى هذا أنها تقاس على مثل :عصفور، وقرطاس، فكما يقال : عصيفير، وقريطيس، يقال : عليبي ـ لأن مازيد للإلحاق إنما يقاس على الحرف الأصيل لا على الحرف الزائد.

وعلى هذا نرى القياس من عمل المتكلم، ومهمة النحوي تقوم على الكشف، وسبر العملية الذهنية غير المقصودة التي دارت في ذهن المتكلم.

ومن أجل ذلك نرى النحويين ينسبون إلى الإعراب الفصحاء أحياناً عملية القياس، كما ترى في كلام سيبويه وهو يتحدث عن إعراب «قِعدة» في قول العرب : مررت بماء قعدة رجلٍ فقال : «والجر الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيدا من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حين قالوا : هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، والزموا صفة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها[11]».

فسيبويه ـ كما ترى ـ يقول هنا : كرهوا، وألزموا، وجعلوا، و... فينسب إلى العرب العمل كله، وهو يعني أن مثل هذه المحاكمات تدور في

---

10 - نفسه : 2 / 26.
11 - الكتاب : 1 / 272.

نفس المتكلم دون قصد، لأنه يراعي الأعراف اللغوية في حديثه، ويبني على النماذج المخزونة في ذهنه عبارات جديدة، تجاري العرف، وتساير القياس.

وهذا الذي شرحت لك يفسر ما نقلوه عن الخليل بن أحمد، وهو قوله : «إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة لِما عللته منه[12]».

3ـ2ـ ومن طبيعة القياس النحوي أنه سار من الكل إلى الجزء، وبهذا يشبه القياس الصّوري، وسار أيضا من الجزء إلى الجزء، وبهذا يشبه بعض أقيسة الفقهاء المسلمين، وعلى هذا لايشبه قياس المناطقة شبها تاماً، ولايشبه قياس الفقهاء شبهاً تاما أيضا.

ففي سيره الأول يعتمد على قاعدة كلية، هي المقدمة الكبرى في عرف المناطقة، ثم يقيس عليها فرعاً فيه وجه أو أكثر من الشبه، ثم يتحقق من النتيجة.

ولكن الوصول إلى المقدمة الكبرى لا بد له من الملاحظة الأولية، والاستقراء الطويل.

والعمل الذي قام به النحويون العرب في بداية الأمر هو الذي وضع بين أيديهم المقدمات الكبرى للأقيسة الكثيرة، إذ كانوا يستقرون النصوص، ويُصيخون إلى كلام الفصحاء لعهدهم، ويجمعون ما يتوصّلون إليه من ملاحظات جزئية.

إلا أن هذه المقدمة الكبرى لاتظهر لنا في القياس النحوي صراحة، بل لا بد من تأويل يؤدي بنا إلى ضرب من القياس المنطقي، فالنحاة – كما

12 - الاقتراح 68/، وانظر أيضا : الخصائص 2/ 29 و 176.

رأينا - قاسوا «لارجلَ» على «خمسةَ عشرَ»، ليصلوا إلى استنتاج بناء اسم «لا»، ولكنهم ذكروا «خمسةَ عشرَ» لتكون نموذجاً عن كل اسم مركبٍ تركيباً مزجيا، وعلى هذا يمكن أن نسوق القياس على الشكل التالي :

1ـ **المقدمة الكبرى** : كل اسم مركب تركيب مزجٍ يُبنى على الفتح في جزأيه.

2ـ **المقدمة الصغرى** : لا، واسمها، مركبان تركيب مزجٍ.

3ـ **النتيجة** : لا واسمها، مبنيان على الفتح في جزأيهما.

ولما كانت «لا» لاتظهر عليها الحركات لم يبق إلا أن تظهر حركة البناء على اسمها، وهو الجزء الثاني من التركيب.

وتكونت على الأيام مقدمات كبيرة وافرة العدد، وصل إليها الاستقراء النحوي، والتأملات الذهنية، فالحرف مثلاً، لا إعراب له، لأنه لا يؤثر فيه العامل، والاسم ذو إعراب لأنه لاينفك من تسلط العامل عليه، والفعل الماضي يعرب لفظه تارة كالاسم المبني، وتارة أخرى لا يكون له إعراب كالحرف، وهذا يرجع إلى تسلط عامل الجزم عليه، أو بعده عنه، وهكذا تصير هذه الأصول مقدمات كبرى في قواعد النحو، كأن يقال :

أ ـ كل حرف لا محل له من الإعراب.

ب ـ هل : حرف.

ج ـ هل : لامحل لها.

أو يقال :

أ ـ كل اسم له محل من الإعراب.

ب ـ (كيف) اسم.

ج ـ (كيف) لها محل من الإعراب.

على أن مثل هذا القياس لايبعد عن الذهن الإنساني في محاكماته البسيطة، وليس من الضروري أن يكون علماء النحو أو علماء الكلام والفقه، أخذوه عن أرسطو، وطبقوه في أصول علومهم، فمحاكمات العامة أنفسهم في كل صقع تحمل هذه الظاهرة القياسية، وتشير إليها في كثير من ظواهر التفكير البسيط، ففي أذهانهم مقدمات كبرى تكونت من تجارب الحياة، يتعلق بعضها بالإنسان، وبعضها بالحيوان، وبعضها بالأشياء المادية الأخرى، فهم يقيسون ظواهر طارئة على هذه المقدمات، ويصلون بها إلى النتائج الناجمة عن القياس.

بل إن ما يقدمه المناطقة في المنطق الصّوري لايزيد في طبيعته عن تفكير العامة أنفسهم، مهما يكن حظهم من الثقافة، كهذا المثال :

أ ـ كل إنسان فان.

ب ـ سقراط إنسان.

ج ـ سقراط فان.

ومن البديهي أن تقرر أن أرسطو لم يكتشف شيئاً جديداً فيما أصَّله من المقدمات الكبرى، وأختها الصغرى، والنتيجة، ولكنه لم يَزِد على أن وصف سير المحاكمات الذهنية في تفكير الإنسان.

ولنقدم مثالاً آخر على هذا النوع من القياس، فأبوا الحسن الأخفش يجيز أن يكون الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطية مبتدأ إذا وليها فعل ماض، ولكن الأقيس عنده أن يكون مرفوعاً على الفاعلية بفعل مُضمَر، جاء في كتابه معاني القرآن : «وقال : وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره، فابتدأ بعد «إن». وأن يكون رفع : أحداً، على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف المجازاة لايُبتَدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذ أوليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ[13]».

13 - معاني القرآن. اللوحة 127 / 2.

فقوله : لأن حروف المجازاة لايُبتدأ بعدها، هو المقدمة الكبرى، و(إن) التي هي حرف مجازاة، مقدمة صغرى، أما النتيجة فهي قوله : رفع (أحد) على فعل مضمر.

ويتداخل هنا قياس ثانٍ، فـ (إن) متمكنة وتَحسُن الأسماء بعدها، وماكان كذلك يتصرف ما لا يتصرف غيرُهُ من أدوات بابه، وتلك هي المقدمة الكبرى، وتمكن (إن) هي المقدمة الصغرى، والنتيجة جواز أن يكون الاسم بعدها مبتدأ.

ويتضح لنا من هذا المثال تكوّن المقدمات الكبرى عن طريق الاستقراء الطويل للغة العرب، وتناول الظاهرة الطارئة بالقياس إليها.

على أن هناك أقيسة تختفي فيها المقدمات الكبرى، والمقدمات الصغرى، فلا ترى فيها إلا قياس جُزء على جزء، أو ظاهرة على ظاهرة، إلا أن المقيس عليه يبقى أمراً معروفاً ولنعرض عليك بعضَ الأمثلة :

– يجيز أبو عمرو بن العلاء أن يأتي تابع المنادى المنصوب مبنياً على الضم إذا كان مفرداً، نحو : يا أخانا زيدُ. قياساً على قولهم : يا زيدُ أخانا[14]. فليس في هذا القياس مقدمتان ونتيجة، ولكن يشيع في العربية قول العرب : يازيدُ أخانا، فأجاز أبو عمرو يا أخانا زيدُ، على تكرار أداة النداء.

– ووقف سيبويه من قول العرب : مُطرنا سهلُنا وجبلُنا، وضُرِب عبدُ اللّه ظهرُه وبطنُه، وأجَاز في ذلك النصب، ولكنه قصره على السهل والجبل، والظهر والبطن، قياسا على اختصاص الفعل «دخلت» بالأماكن من قولهم : دخلت البيتَ، واختصاص نصب غدوة بـ : لَدُنْ[15].

---

14 - انظر : كتاب سيبويه 1 / 304.
15 - كتابه : 1 / 79.

– ومر بك من قبل أن الكسائي قاس «رضي» على «سخِط» وأجاز أن يتعدى بحرف الجر «على»، وأن سيبويه قاس : عَدَوِي، في عَدُوّة، على : شَنَئي، في شنوءة. فهذا كله من قياس الظواهر الجزئية على مثيلاتها، دون الرجوع إلى مقدمة كبرى.

– ومن القياس النحوي نوع يشرد عن قطيعه، فيغدو نابياً في دراسة اللغة، لأنه يصدر عن تعسف النحاة وافتراضهم البعيد، من ذلك ماذكروه من عمل «لا» النافية للجنس، فقد زعموا أن العرب قاسوها على «إن»، لأنهم كانوا يقيسون الضد على ضده، فلما كانت «لا» للنفي، و «إن» للتوكيد، حملوها عليها، وأعطوها حكمها، وهو دخولها على المبتدأ والخبر، ونصب الأول ورفع الثاني. ولكن لما كانت فرعا لا أصلاً، بني اسمها على الفتح ولم ينصب إلا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف.

ومن هذا أيضا أنهم عللوا بناء المنادى المفرد العلم على الضم قياساً على ضمير المخاطب، وزعموا أن العرب لمحت التشابه بين الفعل المضارع واسم الفاعل فقاسته عليه وأعربته من دون أخويه الماضي والمضارع.

وإلى جانب هذه الصورة الشَّرود نجد صورة أخرى تقوم على القياس القريب، لأنها لاتعدو أن تكون قياس ظاهرة على ظاهرةٍ تشبهها، فأبو الحسن الأخفش يرى «أن» زائدة في قوله تعالى : ومالنا ألا نقاتل في سبيل اللّه. ومالكم ألا تنفقوا، ثم قاس عملها النصب مع زيادتها على عمل «مِن» والباء حين تقعان زائدتين[16].

وعلى الرغم من أن زيادة «أن» في هذا الموضع مما يخرجُ على القواعد النحوية المستقراة، نرى طبيعة القياس الذي اصطنعه أبو الحسن قريبة سهلة، لأنها تنحصر في اللغة نفسها، ولاتجمع بربط المتباعدات وقسرها على التقارب.

16 - انظر : الجنى الداني 222 / 223 .

د ـ وهناك لون من القياس أكثر جموحاً، إذ يذهب إلى قياس ظواهر اللغة على ظواهر الحياة المادية أو الاجتماعية، وهذا شيء يخرج عن الدرس اللّغوي ويحيل اللغة إلى منطق ذهني.

وقد بدأت هذه الظاهرة يسيرة في نحو سيبويه، ثم اشتدت وازدادت في نحو الفارسي وابن جني وأبي البركات الأنباري، وسأضرب لك مثالين على ذلك :

- جاء في كتاب سيبويه : « وإذا قلت : زيد لقيت أخاه. فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنتَ زيدًا بأهانتك أخاه. وأكرمتَه بإكرامك أخاه، وهذا النحو في الكلام كثير، يقول الرجل : إنما أعطيت زيداً. وإنما يريد لمكان زيدٍ أعطيت فلاناً[17].

فسيبويه في هذا النص يجيز أن تقول : زيداً لقيت أخاه، ولا يقيسه على ظاهرة لغوية بل يجعل العرف الاجتماعي هو المقيس عليه.

- وفي القرون المتأخرة تصبح هذه النظرة أكثر إغراقاً في استعمال القياس فأبو البركات يقيس عمل الابتداء بوساطة المبتدأ على تسخين النار للماء بوساطة القدر، «فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا أنه عامل معه، لأنه اسم[18]».

فأبو البركات يجعل الابتداء هو العامل في الخبر، ويقيم من المبتدأ واسطة لإيصال هذا العمل، وعلى هذا تراه يتخيل العامل النحوي حسياً، فيسوق له من الحياة المادية مقيسا يوضحه ويكشف عن طبيعته.

---

17 - كتاب سيبويه 1 / 43.
18 - الإنصاف. المسألة 5.

4 - تعارض السماع والقياس :

واكتشف النحويون على الأيام أن في ظواهر اللغة ما لم يخضع لقياسهم، أو لقواعدهم التي بنوها على الكثير، فتناولوها بالدراسة الوصفية، وبينوا وجه خروجها عن إطار القياس، وأوجبوا أن يتبع فيها السماع لا القياس، لأنهم عرفوا أن الغاية من سن القانون اللغوي إنما تستهدف تعليم الناس لغة العرب، فإذا كان فصحاؤهم قالوا : استحوذ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، وما هذا بشراً، فليس من واجبهم أن يخالفوهم فيقولوا : استحاذ، وأغالت المرأة، واستناق الجمل، وما هذا بشرٌ، لأن السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا.

أما : استحوذ، واستنوق، فشذوذ في كلام العرب المسموع، لأن من عادتهم أن يقبلوا الواو أو الياء في مثل هذين اللفظين ألفا، فهم يقولون : استعاذ باللّه، واستباح الحرمات، واستقال من الوظيفة، واستجاب له، واستتابه، و... ولكنهم أبقوا على الواو في : استحوذ، واستنوق، شذوذا، ومن واجب الذين يتعلمون لغة العرب أن يحاكوهم في لغتهم، وأي لغة تخلو من الشذوذ ؟

وقل مثل ذلك في : أغيلت المرأة، إذ كان القياس يقضي أن تقلب الياء ألفا، كما قلبت هي والواو في : أفاد، وأقام، وأقال، وأراد، وأثاب، وأبان، إلخ .

أما وجه الخروج على القياس في : ما هذا بشراً، فهو أن «ما» التافية حرف غير مختص بالأسماء، ولذلك لا يجوز أن يعمل فيها رفعاً أو نصباً، لأن مثله من الحروف لم يعمل البتة، كحروف العطف، وحرفي الاستفهام : الهمزة، وهل، وإنما يعمل في الأسماء ما أختص بها، كحروف الجر، و «إنَّ» وأخواتها، ويعمل في الأفعال ما اختص بها أيضا كأحرف

الجزم والنصب، فلما عملت «ما» وهي غير مختصة كان عملها خروجا عن القياس.

* * *

هذا هو القياس النحوي في معناه الضيق، ظهر مند ظهور النحو تقريبا، إذ لجأ إليه ابن أبي إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر، ثم نماه الخليل وسيبويه وأوغل فيه أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ثم تحدث عنه الأصوليون أمثال أبي البركات الأنباري والسيوطي، ولم نجد نحوياً، بصرياً أو كوفيا، إلا والقياس عنده مقدس كالسماع.

ولكن القياس لم يكن وحده في ساحة الاستدلال الذهني، بل كان معه العلة النحوية، وهي من أهم ما نجده في أصول النحو العربي من ألوان الاستدلال.

III ـ العلة النحوية

يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِّرف.

وربما وضَّح المثال مالا يوضحه الحَدّ، فَلنَسُق تعليل النحويين لدخول التنوين الأسماء، وامتناع دخوله الأفعال.

إنهم يذهبون إلى أن الاسم أصل للفعل، فاللفظ «حجر» أصل للفعل : استحجر، ومن أجل ذلك كان الاسم أخف منه، لأنه أصله ولأنه أقل دلالة منه، ولهذا دخل التنوين الاسم، ولم يدخل الفعل، وتوضيح ذلك أن التنوين نون ساكنة تلحق الأسماء، فتزيد في عدد أحرفها، ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم، أما إذا لحقت هذه النون الفعل وهو ثقيل زادته ثقلا، ولذلك لم تلحقه.

وقل مثل ذلك في تعليلهم منع اسم العلم المؤنث من الصرف وامتناع ذلك في اسم العلم المذكر، فالمؤنث إنما يؤخذ من المذكر بزيادة صوت، هو إما التاء في مثل : فاطمة وخالدة وبثينة، وإما الألف في مثل : ليلى، وسلمى، وسلوى، وهذه الزيادة تؤدي إلى ثقل اللفظ ولذلك كان صرف المذكر محتملا لخفته، أما صرف المؤنث فغير محتمل لثقله.

فأنت ترى في هذين المثالين أن النحاة تجاوزوا الظاهرة اللغوية، ونفذوا إلى ماوراءها، ليكتشفوا عِلّتها، فلم يكتفوا بأن يصفوا ما يجدون، كأن يقولوا مثلا : ان الاسم في اللغة العربية يدخله صوت يسمى التنوين، وإن الفعل لايدخله هذا الصوت، كذلك دلنا الاستقراء، ووضعت بين أيدينا النصوص.

1 ـ تصنيف العلة :

وليست العلل النحوية سواء في نظر النحويين، بل هي عندهم ثلاثة أصناف، ولكنهم اختلفوا في المصطلح الذي أطلقوه على كل صنف منها، ودونك بيان ذلك وتفصيله.

1 ـ العلة الأولى : وهي العلّة التي يمكن أن يقال فيها : إنها علامة تلاحظها الدراسة الوصفية لظواهر اللغة، كتعليل رفع الفاعل بأنه فاعل، ونصب المفعول به بأنه مفعول به، وتنوين الاسم بأنه اسم، وهكذا. ويطلق على هذا الصنف أيضاً اسم : العلة التعليمية، ولو وقف النحاة عندها لكان عملهم بعيداً عما يجيء به أحيانا من تكلف.

2 ـ العلة الثانية : وإذا تجاوز النحوي العلة الأولى في التماس الأسباب صار إلى العلة الثانية، كأن يسأل : ولماذا رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ثم يذهب إلى أن ذلك كان للفرق بينهما، حتى يتبين وجه المعنى في مثل : ضربَ سعيدٌ سميراً. وضرب سميراً سعيدٌ. وكذلك الشأن في تعليل تنوين الاسم لأنه خفيف، وامتناع تعليل الفعل لأنه ثقيل.

3 ـ العلة الثالثة : وأحياناً لايقف النحوي عند العلة الثانية، بل يتعداها إلى ماهو أكثر إغراقا في التعليل فيسأل : إذا كان الفاعل مرفوعا والمفعول منصوب للفرق بينهما، فلماذا لم يحصل العكس، فينصب الفاعل، ويرفع المفعول ؟ ثم يهتدي إلى علة رفع الأول وعلة نصب الثاني،

وهي أن الفتح خفيف، والضم ثقيل، والمفعول به أكثر عددا من الفاعل في كلام العرب، ومن أجل ذلك نصبوا الكثير ورفعوا القليل، ليقل في كلامهم مايستثقلون، ويكثر ما يستخفون.

تلك هي الأقسام الثلاثة من العلل، وهناك تقسيم آخر نجده في كتب القدماء فالزجاجي مثلا يقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية[1]، ويقسمها الرماني إلى علة قياسية، وحكمية، وضرورية، وصحيحة، وفاسدة[2]، ونجد عند السيوطي العلة البسيطة، والمركبة[3].

2ـ نوع العلة :

وليست العلل النحوية سواء أيضا في وجوب الحكم، ولذلك رأى بعض النحويين أن هناك نوعين من العلل، الأول أطلق عليه اسم : العلة المجوزة، وأطلق على الثاني اسم : العلة الموجبة.

وواضح مما أطلقه أن العلة في بعض الأحيان تجيز للمتكلم شاعراَ أو ناثراَ، أن يجعل التركيب أو اللفظ الواحد على صورة ما، وأن يجعله على صورة أخرى. من ذلك أن العرب قلبت الواو المضمومة همزة إذا وقعت في أول الكلمة، فقالت : أجوه، وأقتت. ولكنها لم تجعل هذا واجبا في كل موضع، بل قالت أيضا : وجوه، ووقتت، وبهذا تكون علة قلب الواو همزة في هذا الموضع ليست موجبة ملزمة، بل هي مجوزة.

هذا هو النوع الأول، أما النوع الثاني، فيختلف عنه لأنه يوجب الظاهرة، فالعلة التي تذهب إلى أن الفاعل مرفوع لأنه فاعل، موجبة، لأنه لايجوز للمتكلم أن يخرج عن حكمها فينصب الفاعل أو يجره[4].

---

1 - انظر كتابه : الإيضاح في علل النحو 64.
2 - انظر كتابه : الحدود 50.
3 - انظر كتابه : الاقتراح 51ـ52.
4 - انظر فيما تقدم : الخصائص 1 / 164.

3. طبيعة العلة النحوية :

جمعت العلة النحوية خصائص العلة الفقهية، وخصائص العلة الكلامية، لأن النحاة تأثروا تأثراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك، ولأنهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام.

أما صلتها بالعلة الفقهية فتتضح لك فيما كانت تسلكه من مسالك الاستنتاج، وفيما كانت تقتبسه من أساليب.

من ذلك أن النحاة تحدثوا عن تجاذب العلتين للظاهرة اللغوية[5]. وتحدثوا عن تعليل الحكم الواحد بعلتين اثنتين[6]، والعملان كلاهما مستمدان من الدراسة الفقهية.

أما تجاذب العِلّتين فتراه في «ما» الحجازية، و «ما» التميمية، فسكان الحجاز كانوا يرفعون بها المبتدأ، وينصبون الخبر، ويقرأون : «ما هذا بشراً» (يوسف 31)، أما سكان نجد فقد كانوا يهملون «ما»، ويقرأون : «ما هذا بشر»، فالتمس النحاة للقراءتين أسباب ذهنية لغوية.

لقد ذهبوا إلى أن سكان الحجاز شبهوا «ما» بـ «ليس» فأعملوها عملها رفعا ونصبا، لأنهم رأوها تنفي الحال مثلها وتدخل على الجملة الاسمية، فلما أشبهتها في المعنى والاستعمال عملت عملها.

أما النجديون فقد رأوها تشبه «هل» في شيئين : أولهما أنها حرف غير مختص تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال والثاني أن وظيفتها المعنوية تشبه وظيفة «هل» فكما تدخل هذه على الكلام لتفيد معنى الاستفهام تدخل تلك عليه لتفيد معنى النفي.

وهكذا ترى عمل «ما» وإهمالها خاضعين لعلتين قياسيتين، لكل منهما حكم يختلف عن حكم صاحبتها.

5- نفسه : 1 / 167.

6- نفسه : 1 / 101، 177.

أما تعليل الظاهرة الواحدة بعلتين اثنتين فيتضح لك في تعليلهم إعلال الواو في «ريّ»، فأصل هذه الكلمة «روى» لأنك تقول رَوى يَروِي، ولكن الواو قلبت ياء، لَواحدة من العلتين الآتيتين :

– الأولى أن الواو الساكنة في حشو الكلمة تقلب ياء سبقت بكسرة، والواو في «رِوي» ساكنة، وهي في حشو الكلمة وسبقت بكسرة الراء، فأدى هذا إلى قلبها ياء، كما حدث للواو في : ميزان، ميعاد، وقيمة، وعيد، وقيلَ.

– والثانية أن الواو تقلب ياء إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة، وكانت أولاهما ساكنة، وفي «رِوي» تتضح لك هذه العلة، فالواو ساكنة، وقد اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة، فأدى ذلك إلى قلبها ياء، كما قلبت الواو في مقضِيّ، ومَرمِي، وسيد، ومَيت.

وكما تحدث الفقهاء عن العلة القاصرة، تحدث عنها كذلك علماء اللغة والنحو[7]، ويعنون بها ما يعلل به بعضهم ظاهرة لغوية لاتشمل جميع الظواهر اللغوية المشابهة لها، من ذلك أن الفراء يذهب إلى أن كل كلمة كانت لامها المحذوفة في الأصل واواً، فإنها تأتي مضمومة الأول، مثل : لُغَة، وكُرة، أما إذا كانت اللام المحذوفة ياء فإنها تأتي مكسورة الأول مثل : مِئة، ورئة.

إلاأن هذه العلة قاصرة، وهذا يؤدي إلى فسادها، لأن بعض الكلمات تخرج عن حدودها، من ذلك قولهم : سنَة، فهي مفتوحة الأول، على الرغم من أن لامها المحذوفة واو، لأنها تجمع على سنوات، ومنه أيضا قولهم : عِضه، مكسورة الأول، على الرغم من أن لامها المحذوفة واو لا ياء[8].

7- نفسه : 1 / 169 وما بعدها.

8- انظر الخصائص : 1 / 172.

تلك هي وجوه التشابه بين العلة النحوية والعلة الفقهية، ولكن على الرغم من هذا نجد بينهما اختلافاً في الطبيعة والجوهر، إذ تنعطف «النحوية» منهما إلى مسالك العلة الكلامية المنطقية، وتنفذ إلى ماوراء الظاهر لتفسر كل شيء، على حين تقف العلة الفقهية في مسائل كثيرة أمام حدود الظاهرة لاتتعداها، فهي مثلا لاتقوى على تفسير عدد الركعات في كل صلاة، لأن ذلك أمر تَعبُّدي إلهي، فهو مما يجهل العقل الانساني علته، أما العلة النحوية فهي كالعلة المنطقية، تضرب في كل أفق، ولا تحذر من البحث وراء الظواهر[9].

4ـ مرتكزات العلة النحوية :

نعني بمرتكزات العلة تلك الأسباب التي علل بها النحاة ظواهر اللغة، وهي كثيرة جداً، منها إيثار الخفة، وكثرة الاستعمال، والقياس، والمعنى، والعوض، وطول الكلام، والعدل، والالتباس، والاستغناء والتوهم.

وسنتحدث بإيجاز عن كل منها، ذاكرين له مثلا واحداً ليوضحه.

4ـ 1ـ إيثار الخفة :

إيثار الخفة، وكراهة الثقل، من أكثر العلل دورانِا في كتب النحاة، فقد عرف القدماء أساليب العرب في كلامهم، ووقفوا على أعراف اللغة وتقاليدها، ودلهم ذلك كله على أن الفصحاء ينفرون من ثقيل اللفظ، ويؤثرون الخفة في الكلام، ومن أجل ذلك عللوا كثيرا من الظواهر الصرفية والنحوية بهذه العلة، من ذلك أن العرب يقولون : ميزان، والغازي، ويوقن، وكان الأصل أن يقال : مِوزان، والغازِوُ، ويُيقِنُ. فآثروا أن

9- نفسه : 1 / 48 وما بعدها.

يجعلوا الواو ياء في الكلمتين : الأولى والثانية، وأن يجعلوا الياء واواً في الثالثة. وعلة ذلك أنهم استثقلوا لفظ الواو الساكنة في الحشو والمتحركة في الطرف، بعد كسرة، كما استثقلوا لفظ الياء الساكنة بعد الضمة، فآثروا أن يضعوا حرفا مجانسا للحركة، فالكسرة والياء متجانستان، والضمة والواو متجانستان أيضا، وبهذا كان التجانس الصوتي سبباً في خفة اللفظ، وعلة في هذه الظاهرة.

ومن الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقل جهدٍ عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف، لأن المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة.

4 ـ 2 ـ كثرة الاستعمال :

وهذه علة أخرى، علل بها النحاة كثيراً من ظواهر اللغة، لأنهم وعوا أن التركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التغير ما لا يدخل غيره، قال سيبويه : إنهم «إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج[10]».

وهذا أيضاً من قانون الاقتصاد اللغوي، لأن كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجا في أن يقتصد في لفظها، فالمتكلم العربي يكثر من استعمال النداء، ولذلك قد يحذف من المنادى الحرف الأخير : فيقول : يا فاطم ويا معاويَ، ويا بثينَ وكذلك الشأن في قولهم : مرحباً، وأهلا، أي نزلت مرحباً، ولقيت أهلا، ولكنهم حذفوا الفعلين لكثرة استعمالهم هذه العبارة.

10 - كتابه : 1 / 294.

4-3- العلة القياسية :

وكثيرا ماتمتزج العلة بالقياس الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق، وذلك حين يأتي القياس لتعليل الظاهرة اللغوية، من ذلك أن النحاة عللوا بناء اسم «لا» النافية للجنس بقياسه على الأسماء المركبة تركيب مزج، وقد تحدثنا عن ذلك في فقرة «وظيفة القياس»، وأثبتنا له عددا من الأمثلة.

4-4-اعتماد المعنى :

وكثيراً ما نجد النحويين يعولون على المعنى في عللهم، من ذلك ماعللوا به ظاهرة الرفع في قوله تعالى : ﴿إن الله برئ من المشركين ورسوله﴾. (التوبة3) فقد رفع «رسوله» وهو معطوف على لفظ الجلالة «اللّه»، لأن قوله : إن اللّه برئ من المشركين، معناه : اللّه برئ من المشركين، فلم تضف إلى العبارة «إن» إلا معنى التوكيد، ولهذا جاز رفع ماعطف عليه[11]، وكذلك عللوا بقاء الواو من غير إعلال في «جُدَيول» لأنها بمعنى : جَدوَل صغير، فكما بقيت. الواو في : جدول صغير بقيت في : جديول[12].

4-5-العوض :

وتطالعنا هذه العلة في مواضع كثيرة من كتب النحاة، فالمعروف أن «أن» المخففة من الثقيلة لا يباشرها الفعل المتصرف، بل يفصل بينهما التسويف أو «لو» أو «قد» أو النفي، مثل : ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾«المزمل2» ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه﴾

---

11 - نظر كتاب سيبويه : 1 / 121.
12 - انظر : الخصائص : 1 / 154.

«القيامة 3» فعلل النحاة هذه الظاهرة بالعوض، فذكروا أن هذه الفواصل إنما جاءت عوضا من النون التي حذفت من «أن»[13].

ولا شك أن هذه العلة بعيدة عن الواقع التركيبي للغة، ولاتخلو من تكلف وتعسف، ومثل هذه العلة جعل الباحثين المعاصرين يثورون على مسألة التعليل أصلاً، ويجدون فيها مغايرة للمناهج اللغوية التي ينبغي أن تقوم على مجرد الوصف.

4 ـ 6 ـ طول الكلام :

ويكثرون دوران هذه العلة في كتب النحو، وفسرت بها ظواهر كثيرة من ذلك أنك تقول : أعرف الذي في يدك فتحذف من صلة الموصول صدرها.

وكان الأصل أن تقول : الذي استقر في يدك. فجاز لك حذف ماحذفتَ لأن صلة الموصول طويلة، فلا مانع أن تحذفها منها شيئاً، ولكن لا يجوز لك أن تقول : عرفت الذي كريم، أي : الذي هو كريم ؛ لأن قصر الصلة يمنع من حذف صدرها. وواضح ما في هذه العلة من التكلف، لأن حذف ماسموه صدر الصلة لا يرجع إلى طول الكلام حقاً، بل يرجع إلى أن معنى شبه الجملة «في يدك» يغني عن ذكر ما قدروه محذوفاً.

وكثير من الظواهر اللغوية التي اعتمدتها هذه العلة يبدو لك فيه وجه الضعف، والتخلف عن العبارات السوية ذات الاستقامة، من ذلك أنهم عللوا بها حذف النون من المثنى في مثل قول تأبط شراً[14] :

هما خُطَّتا، إما إسارٌ ومِنَّةٌ وإما دمٌ، والقتلُ بالحر أجدرُ

---

13 - أنظر كتاب سيبويه 1 / 482، وانظر في هذه العلة أيضا : الخصائص 2 / 215.
14 - أنظر : شرح المرزوقي للحماسة 1/ 79.

وكان أولى بالنحاة أن يتجاوزوا تعليل مثل هذه التراكيب، وأن ينسبوا مافيها من التجاوز للأعراف اللغوية إلى الخطأ واللحن.

4ـ7ـ العدل :

وتتضح هذه العلة في بحث الممنوع من الصرف، فالنحاة يذهبون إلى أن : مثنى، وثلاث، ورباع، منعت من الصرف لأنها صفات معدولة عن : اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ويذهبون أيضا إلى أن : عمر، ومضر، وزحل. وأمثالها أسماء علم معدولة عن : عامر، وماضر، وزاحل. وكان الكسائي يرى أن «حيثُ» بنيت على الضم لأنها في الأصل «حَوثُ» فلما عدل بها إلى الياء بنيت[15]. وهذه العلة لاتقل تعسفاً عما تقدمها.

4ـ8ـ الالتباس :

ودفع الالتباس علة من العلل الوجهية في أصول النحو، فأنت تقول : يالَلأقوياء للضعفاء، فتفتح لام الجر التي دخلت على «الأقوياء» مع أنها يجب أن تكون مجرورة لمباشرتها الاسم الظاهر، ولاتفتح إلا مع الضمائر، وعلة فتحها دفعُ الالتباس، وذلك أن فتحها يميز المستغاثَ به من المستغاث منه أو لَهُ. وكذلك علّل النحاة بهذا امتناع دخول «حتى» الجارة على الضمائر، فلا يقال : حتاك، وحتاه. لئلا تلتبس بـ «حتى» العاطفة[16].

4ـ9ـ الاستغناء :

وعلل النحويون بالاستغناء كثيراً من ظواهر العربية، قال سيبويه : «واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنى

---

15 - شرح السبع الطوال 277.
16 - أنظر : مغني اللبيب 132 .

عنه مسقطا من كلامهم البته[17]»، وذكر أنهم لم يقولوا : عسى الرجل تائبِا، لأنهم استغنوا بالمصدر المؤول : أن يتوب[18]، واستغنوا كذلك بقولهم : رأيته، عن : رأيتُ إياه[19].

4 ـ 10ـ التوهم :

يفهم من كلام النحاة أن التوهم حال نفسية تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه استعمل تركيبا ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبني مايليه من التراكيب على ما توهمه لاعلى ما استعمله.

ومما علله النحويون بالتوهم قول الشاعر :

بدا لي أني لست مدركَ مامضى ولا سابقٍ شيئا إذا كام جائيا

فقال : سابق، بالجر، لأنه لما قال : لستُ مُدركَ مامضى. توهم أنه قال : لست بمدركٍ، ودخول الباء على خبر «ليس» كثير.

* * *

تلك هي مرتكزات العلة النحوية، لا أزعم أني جمعتها وأحطت بها، ولكن يغلب على ظني أني ذكرت منها الذي يجب ذكره في كتاب يضع نصب عينيه الطالب الجامعي، ودارس النحو العربي[20].

ولننتقل الآن إلى الحديث عن أساليب أخرى في الاستدلال قريبة من القياس والعلة.

---

17 - أنظر كتابه : 2/ 191 و 2/ 251 .
18 - نفسه : 1 / 477.
19 - نفسه : 1 / 382.
20 - انظر كتابنا المطول : الاحتجاج النحوي : مصادره وأصوله.

IV. طرائق استدلال أخرى

وفي تاريخ النحو العربي نجد طرائق في الاستدلال تَرجِع في طبيعتها إلى العلة والقياس، ولكنها ذات أسلوب يميزها من غيرها، وقد استمدها النحاة من أساليب الفقهاء وعلماء الكلام، ولكن حظوظهم في الاستعانة بها تختلف، إذ يقل استعمالها في العصور الأولى لعهد سيبويه والفراء، ويكثر فيما تلاه من العهود لكثرة الجدل في مسائل النحو، وشيوع المناظرات فيه، وأهم هذه الطرائق : السبر والتقسيم، والاستدلال بالأولى، ومراعاة النظير، والاستحسان، والقول بالموجَبِ، واستصحاب الحال. وسنفرد لكل منها فقرة خاصة، نغني بها الشرح والأمثلة.

1 ـ السبر والتقسيم :

عُنِي الفقهاء والمتكلمون بهذا الأسلوب الاستدلالي عناية بالغة، لأنه مما يعين في المناظرات والجدل، وقد أفاد منه المعتزلة خاصة في أدلتهم على أن صفات اللّه ليست قديمة[1]، كما أفاد منه الفقهاء في مسائل الخلاف وغيرها من القضايا.

---

1 - أنظر كتاب : المعتزلة ص 64.

وحَدُّهُ أن تَعرضَ الأمورَ التي يتعلق بِها الحكم اللغوي، ثم تُبيِّنَ وجه بطلانها جميعاً، أو تجعلَ واحداً منها هو الصحيح[2].

ولأوضح لك هذا بمثال نحوي :

إذا أردت أن تستدل على أن (أمّا) شرطية في مثل قوله تعالى : ﴿فأمّا اليتيمَ فلا تَقهَر﴾ «الضحى(9)» استطعتَ أن تستعين على ذلك بهذا الأسلوب، فتقول : إن الفاء في قوله «فلا تقهر» تدل على أن (أما) ذات تركيب شرطي، لأنها إما أن تكون عاطفة، وإما أن تكون استئنافية، وإما أن تكون زائدة، وإما أن تكون رابطة لجواب الشرط.

ولكن لايمكن أن تكون عاطفة في هذا الموضع، لوقوعها بين الفعل «تقهر» والمفعول به «اليتيم»، ولا يعطف المفعول به على الفعل الذي يعمل فيه.

ولا يمكن أيضاَ أن تكون استئنافية لأن ما بعدها مرتبط بما قبلها برابط العمل، فهو الفعل الذي وقع على (اليتيم).

ولا يمكن أن تكون زائدة، لأن ما يزيد من الأحرف لا يكون ملازماً للموضع، إلا«أل» في بعض الأسماء، والفاء هنا لازمة، لايمكن أن يُستغنى عنها.

فإذا امتنع أن تكون عاطفة، وأن تكون استئنافية، وأن تكون زائدة، لم يبقَ إلا أن تكون رابطة لجواب الشرط. وهذا يؤدي إلى أن «أما» هي أداة الشرط.

ويكثر هذا الأسلوب الاستدلالي في تُراث أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وأبي البركات الأنباري خاصة، وله في كتب الآخرين ظلال واضحة، ولا سيما عند المتأخرين منهم.

2 - انظر حده كتاب : لمع الأدلة 128-127

2ـ الاستدلال بالأولى :

وهذا أسلوب آخر في الاستدلال، استمده النحويون من علماء الفقه، وهو أعرق من الأسلوب السابق، لأننا نجده عند القدماء أمثال الخليل وسيبويه، على حين لم نجد السابق في تراث هذين العلمين إلا قليلا[3]، لم يظهر فيه وجهه بوضوح.

وَحُّدهُ أن ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل، لأن الفرع دونه، ولأن الظاهرة أقوى فيه[4].

على أن الأمر لايقف عند التماس الحكم في الفرع، بل قد تكون المسألة خالية من الأصالة والفرعية، ويطبق فيها هذا الأسلوب الاستدلالي بشكل واضح.

فمن القسم الأول ما قاله ابن الشجري في أماليه : «وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجَهِ مجزوم بتقدير اللام الأمرية، وهو قول مُنافٍ للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مقدَّراً إلا على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر»[5].

فالاسم أصل، والفعل فرع، والعامل في الأصل أقوى من العامل في الفرع، فإذا امتنع أن يعمل عامل الأصل محذوفا كان امتناع عمل عامل الفرع محذوفا أولى وأجدر.

---

3 - انظر «الكتال» 1 / 36

4 - انظر حده في كتاب : لمع الأدلة 131.

5 - أمالي ابن الشجري 2/ 112.

أما القسم الذي يخلو من الأصالة والفرعية فيمكن توضيحه بالمثال الآتي :

إن اسم العلم يمنع من الصرف إذا اجتمعت له علة ثانية إلى العلمية، كأن يكون مؤنثاً، أو أعجمياً، أو معدولاً، أو مزيداً بألف ونون، أو على زِنة الفعل، أو مركبا تركيب مزج، فاسم العلم : عثمان. ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. أما «تغلب» فقد جمعت ثلاث علل، العلمية، والتأنيث، لأنها اسم قبيلة، ووزن الفعل، فإذا امتنع «عثمان» من الصرف لعلتين، كان امتناع «تغلب» منه أولى وأجدر.

3ـ مراعاة النظير :

ومما يصحح الظاهرة اللغوية أو الحكم النحوي، أن يكون له في اللغة شبيهٌ ونظير، ولكن النحويين لم يُسرفوا في التمسك بهذا الأصل، بل ذكروا[6]، أنه مما يُؤنَسُ به،لا مما ينفي ثبوتَ الأحكام، فإذا تأكد النحوي أن السماع صحيح القياس سليمُهُ، لايبالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن، (لأن إيجاد النظير وإن كان مما يؤنس به فليس في واجب النظر إيجاده) أما إذا لم يكن السماع صحيحا، ولم يعضده القياس،فلا بد من التماس النظير ليصح الحكم.

وعلى هذا نجد النحاة يقبلون أن يكون في الأفعال : فعُل، يفعَل، هو كدت تكاد[7] وإن لم يكن له في العربية نظير، لأن سماعه صحيح.

ولكنهم إلى ذلك رفضوا أن يقال إن أصل «الذي» الذال وحدها، لأنهم لم يجدوا في العربية كلمة واحدة زيد فيها أربعة أحرف[8]، وكذلك

6 - أنظر الخصائص 1 / 136 و 197 و 202 و 252.
7- انظر كتاب سيبويه 2 / 227 والخصائص 1 / 252 .
8 - انظر : الإنصاف، المسألة 95 ص 357.

رفضوا أن تكون تاء القسم في : تاللّه، بدلا من الباء، قياسا على إبدالها من الواو، لأن إبدال التاء من الواو قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ما له نظير أولى[9].

4ـ الاستحسان :

وهذا الأسلوب الاستدلالي فقهي صرف، كان يعمل به الإمام أبو حنيفة وصحبُهُ، أما الشافَعي فكان ينكر ويذم العمل به[10]، أما في النحو فربما كان ابن جني أول من أفاد منه، ولكنه بين أن علته «ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف[11]» وساق فيه أمثلة كثيرة تألف منها باب كامل، وسنكتفي هنا بنقل مثال واحد، مع توضيحنا إياه.

فالعرب قالوا : تَقوَى، وشَروَى، وكان الأصل أن يقولوا : تَقيا، وشَريا، لأن الأول من : وقي يقي، ولأن الثاني من : شرى يشري. وعلة هذا القلب الاستحسان ليس غير، فقد أرادوا أن يقيموا فارقاً بين الاسم مثل : تَقوى، والصفة مثل : صَديا، فقلبوا الياء واواً في الاسم، ولم يقبلوها في الوصف، ليظهر الفرق بينهما،

ولكن هذه العلة ضعيفة غير مستحكمة، لأن هناك مواضع كثيرة لم يحصل فيها هذا الفرق بين الاسم والوصف، من ذلك أنهم جمعوا بينهما في جمع التكسير، إذ جمعوا الاسم «جبل» على «جبال»، وجمعوا الوصف «حسن» على «حسان»، وكذلك جمعوا : عمود على عُمُد، مثلما جمعوا : غَفور، على غُفُر، وهذا كثير.

---

9 - المتع في التصريف 385.
10 - انظر ضحى الاسلام 2 / 156.
11 - الخصائص 1 / 133.

ومن ذلك أيضا أنهم لم يحالفوا بين صيغ الصفات وصيغ الأسماء، فكثير منها متشابه، فلما كانت هذه العلة غير مطردة كاطراد رفع الفاعل لأنه فاعل، ونصب المفعول لأنه مفعول،كانت علةً ضعيفة غير مستحكمة.

وفي العصور المتأخرة نجد أبا البقاء العُكبَري يلجأ إلى الاستحسان ليعلل به إعراب الفعل المضارع[12]، فهو يُشبِه اسم الفاعل في صيغته ودلالته على الزمان[13]، ولكن الإعراب فيه لايدل على معانٍ مختلفة كما يدل في الاسم.

5ـ القول بالموجَب :

وهذا استدلال فقهي كلامي، لم يصرح به القدماء ولكنه وقع في كلامهم، ولعل أول من جعله أصلا من أصول الاستدلال في النحو هو أبو البركات الأنباري، فذكر في حده أن القول بالموجب «هو أن يُسَلَّمَ للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف[14] ، وطبقه في كتابه (الإنصاف) في الرد على نحاة البصرة مذهبَهم في الاسم المرفوع بعد «لولا»، فقد جعلوه مبتدأ، وأنكروا أن يكون مرفوعا بـ «لولا» كما يقول الكوفيون، وحجتهم في ذلك أن الحرف لايعمل إلا إذا كان مختصا، و «لولا» غير مختصة، فقال لهم : «نسلم أن الحرف لايعمل إلا إذا كان مختصاً، ولكن لانسلم أن «لولا» غير مختص ...[15]».

---

12 - انظر : مسائل خلافية في النحو. المسألة 8، والمسألة 15.

13 - انظر تفصيل ذلك في كتابنا : الواضح في النحو والصرف. قسم النحو ص 14وما بعدها.

14 - الإغراب في جدل الإعراب 56.

15 - الإنصاف. المسألة 10.

ولجأ إليه في موضع آخر من «إنصافه» رَدَّ به حجةَ نحاةِ الكوفة، في قولهم إنَّ «نِعم» و «بئس» إسمان لافعلان، لدخول حرف الجر عليهما ؛ لأن حرف الجر لايدخل على غير الأسماء. وهذه الحجة مسلم بها، ولكن حرف الجر لم يدخل على «نِعم» في مثل :

ألستُ بنعمَ الجارُ يؤلفُ بيتـه أخا قِـلة أو مُـعْـدمَ المال مُصْـرما

لأن الحكاية فيه مقدرة[16].

6ـ استصحاب الحال :

ومن طرائق الاستدلال التي انتقلت إلى النحو من علم الفقه خاصةً، ما يقال له : (استصحاب الحال)، وهو إبقاء «حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[17]». ويعني هذا أن تُراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له، إلى ظاهرة أخرى. ولنضرب على ذلك مثالا:

ذهب الكوفيون إلى أن أداة الشرط «إن» تقع أحياناً بمعنى «إذ» الظرفية، فرد عليهم أبو البركات الأنباري بلسان نحاة البصرة بقوله : «أجمعنا على أن الأصل في «إن» أن تكون شرطا، والأصل في «إذ» أن تكون ظرفا، والأصل في الحرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم على ماذهبوا إليه[18]».

---

16 - قلنا إن هذه المسألج ليست خلافية ، وأن الكوفيين لا يقولون باسمية (نعم وبئس) .
انظر كتابنا : الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، ص 226 ومابعدها

17 - انظر : الإغراب في جدل الإعراب 46.

18 - الإنصاف. المسألة 88.

وعلى الرغم من اعتماد النحويين هذا الدليل في مواضع كثيرة، نجدهم يُزرون به، ويعدونه من الأدلة الضعيفة، بل إنهم يجعلونه من أضعف الأدلة، ويمنعون التمسك به إذا كان هناك دليل غيره[19].

7ـ الإجماع :

ويتضح لك في هذا الاستدلال صلة النحو بالفقه، فقد اقتبس النحويون طرائق الفقهاء واستخدموها في استنباط القواعد اللغوية، وربما كان سيبويه أول من استخدم الإجماع في أصوله، ويعني به ما اتفق عليه النحويون قبله. ولكنه غالبا ما يقرنه إلى إجماع العرب على الظاهرة[20].

ونجد عند المبرد ماهو أوضح تمسكاً بهذا الأصل مما وجدناه عند سيبويه فهو يصرح بأن إجماع النحويين حجة على من خالفهم[21].

على أن ابن جني يفرق بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقة، فيرى الأول غير ملزم للمخالف، ويرى الثاني ملزماً، وعلة ذلك أن الرسول﴿ﷺ﴾ قال : «أمتي لاتجتمع على ضلالة» وهذا يتعلق بأمور الدين، ولم يأتِ مثله في أمور اللغة.

ولكنه إلى ذلك لايسمح دوما بالخروج عليه، يقول : «إلا أننا – مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبَهُ – لانسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازا على كلاكل» إلا بعد أن يناهض علم العربية «إتقاناً، ويثابته عرفانا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره[22]».

19 - انظر : لمع الادلة 142 والاقتراح 87.
20 - أنظر كتابه : 1 / 223، 227، 395.
21 - المقتضب : 2 / 175.
22 - الخصائص : 1 / 189ـ190.

أما المتأخرون فقد جعلوا الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة، ولم يجيزوا الخروج عليه، فقد قال ابن الخشاب : «مخالفة المتقدمين لاتجوز[23]». وقال أبو البقاء العكبر : «وخلاف الإجماع مردود[24]».

ويبقى هذا الاستدلال - على الرغم من تمسك المتأخرين به - من الأصول الضعيفة، والنحاة أنفسهم خرجوا عليه غير مرة، ولا سيما ابن مالك.

* * *

تلك هي طرائق الاستدلال الذهني، وهي كما سنرى في القسم الرابع من هذا الكتاب من آثار الدراسة الفقهية في مناهج النحاة العرب.

---

23 - انظر : الاقتراح 36.
24 - نفسه : 37-38.

القسم الثالث

نظرية العامل في النحو العربي

I. العربية والإعراب

ترتبط نظرية العامل ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب في لغة العرب، فهي لاتعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة.

وقد وقَر في نفوس النحاة العرب أن الإعراب نشأ يوم نشأت العربية، لأن معظمهم كانوا يعتقدون أن اللغة توقيفية، أي من صنع اللّه، فمنذ تكلم بها أصحابها الأوَل كانت معربة على الصورة التي وقفوا عليها أيام العمل بها ودراستها ووضع قواعدها.

وهذه النظرة غير الواقعية إلى اللغة أدت إلى كثير من التمحل والتعسف في الدرس النحوي على مر العصور، مما هيأ لبعض الباحثين المعاصرين أن يثوروا على مواضعات النحو العربي، ويهاجموا أساليبه، ويطالبوا بإلغاء نظرية العامل خاصة.

بل إن بعض هؤلاء الباحثين اشتطوا في التطرف وردَّة الفعل، فذهبوا إلى أن الإعراب لم يكن أصيلا في اللغة العربية، وإنما هو شيء طارئ عليها بعد الإسلام، جمعه النحاة وصنعوه من ظواهر اللهجات المتناثرة في جزيرة العرب، وزعم بعضهم أنه لم يكن يُراعَى في اللهجات المحلية، بل يقتصر أمره على لغة الشعر والخطب المثالية، وأن القرآن نفسه نزل بلغة

مكة غير المعربة، ولكن النحاة هم الذين قوموا لغته على الظواهر الإعرابية التي استقروها من لهجات البداة المختلفة[1].

ومثل هذه الآراء يدل على جهل تام بطبيعة العمل اللغوي الذي نهض بأعبائه نحاة العربية في القرون الأولى، كما يدل على أن أصحابه لم يقفوا على الحقائق التي تمثلها النقوش وكتب النحو في القرنين الأول والثاني للهجرة.

والحق أن اللغة العربية ذات إعراب، وهذا من أهم ما تتميز به، والذي يدل على ذلك أشياء ثلاثة : الوثائق المنقولة، والأخبار المدونة، وكون الإعراب وسيلة تعبيرية لا يمكن أن تستغني عنها العربية إلا إذا غيرت نظام جملتها.

1 ـ الوثائق المنقولة :

وأول هذه الوثائق النقوش التي اكتشفت، سواء منها العربي والذي يرجع إلى فرع من فروع اللغة السامية، لأنها كلها تدل على وجود الإعراب في هذه اللغات.

ولعل أهم النقوش ذلك الذي ضم شريعة حمورابي، والذي يرجع إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد (1792 – 1750) فهو مدون باللغة البابلية القديمة، وهي لاتختلف في إعرابها عن العربية الفصيحة، فالفاعل فيها مرفوع، والمفعول منصوب، وعلامات الإعراب هي علامات العربية نفسها، فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وكذلك تجد

---

1 ـ أنظر هذه الآراء في : من أسرار اللغة، للدكتور ابراهيم أنيس 125، والمدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور عبد المجيد عابدين 34، ودراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح 122و 124.

علامات إعراب المثنى مشابهة لنظائرها في العربية، فالألف علامة الرفع، والياء علامة النصب والجر[2].

وكذلك بينت النقوش التي اكتشفت حديثا، أن اللغة الأوغاريتية معربة، وإعرابها يشبه إعراب اللغة العربية، حتى قال بعض الباحثين : لو قيض للأوغاريتية أن تحيا وتستمر في البقاء لحافظت على الإعراب كالعربية[3].

وإذاً فإن الجذر الذي انحدرت منه العربية يدل على أن الإعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب، وليس شيئا جديدا نجم عن تطور واحتكاك بلغة أخرى.

وإذا عدنا إلى النقوش العربية نفسها وجدناها معربة أيضا، فما عثر عليه المنقبون من نقوش قبائل لحيان العربية يدل على أن الإعراب كان سمة العربية البائدة منذ القرن الرابع قبل الميلاد[4].

وإذا وضعنا في حسابنا البقايا الإعرابية في العربية والأثيوبية واليمنية القديمة، وتذكرنا النقوش العربية المكتشفة في مناطق بعيدة عن قلب الجزيرة العربية، بدا لنا ماذهب إليه «نولدكه» طبيعيا غير مبالغ فيه، فقد ذهب إلى أن العرب الذين كانوا يعيشون قبل الميلاد وبعده بقليل كانوا يتكلمون لهجة تتشابه كثيرا مع العربية الفصيحة من حيث الإعراب، وإجراء حركاته على أواخر الأسماء المنصرفة[5].

هذه هي النقوش، وتلك هي دلالتها.

---

2 - انظر : فصول في فقه العربية. للدكتور رمضان عبد التواب 339.
3 - نفسه : 339.
4 - انظر : دراسات في فقه اللغة 56.
5 - انظر : فصول في فقه العربية 340.

وهناك وثيقة أخرى، هي هذا الشعر العربي الذي تناقلته الأجيال بعد الأجيال منذ القرن الثالث للميلاد حتى القرون المتأخرة، وهو يدل على أن الإعراب ثابت في العربية، إذ لا يمكن أن تستقيم أوزانه بغير الإعراب، كما أن رويّه الموحد الذي يلزم حالا إعرابية واحدة في القصيدة كلها، يدل على ذلك دلالة ذات جزم وتوكيد، أما حالات الإقواء القليلة فلا تعد شيئا بجانب الكثرة الكاثرة من قصائد الشعر العربي.

والوثيقة الثالثة هي القرآن الكريم، فقد نقل نقلاً أمينا كما يعرف أي إنسان،وكانت قراءته تؤخذ مشافهة، وبطريق الرواية الأمينة، فقد رووا أن نافعا مقرئ المدينة أخذ قراءته عن سبعين من صحابة رسول اللّه، أضف إلى ذلك أن اختلاف قراءاته وما يرجع منه إلى الحركات الإعرابية، يدل أيضا على أن لغة القرآن الكريم كانت معربة على الطريقة المتوارثة في تاريخ هذه اللغة.

وتمة وثيقة رابعة، هي الحديث النبوي، فما روي منه إنما جاء تام التكوين الإعرابي، ولا ينقض هذا أن كثيراً منه روي بالمعنى، لأن إعرابه سواء أكان من الرسول ﷺ أم كان من الرواة، واضح ثابت في القرن الأول للهجرة وما تلاه.

2 ـ الأخبار المدونة:

وإذا تركنا الوثائق المدونة طالعتنا أخبار النحويين وعلماء اللغة بما يؤكد وجود الإعراب حتى القرن الرابع للهجرة وما تلاه، ففي القرن الثاني كان سيبويه والفراء والأخفش ينقلون النصوص المعربة عن فصحاء البادية، ويشيرون بدقة إلى اختلاف اللهجات أحياناً في إعراب بعض الكلمات. وسنضع بين يديك نصين من هذا ليكونا نموذجا لما تمتلئ به كتب النحو المؤلفة في هذه الحقبة.

1 ـ قال سيبويه : «هذا باب يختار فيه الرفع والنصب، لقبحه أن يكون صفة، وذلك قولك : مررت بِبُرٍّ قبل قَفيز بدرهم. قفيز بدرهم. وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعنا يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم، قفيزا بدرهم[6]».

2 ـ وقال الكسائي : «سمعت إعرابياً - ورأى الهلال - فقال : الحمد للّه ما إهلالَكَ إلى سَرارِك. يريد : ما بين إ هلالك إلى سرارِكَ. فجعلوا النصب الذي يكون في «بين» فيما بعده إذا أسقطته[7]».

هذا في القرن الثاني، وفي القرن الرابع لاتختلف هذه الصورة اللغوية في كلام البداة، فقد حدثنا الأزهري - صاحب تهذيب اللغة - أنه وقع في أسر القرامطة، وكان الذين أسروه عرباً، عامتهم من هوازن، وبعضهم من تميم وأسد، وقد وصفهم بأنهم «يتكلمون بطباعهم البدوية، وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن، أو خطأ فاحش[8]».

ويؤكد لنا هذه الظاهرة ابن جني غير مرة، فقد كان يكثر من سؤال إعرابي من عقيل يقال له أبو عبد اللّه الشجري، ويبني على ما يسمعه منه أصولا وقواعد، سأله مرة : «كيف تقول : ضربتَ أخاك. فقال : كذاك. فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول «أخوك» أبداً. قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ؟ فقال : كذاك. فقلت : ألست زعمت أنك لاتقول «أخوك» أبدا ؟ فقال : أيشٍ ذا، اختلفت جهتا الكلام[9]».

---

6 - الكتاب 1 / 198.
7 - معاني القرآن. للفراء 1 / 23.
8 - مقدمة تهذيب اللغة 7.
9 - الخصائص 1 / 250.

ويروي لنا خبراً آخر يقول : «سمعت سنة خمس وخمسين[10] غلاما حدثا من عقيل، ومعه سيف في يده، فقال له بعض الحاضرين - وكنا مُصحرِين - يا إعرابي سيفك هذا يقطع البِطّيخ ؟ فقال : إي واللّه،وغواربَ الرجال. فنصب الغوارب على ذلك، أي ويقطع غوارب الرجال[11]».

هذه النصوص، ومئات أمثالها، تؤكد لك أن الإعراب سمة اللغة العربية البارزة الموروثة، وتنفي لك مايهرف به بعض الباحثين المتسرعين.

3.الإعراب وسيلة تعبيرية :

ولا يقف الأمر عند الأدلة النقلية السابقة، بل يتعداه إلى دليل ذهني لايقل قيمة عنها، فالإعراب ليس زينة في اللغة العربية ولكنه وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، وعلة ذلك أن اللغات الأخرى غير المعربة تجعل بناء الجملة ونظامها قائماً مقام الإعراب، فتقدم الفاعل، وتستعمل الفعل المساعد، ثم تأتي بالفضلات، ولا يمكن أن يتقدم المفعول فيها على الفاعل إلا نادراً في لغة الشعر، أما العربية فنظام الجملة فيها مَرِن لا يلتزم حدوداً صارمة، لأن الإعراب هو الذي يدل السامع على الفاعل، والمفعول، والتمييز، و . . .

ويتضح لك هذا في قوله تعالى : ﴿**إنما يخشى اللّه من عباده العلماء**﴾. (فاطر 28) وقوله : ﴿**إن اللّه برئ من المشركين ورسوله**﴾. (التوبة3)[12]، ففي الآية الأولى تقدم المفعول به على الفاعل، ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل الدلالة المعنوية لوجب أن

---

10 - أي سنة خمسة وخمسين وثلاث مئة.

11 - المحتسب 1 / 210.

12 - انظر العربية. للمستشرق الألماني فوك 7.

يكون اللّه هو الذي يخاف من العلماء، ولكن نصب لفظ الجلالة منع هذا الفهم، وأدى الغرض المطلوب. وفي الآية الثانية تجد كلمة (رسوله) منصوبة، وهذا يعني أنها ترتبط مع كلمة (اللّه) في الفاعلية، فلو جرت مثلاً، لارتبطت بكلمة (المشركين) ولأدى ذلك إلى معنى مخالف لما يراد.

وكذلك إن قلت : ما أجملُ السماءِ ؟ كنت تسأل عن أجمل المشاهد في السماء، وإن قلت : ما أجمَلَ السماء، كنت تنقل إلى السامع شعورك الغامر بجمال السماء، وإذا قلت : لاتذهب إلى المدرسة وتركب الدراجة. كنت تنهى السامع عن الذهاب إلى المدرسة وركوب الدراجة في كل وقت. أما إن قلت : لاتذهب إلى المدرسة وتركَب الدراجة. فإنك حينئذ تعبر عن معنى آخر، فأنت لاتنهاه عن ركوب الدراجة، ولا عن الذهاب إلى المدرسة، ولكنك تنهاه عن الجمع بين العمليتين في وقت واحد.

الإعراب إذاً وسيلة تعبيرية في لغة العرب، ولا يمكن أن تستغني عنه إلا إذا غيرت من نظام جملتها، ونظرية العامل النحوي إنما نجمت من هذه الظاهرة لأنها - كما قلنا - تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية المعنوية بين كلمات التركيب.

I. مسوغات نظرية العامل

ولاشك أن النحاة لم يبلغوا في حديثهم عن نظرية العامل ما بلغوه إلا بعد أن طال تأملهم في ظواهر اللغة. وامتد بهم أمد الاستقراء، فلاحظوا في التركيب اللغوي مراعاة للجانب الشكلي أو اللفظي، ورأوا أن بعض المظاهر الإعرابية تخضع لهذا، فما حقيقة هذه الظاهرة ؟

لقد مر بنا قبل قليل أن الإعراب وسيلة تعبيرية في لغة العرب، تحمل أدق المعاني، وتبسط أكثر الأفكار خفاءً، ولكننا إضافة إلى ذلك نجد في طبيعة الجملة العربية نزعة واضحة إلى الشكلية، أي إن نظام الجملة اللفظي، وما ينجم عنه من علاقات تركيبية يؤثر في الإعراب تأثيراً سافراً، إلى جانب الأثر المعنوي.

والحق أن الإعراب في اللغة العربية يرتبط بما يسميه المعاصرون بنظرية النُظُم في بنية اللغة العامة، ذلك أن الأصوات التي هي حركات الإعراب تصحب دوماً قرائن لفظية، وتنتظم معها في تركيب خاص، فالأحرف التي تسمى «جارة» يقترن الاسم بعدها أبداً بحركة الكسر، و«إنَّ» وأخواتها لاتنفك الأسماء بعدها من النصب والرفع، وقل مثل ذلك في التراكيب التي تقترن فيها الأسماء أو الأفعال المضارعة بالنصب أو الجر أو الجزم.

وحين حاول النحويون أن يحددوا لهذه النظم المتعددة مفهوماً خاصاً لم يستطيعوا أن يخرجوا من إطار العصر ومناهجه الفكرية، وأساليبه في

طرائق المعرفة، فاستعاروا من «علم التوحيد» مصطلحهم النحوي، فسموا القرينة اللفظية التي يصاحبها في الاسم بعدها أو في الفعل المضارع حركةٌ خاصة، سموها عاملاً لفظياً، ثم قادهم هذا التأثر بعلم التوحيد إلى تصورات ليست لغوية النزعة، فزعموا أن هذا العامل مؤثر، وأن له قوة خاصة، فانتهى بهم المطاف إلى افتراضات غيبية حقاً.

وعلى هذا يكون الإعراب في هذه اللغة استجابة لأحد مؤثرين :

1 ـ مؤثر معنوي، تجد فيه الإعراب خاضعاً للمعنى خضوعاً مطلقا، فيكشف عن الفاعلية، والمفعولية، والهيئة، والعلة، والزمان، والمكان، والتفسير، والتعجب، و. . .

2 ـ ومؤثر لفظي، تجد فيه الإعراب لايجاري المعنى ولايعبر عنه، بل يخضع للعلاقات اللفظية في التركيب.

ولا أراني في حاجة إلى تفسير أول المؤثرين، وإلى الحديث عنه، لأنه مبسوط في جميع كتب النحو الموجزة والمطولة، ولأنني ألمحت بطرف منه قبل قليل.

ولكن الشيء الجديد هو الحديث عن النزعة الشكلية في نظام الجملة العربية، تلك التي يخضع لها الإعراب في بعض الأحيان، وهي – دون غيرها – تضع بين أيدي النحاة القدماء مسوغاً لابتكار نظرية العامل في دراسة النحو.

والواقع أن من سمات الجملة العربية مانراه فيها من خضوع الإعراب للألفاظ، وسنضرب هنا عدداً من الأمثلة لتوضيح هذه الظاهرة :

1 ـ المسند إليه :

من المعروف أن المسند إليه في اللغة العربية مرفوع، سواء أكان مبتدأ أم كان فاعلا، فهل الإسناد هو سبب الرفع ؟.

لقد توهم ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو»، فذهب إلى أن الضمة علم الإسناد[1]، وفي ذلك مبالغة تصل إلى حد الجهل بطبيعة نظام التركيب، والعلاقات اللفظية فيه، فقصارى ما يناط بالضمة أن تكون إشارة صوتية مميزة للمسند إليه، إذا تمت له صورة لفظية تركيبية خاصة، أما إن تغيرت الصورة التركيبية في الجملة رأيت المسند إليه غير مرفوع. تأمل العبارتين الآتيتين :

أ ـ مافي يدي حيلةٌ.

ب ـ مافي يدي من حيلةٍ[2].

تجد «حيلة» في العبارتين مسنداً إليه، لأنها مبتدأ، ومع هذا تجدها مرفوعة في الأولى، مجرورة في الثانية، وإذا حاولت أن تلتمس للجر وجها معنويا كنت كمن يلتمس القمح في أمواج البحر، فإذا قلت : إن معنى الاستغراق هو سبب الجر، قلنا : إن الاستغراق لا يُعبَّر عنه بحركة إعرابية خاصة، لأنك تراه مرة في صورة الاسم المبني على الفتح، كقولهم : لا بأسَ عليك، ولا ضيرَ في هذا، و. . . ومرة في صورة الاسم المنصوب، كقولهم : لاعالم ذرةٍ هنا.

وإذا فليس استغراق النفي في العبارة الثانية هو سبب الجر، وإنما سببه وقوع «من» قبله، أي سببه لفظي لامعنوي. . . وبهذا ترى المسند إليه مرفوعا مرة، ومجروراً مرة أخرى، ورفعه وجره كلاهما منوطان بالشكل اللفظي للتركيب.

2 ـ تحول المنصوب إلى مجرور :

وكذلك نرى بعض المنصوبات يتحول إلى اسم مجرور دون أن تتغير وظيفته المعنوية في التركيب، كما نرى في هذه العبارات :

1 - انظر كتابه : إحياء النحو. ص : 53 ومابعدها.

2 - وكذلك لو قلنا : ماجاء أحد. وما جاء من أحد.

أ ـ ما رأيت أحداً.

ب ـ ما رأيت من أحدٍ.

ج ـ ليس كل ما يلمع ذهباً.

د ـ ليس كل ما يلمع بذهبٍ.

فكلمة «أحد» في العبارتين الأولى والثانية بمعنى واحد، ولكنها في الأولى ترتبط بالفعل «رأيت» ارتباطاً مباشراً، وفي الثانية ترتبط بالحرف «من»، ونتج عن اختلاف العلاقة اللفظية في التركيبين اختلاف الإعراب. وكذلك الشأن في الحديث عن نصب «ذهباً» في العبارة الثالثة، لوقوعها في حيز «ليس» وقوعا مباشرا، وجرها في الجملة الرابعة لاقترانها بالباء.

3 ـ تحول المجرور إلى منصوب :

وثمة حال تقابل الحال السابقة تماماً، إذ يتغير فيها إعراب الكلمة دون أن يتغير معناها، وهو مايسميه النحاة القدماء النصب على نزع الخافض، كما ترى في القولين الآتيين :

أ ـ اختار موسى من قومِهِ سبعين رجلا.

ب ـ اختار موسى قومَه سبعين رجلا.

فكلمة «قومه» في العبارة الأولى جاءت مجرورة، وفي الثانية جاءت منصوبة، مع أن المعنى هو هو، فليس لاختلاف الإعراب هنا عامل معنوي، وكل ما هنالك أن شكل التركيب اللفظي اختلف في الجملتين. ومثلُ هذا العبارتان الآتيتان :

أ ـ تمرون بالديارِ.

ب ـ تمرون الديار.

4.تبادل حركات الإعراب :

ولايقتصر الأمر على دخول بعض الأحرف الجارة في التركيب، بل يتعاده إلى ظواهر أخرى كثيرة جدا، تدل في جملتها وتفصيلها على أن بعض الإعراب ينجم عن العلاقات اللفظية في التركيب، وإن كان وسيلة تعبيرية عن المعاني، ودونك هذه الأمثلة :

أ- الليلُ طويلٌ.

ب- إن الليلَ طويل.

ج- كان الليلُ طويلاً.

إن المعنى العام واحد في العبارات الثلاث، ولكن العلاقات اللفظية فيها تختلف فيختلف الإعراب. ولايمكن أن يكون معنى التوكيد في العبارة الثانية سببا في نصب ماكان مرفوعا في الأولى ، كما لا يمكن أن تكون الدلالة الزمانية في العبارة الثالثة سببا في نصب «طويل» المرفوعة في العبارتين الأخريين.

أ- إنه حاملٌ كتباً.

ب- إنه حاملُ كتبٍ.

أي اختلاف معنوي في هذين التركيبين؟ أليس المعنى واحدا فيهما؟ ومع ذلك ترى كلمة «كتباً» في أولهما منصوبة، لأنها مسبوقة باسم منون، وتراها في ثانيهما مجرورة لزوال التنوين. أليس هذا دليلا على أن العلاقة اللفظية في التركيب هي السبب في بعض الظواهر الإعرابية في اللغة العربية.

5.النعت السببي :

وفي النعت السببي دليل آخر على هذا، فنحن نقول : رأيت الرجل الكريمَة أُمُّه. فنتبع النعت ماقبله في حركة الإعراب، مع أنه من حيث

المعنى يرتبط بما بعده، ففي هذه العبارة لا يتصف الرجل بالكرم، بل أمه، وكان من المنطق أن ترفع كلمة «الكريمة» تبعا لمنعوتها الأصيل، ولكنها نُصبت للاتباع اللفظي، وهذا يعني أن العلاقة الشكلية هي التي سببت الإعراب.

6ـ مظاهر تركيبية أخرى :

وفي العربية من هذا أشياء كثيرة، وكلها يدل على أن العلاقات اللفظية في التركيب ذات أثر كبير في تغير حركات الإعراب، وحركات البناء أحياناً، فالمعروف مثلاً أن اسم الزمان المبهم يحسن بناؤه إذا أضيف إلى جملة صدرها مبني، كما في قول الرسول ﷺ : «جاء كيومَ ولدته أمه». ويحسن إعرابه إذا أضيف إلى جملة صدرها معرب، كقوله تعالى : ﴿**هذا يومُ ينفعُ الصادقين صِدقهم**[3]﴾. (المائدة 122).

أليس في هذا ضرب من العَدوى اللفظية تشبه إلى حد بعيد ما هو معروف في علم الأصوات اللغوية من قانون المماثلة[4].

ويظهر لك هذا أيضاً فيما سماه النحاة «المجاورة»، وتعني أن تأخذ الكلمة إعراب ما يجاورها من الكلمات دون التقيد بالمعنى الوظيفي الذي تؤديه، كما في الآية القرآنية : ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**﴾. (المائدة6) فالأرجل ليست مما يمسح في الوضوء مسحاً، ولكنها تغسل غسلاً، وعلى هذا ليست معطوفة على (رؤوسكم) بل على (وجوهكم)، وكان حقها النصب، ولكنها جرت تأثراً باللفظ المجرور المجاور لها. وكذلك مانقل

---

3 - انظر كتابنا (الواضح في النحو والصرف) قسم النحو ص 38 وما بعدها.

4 - نظر كتابنا (الواضح في النحو والصرف) قسم الصرف ص 185 وما بعدها.

عن العرب من قولهم : «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ »، ومن قول امرئ القيس :

كان ثبيراً في عرانين وبلـــه كبير أناس في بجادٍ مُزَمَّـــلِ

فقول العرب (خرب) جر وكان حقه الرفع، لأنه جاور لفظ (ضب) وهو مجرور، و (مزمل) في قول امرئ القيس صفة لـ (كبير) وكان يجب أن يرفع، ولكنه جرتأثراً بـ (بجاد) المجرور وهكذا.

7ـ في إعراب الفعل :

وليس هذا وقفا على إعراب الاسم، بل يتعداه إلى إعراب الفعل، فمن المعروف في اللغات الحية أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بأكثر من صيغة تركيبية واحدة، فرابط السببية في ذهن العرب يعبر عنه بالتركيب الشرطي، مثل :

- إن تعمل تنجح.

أو : إعمل فتنجحَ.

ويعبر عنه بصيغة أخرى يختلف فيها إعراب الفعل هي : اعمل تنجح.

لقد تحول الفعل المجزوم في الشكل الأول إلى فعل منصوب، وليس في العبارتين سوى معنى واحد، ولكن علة الاختلاف الإعرابي ناجمة عن اختلاف الشكل اللفظي في التركيبين.

ولننتقل إلى دليل آخر، نلتمسه في التركيب الشرطي نفسه، تأمل الجملتين التاليتين :

أ ـ إن تعمل تنجح.

ب ـ تنجحُ إن عملت.

فالفعل «تنجح» مجزوم في الأولى، مرفوع في الثانية، وهو في الموضعين كليهما يقوم بوظيفة معنوية واحدة، لأنه يعبر عن النتيجة الحاصلة بعد العمل، ولكنه في الأولى وقع بعد «إن» فجُزِم، ووقع في الثانية قبلها فرفع[5].

وهناك دليل ثالث تراه في العبارتين الآتيتين :

أ ـ إذا تنام تستريحُ.

ب ـ إن تنم تسترح.

أي خلاف معنوي بين القولين ؟

النحاة وعلماء البلاغة يفرقون بين «إن» و «إذا» ؛ فالأولى عندهم للشك، والثانية لليقين والجزم، ثم يقولون : إنهما في غير هذا متشابهتان في الاستعمال، لأن كلاً منهما تستدعي حديثين سيقعان في المستقبل، يقوم بينهما رابط سببي، وعلى هذا لايكون الاختلاف المعنوي الدقيق سببا في اختلاف إعراب الفعلين المضارعين في التركيب، وإنما السبب لفظي صرف.

* * *

وأراني قانعا بما قدمت من ظواهر تدل على ما أذهب إليه من أن كثيرا من مظاهر الإعراب في الأسماء والأفعال ترجع إلى سمة واضحة في نظام الجملة العربية، هي النزعة الشكلية التركيبية. ولكن هذا لا يعني أن الإعراب كله يخضع لهذه النزعة، بل هو في شطر كبير منه وسيلة تعبيرية دقيقة عن المعاني والأفكار.

---

5 - للنحاة في إعراب «تنجح» كلام آخر، لا يغير ما وصلنا إليه من نتائج.

وارتباط الإعراب ببنية الجملة اللفظية هيأ للنحاة الأوائل من طبقة الخليل وسيبويه أن يقرنوا الرفع والنصب والجر والجزم إلى قرائن لفظية من الكلمات سموها عوامل، وتحدثوا عنها أحاديث متفرقة، لم يجمع شملها إلا من تأخر عنهم في القرون التالية.

ولقد كان عمل النحاة مقصورا في البداية على ملاحظة هذه القرائن، ودراستها، فصنفوها، وبوبوها، وميزوا الأصل منها والفرع، والقوي والضعيف، ثم اهتدوا إلى ظواهر إعرابية لم يجدوها مصحوبة بقرائن لفظية، ولكنها تعبر عن معان خاصة، فهيأ لهم هذا أن يقسموا العوامل إلى قسمين كبيرين، هما : العوامل اللفظية، واللفظية المعنوية.

III ـ العوامل اللفظية

في اللغة العربية ظاهرة بارزة جدا، هي أن الأسماء ذات إعراب يقترن بمعان خاصة، ويتأثر بشكل التركيب اللفظي، أما الأفعال فتلازم حركة خاصة لا تعبر عن معنى، ولاتتأثر بشكل التركيب، ولكنها قد تخضع لعوامل صوتية تبدل من حركات أواخرها[1]، ما عدا الفعل المضارع في بعض حالاته. وكذلك الشأن في الحروف، فهي كلها ملازمة لحركات لايمسها التغير إلا لعوامل صوتية كالتقاء الساكنين وما شابهه.

وقد اهتدى النحويون إلى تفسير هذه الظاهرة تفسيراً مقنعا لا تمحل فيه، فالاسم في اللغة العربية أكثر تحملاً للمعاني المتنوعة في التركيب، فهو الذي يعبر عن الإسناد، والمفعولية، والغاية، والزمان، والمكان، والهيئة، والتفسير، والتأكيد، والاستثناء، و. . . على حين لايحمل الفعل إلا دلالتين اثنتين هما : الحدث، والزمان، أما الحرف فإن معانيه الكثيرة لا تظهر في غير السياق والتركيب.

---

1 - كالفعل الماضي مثلا، فهو مبني على الفتح، مثل : كتب ، إلا إذا عرض له عارض صوتي كواو الجماعة : كتبوا. لأن هذه الواو يناسبها ضم ماقبلها، وكالتاء المتحركة أو نون النسوة. فلئلا تتوالى الأحرف المتحركة يسكن آخر الفعل لتخفيف اللفظ، ولهذه الظاهرة ما يماثلها في لغتنا العامية.
انظر كتابنا : الواضح في النحو والصرف (قسم النحو). ص : 74 الطبعة الثانية.

ومن هناك كان الإعراب وسيلة تعبيرية في الاسم عن اختلاف هذه المعاني لأنه لا يملك غيرها من وسائل التعبير، أما الفعل فلفظه العام يدل على الحدث، وصيغته تدل على الزمان، ولهذا لم تكن به حاجة إلى وسيلة أخرى للتعبير مثلما هو الحال في الجملة الانكليزية أو الفرنسية، لأنه يخلو من قرائن الأفعال المساعدة، ومن فعل الكون الذي يدل على الإسناد، فإذا جعلنا مثالنا التعبير عن الغائية، وجدنا في العربية غير صيغة تركيبية تعبر عنه، كما ترى فيما يلي :

أ ـ جئت رغبةً في لقائك.

ب ـ جئت للقائك.

ج ـ جئت كي ألقاك.

د ـ جئت من أجلِ لقائك.

هـ ـ إلخ.

ويتضح لك في الصيغة الأولى معنى لاتجده في الصيغ الأخرى، هو التعبير عن الشعور النفسي في اللقاء، الذي يحمله الشكل اللفظي للكلمة، أعني بناء المصدر والنصب.

وهذا المعنى يمكن أن تحمله صيغة أخرى في اللغة الانكليزية، أو في العربية نفسها، ولكنها لن تستطيع الجمع بين شيئين معنويين، هما، الرغبة الداخلية، والغائية. قد تقول في العربية :

– جئت تحدوني رغبةٌ إلى لقائك.

وقد تقول في الانكليزية : I came welling to met you ولكنك في الجملتين كلتيهما أخللت بمعنى الغائية المباشرة.

وهكذا نجد أن بناء الجملة قد يعجز عن التعبير الدقيق المراد، ومن هنا كان الإعراب في الاسم العربي مساعدا على التعبير أحيانا، ووسيلة تعبيرية كاملة أحيانا أخرى.

ومن فَهم هذه المنزلة المعنوية للاسم نستطيع أن نقول أن الأفعال، والحروف، أدوَات له أو قرائن لفظية لحركات إعرابه. ومن أجل ذلك كانت العوامل الأساسية في اللغة العربية أفعالا، وحروفا، وكان الاسم هو المعمول لها، أما هو فلا عمل له فيها البتة.

وفي الفقرات التالية ستتضح لنا هذه الظاهرة بجلاء تام.

*** عمل الأفعال :**

- 1 -

أدرك النحويون من ملاحظة الظواهر التركيبية في لغة العرب أن الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، فهي تفوق الأحرف العاملة، لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال، وتمييز النسبة، وتعمل في الجمل. ولايقف أمرها عند هذا الحد، بل إنها تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها، على حين لايعمل الحرف إلا في المتأخر عنه.

والمفعول به عند النحاة أكثر هذه المعمولات امتناعاً على العوامل، ولذلك لاينصبه إلا الفعل، أو ما شابه الفعل من الأسماء. بل إن بعض الأفعال لا يقوى على نصبه، وهى التى سميت بالأفعال القاصرة أو بالأفعال غير المتعدية. على أن بعض الأفعال لا يكتفي بنصب مفعول به واحد، بل يتعداه إلى مفعول ثان، أومفعول ثالث، كأفعال القلوب، وأفعال الصيرورة، وجملة يسيرة من الأفعال التي لاتنتمي إلى هذه ولا إلى تلك، كالأفعال : أعطى، ومنح، وكسا، و. . .

ويستطيع علم اللغة الحديث أن يجد في قوة عمل الفعل تفسيرا مقبولا، فهو حدث، ومن البديهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلَّقات،

كالمُحدِث، والمُحدَث، والغاية، والهيئة، والزمان، والمكان. إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات، وإنها لترجع في معانيها إليه، ولابد من أن يكون هناك ما يميز بعضها من بعض، فكان الإعراب رمزا صوتيا يؤدي هذه الغاية.

ولا شك أن النحاة لم يذهبوا إلى أن الفعل هو العامل بنفسه في هذه المتعلقات، بل أرادوا أنه قرينة لفظية ترتبط بها حالات الإعراب الخاصة التي تعتور الكلمات بعدها.

- 2 -

على أن الأفعال ليست كلها سواء في العمل، فهناك - كما رأينا - الفعل القاصر أو اللازم، الذي يعجز عن نصب المفعول به، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل، وفي المفعول المطلق، والمفعول له، والظرف، والحال، والتمييز، وشبه الجملة، وهناك الفعل الناقص الذي يقتصر عمله على رفع ماكان مبتدأ، ونصب ما كان خبرا، ثم لا تمتد به قوته إلى أن يؤثر في شبه الجملة أو فيما أثر فيه الفعلُ اللازم.

والعلة التي يمكن أن نركن إليها، هي أن هذا الضرب من الأفعال فقد الدلالة على الحدث، ولم يبق له من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمان[2]، فصار بهذا كالأفعال المساعدة في اللغات الأخرى، ولم يعد ذا متعلقات خاصة، تقع في حيزه، وتقترن حالاتها الإعرابية به.

ومن الأفعال الضعيفة في العمل الأفعال الجامدة، كأفعال المدح والذم، وفعلي التعجب، وأفعال الاستثناء فقد استعملت هذه الأفعال لجمودها استعمالَ الأدوات،ونقصت عن الفعل المتصرف في العمل، فهي مثلا لا تستطيع أن تعمل فيما تقدم عليها، أي إن التركيب الذي

2 - أنظر : كتابنا الواضح في النحو والصرف 122 (الطبعة الثانية).

تقع فيه يجمد على حال خاصة، فلا يتقدم عليها معمولها البتة، فلا يقال مثلا : سعيداً ما أكرم، ولا : جاؤوا سعيداً ماخلا. على حين يجوز في الفعل المتصرف أن يتقدم معموله عليه، فيقال : التفاحة أكلتُ. وراكباً جئت[3]. لا يستثنى من ذلك إلا تمييز النسبة، فهو عند جمهور النحويين لا يجوز تقديمه على الفعل العامل فيه، لأنه تفسير لنسبة مبهمة، ومن طبيعة المفسر أن يقع بعدما يفسره، ومن هنا لايجوز أن يقال : نفساً طبت. ولا : شيباً اشتعل الرأس. ولا : عيونا فجرنا الأرض.

والحق أن الاستقراء يؤيد ماذهب إليه الجمهور فلم يجد النحاة شاهدا نثريا يخالف هذا القانون اللغوي، أما قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فلا تبنى عليه قاعدة، لسببين : أولهما أنه شعر، وللشعر ضرائره وقيوده، وثانيهما أنه نادر في ظاهرته، والقواعد تبنى على الكثير، كما رأينا في بحث سابق.

-3-

ولا يتصور النحاة فعلا غير عامل، إذ لابد له من أن يعمل في الفاعل، وفي هذه الحال لا يجيزون أن يتقدم معموله عليه، وإذا حصل التقديم خضع الفاعل - في رأيهم - لمؤثر آخر غير الفعل، فحين تقول : الربيعُ جاء، والأرض أزهرت. كانت كلمتا «الربيع»، و«الأرض» غير خاضعتين للفعل، وهما في الإعراب ليستا فاعلين، بل تعرب كل منهما مبتدأ، وهذا يعني أنهما تأثرتا بعامل آخر هو الابتداء.

ولكن هل تفرغ الفعل هنا من العمل ؟ .

---

3 - لم نهتم بالخلاف حول جواز تقديم الحال على العامل فيها أو منعه لأنه لبس بذي شأن.

هذا ما لم يقبله النحاة، ومن أجل ذلك تصوروا فاعله مضمرا فيه، وقدروا العبارتين السابقتين على هذا الشكل : الربيع جاء هو، والأرض أزهرت هي. على أنهم لا يقولون باستعمال التركيب على هذا التقدير، بل يجعلون تقديرهم تمثيلا ليس غير.

والذي قادهم إلى هذا مارأوه من علامات الجمع والتثنية في مثل : الطلاب كتبوا، والطالبان كتبا، فواو الجماعة، عندهم فاعل، ومثلها ألف الاثنين، فإذا جعلوا الاسم المتقدم فاعلا، اجتمع للفعل الواحد فاعلان، وهذا عندهم ممتنع، لأن العامل الواحد لايعمل في معمولين متماثلين، كما سنرى حين نتحدث عن فلسفة نظرية العامل.

وإذا كان لابد للفعل من معمول كان ذلك دليلا آخر على أنه يفوق قَسِيميه : الاسمَ والحرف في هذه الظاهرة.

وهناك ميزة أخرى له في العمل، هي أنه يعمل ظاهراً ويعمل مضمرا، وإضماره غير مشروط بالعوض، كما هي الحال في الحرف، تأمل الأمثلة التالية :

- النجاح النجاحَ. أو : الحفرةَ الحفرةَ.
- صبراً على الشدائد.
- أهلاً وسهلا.
- أحَشَفاً وسُوءَ كِيلة.
- أمتوانياً وقد جدَّ الناس ؟ .

ففي هذه العبارات وقعت معمولات نصبها فعل وهو مضمر غير ملفوظ، فهناك المفعول به مثل : النجاحَ، وأهلاً وحَشَفاً، وهناك المفعول المطلق، مثل : صبراً، وهناك الحال مثل : متوانيا. وأنت ترى أن إضمار الفعل هنا لم يخضع لشرط التعويض.

أما الحرف فلا يمكن أن يعمل مضمرا إلا إذا عوض عنه بحرف آخر، فـ «أن» مثلا تنصب الفعل المضارع وهي مضمرة، ولكن يشترط أن تضمر بعد حرف عطف، أو حرف جر، و «رب» أيضا تعمل مضمرة، ولكن ذلك يتم بعد الواو غالبا، والفاء قليلا، وبعد «بل» نادرا. ولاقيمة للشاهدين الشعريين اللذين عملت فيهما «رب » و «أن» من غير عوض.

وإذاً، بانت لك قوة عمل الفعل في غير ما وجه من الوجوه. وسنتحدث في الفقرة التالية عن عامل يلي الفعل في القوة، هو الحرف.

*** عمل الحروف :**

- 1 -

قلنا من قبل : إن بعض الحروف عامل، وبعضها الآخر غير عامل، فهل لهذه الظاهرة معيار به ينماز هذا من ذاك ؟

ولقد وجد النحاة في استقراء العربية ظاهرة لا تخلو من دلالة على منطقية هذه اللغة، وهي أن الحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء فلا تباشر الأفعال، أوتختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء. وتبين لهم أن الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلين لاعمل له.

فالحرف المختص بالاسم مثلا تقترن به حال إعرابية خاصة، وكذلك الشأن فيما اختص بالفعل، وهذا الاقتران المطرد هو الذي هيأ للنحاة أن يطلقوا عليه مصطلح (العامل).

وعلى هذا الأساس تكون حروف الجر عاملة، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تباشر الأفعال، وإن كانت متعلقاتها، وكذلك الأحرف المشبهة بالأفعال، لاختصاصها بالمبتدأ والخبر. أما العوامل المختصة بالفعل

المضارع فأحرف الجزم، وأحرف النصب. أما حروف العطف فلا عمل لها، وكذلك حرفا الاستفهام : الهمزة وهل، لأن هذا الضرب من الأحرف يدخل على الأسماء والأفعال.

تلك فهي القاعدة الأساسية في نظرية العامل، ولكنها لاتطرد في لغة العرب، ونحن هنا مضطرون إلى تفصيل الكلام فيما شذ عنها، لأن القدماء أوجزوا فيه حتى أنهم أخلُّوا ببعض ظواهره.

والشذوذ هنا يحيط بجانبي القاعدة كليهما، فهناك حروف غير مختصة، ومع ذلك نراها عاملة وهناك حروف ذات اختصاص ولكنها لاتعمل.

أما النوع الأول فلم يذكر النحاة منه إلا أشياء قليلة، منها «ما» النافية في لهجة سكان الحجاز، فهي حرف غير مختص، تدخل على الاسم كقولهم : «ما هذا بصعب». وعلى الفعل كقولهم : «ما جاء الشتاء بعد». وكان من المنتظر ألا يكون لها عمل، ولكن الوقائع خالفت هذا العرف، إذ جاءت «ما» عاملة عمل «ليس» في فصيح من الكلام النثري، وهوالقرآن الكريم، قال تعالى : ﴿**ما هذا بشراً**﴾. (يوسف 31) وقال : ﴿**ماهن أمهاتِهم**﴾ (المجادلة 2) وهناك شواهد شعرية أخرى رواها نحاة العربية إضافة إلى هاتين الآيتين[4].

وإلى جانب «ما» هذه نرى الحرف «لا» يحمل الظاهرة نفسها، فهو حرف غير مختص، ومع ذلك نراه في بعض النصوص الفصيحة يقترن بحال إعرابية يشبه فيها «ليس» كما في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها، ولا عن حبها متراخيا

4 - أنظر تفصيل ذلك في الطبعة الثانية من كتاب الواضح في النحو ص : 132-138.

وكقول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرُ مما قضى اللّه واقيا[5]

ومن ذلك أيضا «إذن» الناصبة للمضارع، «وكي» التي تنصب المضارع تارة وتجر «ما» الاستفهامية تارة أخرى، و «إن» النافية[6]، فهذه كلها لا اختصاص لها، ومع ذلك عملت في مجال الاستخدام اللغوية.

وهناك أحرف تعمل في الأصل، ثم يطرأ عليها ما يزيل اختصاصها، ومع ذلك تظل عاملة، منها «رُبّ» حينما تدخل عليها «ما». صحيح أن عملها قليل، ولكن النحاة لاينكرونه ألبتة، ويسوقون عليه قول الشاعر[7] :

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصْرى وطعنةٍ نجلاءِ

ومنها أيضاً «إن» المخففة من الثقيلة، فتخفيفها يزيل اختصاصها، ومع ذلك تعمل بحسب رأي سيبويه أو حكايته عن الإعراب[8].

وقد تأول النحاة بعض هذه الظواهر، كعادتهم فيما يخرج على أصولهم، من ذلك مانجده في قول ابن يعيش : «واعلم أن (لا) من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال فحكمها ألا تعمل في واحدٍ منها، غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلة عارضة، وهو مضارعتها (إنّ) كما أعملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس)، والأصل ألا تعمل[9]».

---

5 - انظر مناقشتنا لكلام النحاة حول تعريف معموليها وتنكيرهما في كتابنا : المختار من أبواب النحو ص 304 وما بعدها.

6 - انظر تفصيل ذلك في الواضح. ص : 24 وما بعدها / الطبعة الثانية/ .

7 - انظر في ذلك (مغني اللبيب). رُبّ.

8 - نفسه : (إن) المكسورة غير المشددة.

9 - الأشباه والنظائر 2 / 247.

ونجد بعضهم - في بعض الأحيان - يسلّم بصحة الظاهرة المخالفة لقانون الإختصاص، وهذا واضح في قول السيوطي «ومن ثم كان الأصح في (كي) أنها حرف مشترك، تارة يكون حرف جر بمعنى اللام، وتارة يكون حرفا موصولا ينصب الفعل المضارع، إلا أنها حرف واحد، تجر وتنصب[10]».

أما النوع الثاني من الشذوذ، فهو أن بعض الحروف المختصة لم تعمل فيما اختصت به، كحرفي الاستقبال «سوف»، و«السين»، فقد اختصا بالفعل، كاختصاص «لم» و «لن» وأخواتها، ولكنهما مع ذلك لم يعملا. وقل مثل ذلك في «أل» التي تختص بالأسماء دون أن تعمل فيها، و«قد» المختصة بالفعل دون الاسم.

قد تقول : إن الحرف الأخير يدخل على الماضي والمضارع، ولا يختص بواحد منهما دون الآخر، ولكن هذا لا يدفع الشذوذ، لأن «إن» الشرطية أيضا تدخل على الماضي والمضارع، ومع هذا تعد حرفا مختصا عاملا.

وللنحاة في هذه الأحرف كلام يعللون به وجه الخروج عن قاعدة الاختصاص غير أن ما قالوه لايزيد على تأويل يسهل رده ونقضه، فذكروا مثلا أن «سوف» و«السين»، و«أل»، و«قد» صارت جزءاً من الاسم أو الفعل، واستدلوا على ذلك بأن لام الابتداء أو اللام المزحلقة تدخل عليها في مثل ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ وفي مثل : «إنك لسوف تنجح في عملك[11]».

وهذا تفسير لما هو واقع، وتمحل في محاولة جعل الأصل الذي أصَّلوه مطردا غير مضطرب، لأن هذه اللام التي استدلوا بدخولها على

---

10 - نفسه : 2/ 242

11 - انظر : أصول النحو لابن السراج (المطبوع) 1 / 60 والأشباه والنظائر 2 / 245.

مثل «سوف» تدخل أيضا على حرف الجر الذي يزعمون أنه مستقل عن الاسم، كما في قوله تعالى : ﴿إن الإنسان لفي خُسر﴾ (العصر2). بل إن ارتباط حرف الجر «وقد» بالفعل، لأنه لايفصل بينه وبين مجروره بأي فاصل على حين وقع الفصل بينهما وبين ما يدخلان عليه من الأفعال كما في قول زهير :

وما أدري، وسوف ـ إخال ـ أدري

أقــوم آل حصــنٍ أم نِســاء

وكما في قول العرب : «قد – واللّه – رأيتك».

فكيف تكون «سوف» و «قد» جزءا من الفعل ولا يكون حرف الجر كذلك ؟ ثم هل تكون «سوف» ألصق بالفعل المضارع من «أَن» الناصبة له ؟

وذكر بعض النحويين أن أدوات التخصيص لم تعمل لأنها مما جاز في تركيبها أن يتقدم الاسم على الفعل[12]، كقولك : «هلا أخاك أكرمته». وتلك حجة واهية لأن «إن» الشرطية الجازمة يجوز فيها ذلك من دون أن تمتنع عن العمل.

هذه الظواهر التي قدمناها، تدل على هوان هذا الأصل الذي تمسك به النحاة، وتشير بوضوح إلى أن مسألة الاختصاص –وإن كانت غالبة في تراكيب العربية– لا يمكن أن نصفها بالاطراد لكثرة ما يخرج عليها من الشواذ.

ـ 2 ـ

وكما اختلفت الأفعال قوةً وضعفاً كذلك اختلفت الأحرف أصالةً وفرعاً، فبعضها عمل عملا هو فيه أصيل، كأحرف الجر، والنواصب،

12 - الأشباه والنظائر 2 / 246.

والجوازم، وبعضها الآخر عمل عملا هو فيه فرع، كالأحرف المشبهة بالفعل، وأداة النداء.

أما أحرف الجر فيقتصر عملها على جر الاسم، ولذلك كانت أضعف من الفعل، غيرَ أنها أصيلة في عملها، لاتشبه بالفعل، ولا تلحق به، لأن الفعل لا يعمل الجر في شيء من أجزاء الكلام، وكذلك الشأن في النواصب والجوازم.

على أن النحاة يرون الحروف فرعاً في العمل على الفعل، ولا يستثنون منها شيئا، يقول ابن الخشاب : «فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها، ومحمولان عليها، ومشبهان بها[13]».

وهذا لا ينقض ماقلناه في أصالة عمل أحرف الجر وغيرها، لأن ما يعنيه ابن الخشاب يختلف عما نحن فيه، وتفسيره أن الأصل في العمل للفعل، وكان من المنتظر ألا يعمل الحرف، وألا يعمل الاسم، لأنهما ليسا بحدث، وبهذا يكون عمل ما عمل منهما مُلحِقاً إياه بالفعل. ولكن ذلك لا يعني أن عمل حرف الجر أو حرف الجزم إنما حصل لشبهه بالفعل، لأنه لا وجهَ للشبه بين الطرفين. إلا أن هناك قبيلا من الأحرف يعمل عمل الفعل، وهو : إنَّ، وأَنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ. لأنها أدوات تحمل معاني الأفعال وتحمل بعض الظواهر اللفظية التي للفعل، فمن حيث المعنى تؤدي هذه الأحرف خمسة معانٍ فعلية، هي التوكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي. ومن حيث البنية اللفظية يتألف بعضها من ثلاثة أحرف، وبعضها الآخر من أربعة، كما أنها مبنية على الفتح، وتلحق بها نون الوقاية أحيانا[14].

---

13 - المرتجل 116.

14 - انظر في هذا كتاب : الواضح 214/ الطبعة الثانية/ .

هذا الشبه المعنوي اللفظي جعل هذه الأحرف - في نظر النحاة - تقترن بحال إعرابية مطردة، في نصوص العربية الفصيحة، هي نصب الاسم الأول، ورفع الاسم الثاني. تقول : إنَّ الساعةَ آتيةٌ. وإن خالداً قائدٌ. والنصب والرفع من عمل الأفعال في الأسماء. كما هو معروف. ثم إننا لا نجد حرفاً في العربية ينصب الاسم أو يرفعه إلا هذه الأحرف، ومن هنا ربط النحاة بينهما وبين الفعل. فكما أن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلا وينصب مفعولاً به، كذلك تنصب هذه الأحرف وترفع، أي إنها تعمل عملين لا عملا واحدا[15].

أما أداة النداة فإنما عملت لأنها وقعت موقع الفعل «أدعو» أو «أنادي»، فنابت عنه في العمل[16].

-3-

وهناك ظواهر كلامية وضعت بين أيدي النحاة أسبابا قادتهم إلى الحكم بضعف الحروف حين تقرن إلى الأفعال، وأول هذه الظواهر أنهم لم يروها عملت في اسم متقدم عليها، وأن ما شابه الفعل منها التزم حالا جامدة في التركيب، إذ لايجوز فيه تقديم المرفوع على المنصوب، فلا يقال مثلا : إن أخوك خالداً. على تقديم الخبر وتأخير الاسم.

والأهم من هذا أنهم لم يجدوا الحروف عملت في الفضلات فلم تنصب مفعولاً، ولا تمييزاً، ولا استثناءً، إلا ماشابه الفعل منها، ومع ذلك اقتصر عمله على اثنين فقط، هما المنادى، والحال، وأما المنادى فقد نابت فيه أداة النداء عن الفعل، وأما الحال فقد عملت فيه الأدوات التي تشبه

---

15 - يرى نحاة الكوفة أن عملها مقتصر على نصب ماكان مبتدأ، أما الخبر فيظل مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل أن تدخل في الكلام.

16 - هذا رأي بعضهم، ويرى آخرون أن العمل للفعل المحذوف. انظر : مغني اللبيب «يا».

الفعل بالمعنى، مثل «ليت» و «كأن»، تقول : ليت سعيدا أخوك غنياً. أي ليته أخوك في حال غناه. فـ «ليت» تعني : أتمنى، وكأنك قلت : أتمنى أخوته لك وهو غني. ومن هذا قول النابغة :

كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شَربٍ نسوه عند مُفْتَـادِ[17]

والتقدير هنا : أُشبِّهُ القرنَ خارجاً من جنب صفحة الكلب بسيخ الشواء نسيه الشرب عند موضع الوقود.

ولا بد لنا من أن نذكر هنا ظاهرة اختلف فيها النحاة، وهي مسألة عمل «إلا» في المستثنى، فذكر بعضهم كابن هشام أنها هي العاملة فيه دون غيرها[18]. ورأى آخرون أن العامل فيه الفعل المتقدم[19]، ولا يهمنا هنا أمر الخلاف، ولا نريد أن نقدم فيه رأينا[20]، ولكن الشيء الذي يشغلنا هو أن «إلا» لايمكن أن تكون عاملة، لأنها لو كانت كذلك لوجب ألا يقع الاسم المستثنى إلا منصوبا، على حين نراه أحيانا مرفوعاً، أو مجروراً على الرغم من سبقه بـ «إلا»، تقول ماجاء أحد إلا سعيدٌ، أو : مامررت بأحدٍ إلا سعيدٍ بل إن الاسم المستثنى ينصب من دون «إلا» أحياناً، كقولنا : جاء الناس غيرَ أحمدَ. فما الذي نصب «غير» إذا كانت «إلا» هي العاملة ؟

المهم أن «إلا» لا تعمل في المستثنى، وبهذا يكون ماقلناه قبل قليل صحيحا، وهو أن الأحرف لاتعمل في الفضلات غير المنادى والحال.

---

17 - يصف كلبا ضربه ثور فخرج قرنه من جنب صفحته كسيخ الشواء.
18 - المغني باب «إلا».
19 - انظر : الإنصاف، المسألة 34.
20 - ارجع إن شئت إلى كتابنا (المختار من أبواب النحو) ص : 329 وما بعدها ، ففيه تفصيل وإطالة في مناقشة الموضوع .

* عمل الأسماء :

-1-

ويرى النحاة أن الأسماء نقيض الأفعال، فالأصل فيها ألا تعمل، لأن الإعراب خاص بها، وهذا يعني أنها معمولات لاعوامل، ولكن بعضها أشبه بالفعل فعمل عمله، وبعضها الآخر ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله، والضرب الأول في رأيهم أقوى من الثاني لأن الفعل أقوى العوامل.

وتتفاوت الأسماء المُشبهة للفعل، قرباً منه وبعداً عنه وكلما ازدادت منه قربا ازدادت قدرة على العمل، وكلما بعد بها الشَبَه عنه ضعف عملها.

1 ـ ومن هنا كان أقواها على العمل اسم الفاعل، لأنه يُشبه الفعل المضارع شبها معنويا، وشبها لفظيا، فهو مثله في الدلالة، يدل على الحدث، وفاعله، وزمنه. وهو مثله أيضا في الشكل اللفظي، فإذا قلت : إني لمكرم أصحابَ المروءة، ووازنت بين (مكرم) و (أكرم) بدا لك الشبه واضحا في اللفظ والمعنى، فمن حيث البنية لا ترى بين الكلمتين خلافا إلا تلك الميم المضمومة في الاسم التي حلت محل الهمزة المضمومة في الفعل، رمن حيث المعنى تدل كل منهما على الحدث، وفاعله المضمر فيها، وعلى الزمن الحاضر أو المستقبل.

وإذاً، فإن اسم الفاعل يقوم بما يُناط بالفعل من وظائف، حتى إن فريقاً من النحويين يسميه «الفعل الدائم».

ولهذا عمل عملَ الفعل المبني للمعلوم، فرفع الفاعل، ونصب مانصب من الفضلات كما ترى في قول ذي الرمة :

ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نَفْسَـهُ لأمر نحتـهُ عن يَدَيهِ المقـادرُ

وليس هذا فحسب بل إن صيغ المبالغة منه تعمل مثله إذا كان فيها مذهب الفعل، تقول : إنك لضَروبٌ منَ يستحق الضرب. وإنك لَقَتَّال كلَّ من لايرعوي.

إلا أن الاستخدام اللغوي قد يطور بعضَ الكلمات، فيتحول بها من الدلالة الفعلية إلى الدلالة الاسمية، أي إنه يُفقِدها الدلالة على الحدث وفاعله وزمنه، فإذا هي اسم ذو دلالة لا تختلف عن دلالة الاسم الجامد المرتجل، من هذه الكلمات : البازي، والصاحب، والوالد، والحائط. ومثلها فيما يشبه صيغ المبالغة : أمير، ووصيف، ورسول. فالشكل اللفظي لهذه الكلمات لايؤهلها للعمل، لأنها لم تعد ذات صلة معنوية بالفعل المضارع.

2 ـ ويلي اسم الفاعل في قوة العمل اسم المفعول، لأنه يشبه الفعل المضارع معنى، ويشبهه لفظا حين يكون من فوق الثلاثي، ولكن بنيته اللفظية تختلف عن الفعل حين يأتي على صيغة : مفعول، من الثلاثي : فعل.

ومن هنا كان قادرا على عملين في الاسم، أولهما الرفع ؛ ويحدثه في نائب الفاعل وثانيهما النصب، ويحدثه في المفعول به الثاني أو الثالث، إذا كان فعله متعديا إلى اثنين أو ثلاثة، تقول : إنه مكسوٌّ ثوباً.

3 ـ وأحيانا تنعقد الصلة بين الاسم العامل والفعل بالتوسط، إذ لا يكون الاسم ذا شبه لفظي بالفعل، ويكون في دلالته شَبَهٌ جزئي به، وذلك كالصفة المشبهة، فأبنيتها اللفظية لا تشبه أبنيةَ الفعل، ودلالتُها على الثبوت والدوام تخالف المعنى الذي عليه جمهرة الأفعال، غيرَ أنها تشبه الفعل المضارع في دلالته أحيانا على الاستمرار، تقول : الأرض تدور حول الشمس. وتقول : فلان أبيضُ اللون. فكما أن الدوران مستمر دائم، كذلك البياض مستمر دائم.

هذا الشبه الجزئي لم يهيء للصفة المشبهة - كما يرى النحاة - قوة تعمل بها، وكان امتناع العمل عليها أقرب إلى القياس، ولكنها عملت، فرفعت الفاعل بكثرة، كما يرفعه الفعل واسم الفاعل.

والسر في عملها أنها أشبهت اسم الفاعل في بعض دلالته، وفي تصرفه، فهي مثله تدل على حدث وصفي، وتدل على فاعله، وهي كذلك تقع في الكلام صفة كما يقع اسم الفاعل، وتثنى كما يثنى، وتجمع على الجمع السالم كما يجمع.

وبهذا يبقى عملها ضعيفاً، فهى تقتصر على عمل الفاعل كثيراً ما ينتقل إلى التمييز، أو إلى المضاف إليه، وذلك كما نرى في العبارات الثلاث الآتية :

أ - فلانٌ كريمٌ طبعُـهُ، حسنٌ خلقُه، طيبٌ قلبُهُ.

ب - فلان كريمٌ طبعاً، حسنُ خلقاً، طيب قلبا.

ج - فلان كريمُ الطبعِ، حسنُ الخلقِ، طيبُ القلب.

وتحَوُّلُ مرفوعها إلى التمييز تارة، والمضاف إليه تارة أخرى، يدل على ضعف عملها، لأن رفع الفاعل أوكد لاتخاذ الكلمة المشتقة سمت الفعل.

4ـ ومن الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر، وإنما عمل لأنه يشبه الفعل في دلالته على الحدث، ولأن حروف الفعل ثابتة فيه ولكنه ينقص في دلالته على الفعل، ومن هنا كان عمله قليلا في رفع الفاعل، ولعل النحويين لم يجدوا لهذا من الشواهد غير بيت الأقيشر الأسدي، وهو :

أفنى تِلادي وما جَمَّعتُ من نَشب

قَـرْعُ القـواقيـز أفواهُ الأبـاريـقِ[21]

21 - التِلاد : المال الموروث. والنشب : المال المكتسب. والقواقيز : آنية تشرب بها الخمرة. ومعنى البيت : أن شرب الخمر أضاع ماله كله ماورثه وما جد في كسبه.

وبيت الفرزدق :

تنْفي يداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ

نَفْيَ الـدراهمِ تنقادُ الصيـاريف[22]

وإلى جانب ما قلته لم يقع في اللغة النثرية البتة، ولهذا عده بعض النحويين من ضرائر الشعر، ونفى عنه الضرورة فريق آخر[23].

أما عمله في المفعول به فكثير، ولا سيما حين يكون منونا أو مضافا، ويقل حين يكون معرفا بـ «أل». ويَشتَرِط النحويون لعمله أن يقع موقع الفعل وينوب عنه، أو أن يقع موقع المصدر المؤول[24]، ولكن هذا ليس لازما في كل موضع.

والمصدر في زعم النحويين أضعف عملاً من المشتقات، لأنه لا يتضمن الضمائر التي يتضمنها الفعل، فهو إذا أبعد منها عن الفعل في طبيعته، ولذلك كان دونها في القدرة على العمل، لأنها تتضمن الضمائر كالفعل[25].

ويرجع هذا إلى شكله اللفظي، ودلالته المعنوية، فهو ليس وصفا جاريا على سنن الفعل، ولا يشبهه، وهو أيضا اسم صريح يدل على الجنس المعنوي، كما تدل أسماء الأجناس المادية على أجناسها[26].

5ـ ومن المشتقات التي يندر عملها اسم التفضيل، لأنه بعيد الشبه بالفعل، فمثله مثل الصفة المشبهة، إلا أنه ينحط عنها في العمل، لأنه لا

---

22 - حمل هذا البيت في بعض كتب النحو على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، أي روي بجر «تنقاد» بالإضافة، ونصب «الدراهم» بالمفعولية. انظر : الخزانة 2/ 255 وبهذا يخلو من شاهد على ماذكرنا.

23 - أنظر : أوضح المسالك 2/ 244 وابن عقيل2/ 10

24 - انظر : الواضح في النحو والصرف 124 وما بعدها. / الطبعة الثانية /

25 - انظر : المرتجل 240.

26 - فسه : 242ـ243.

شبه بينه وبين اسم الفاعل، لأنه لا يجاريه في طريقة تثنيته وجمعه، أعني أنه لا يقع في الكلام موقع الفعل[27].

6ـ وهناك أسماء ليست من المشتقات، ولكنها تشبه الفعل في معناه ودلالته على الزمان، على حين لا صلة لها به من حيث البنية اللفظية، وهي ما أطلق عليه مصطلح «أسماء الأفعال».

وهذا الضرب من الأسماء يعمل عمل الفعل، ويتحمل الضمائر مثله، وإنما كانت كذلك لأنها كالفعل في الدلالة، فهي تستمد القوة على العمل منه، ولذلك تراها قادرة على رفع الفاعل، كقولهم : «هيهات المكانُ». وعلى نصب المفعول به، مثل : «دونك الكتابَ».

7ـ يبقى علينا من هذه الأسماء العاملة عملَ الفعلِ المبهماتُ التي تنصب نوعاً واحداِ من التمييز، وهو تمييز المفرد، وقد تحَدث النحاة عن لفظ «عشرين» وعمله فيما بعده، ليكون رمزا لألفاظ العقود جميعا، فذكروا أنه يشبه اسم الفاعل، ويُحمَل عليه في العمل. ولكن الشبه بينهما لفظي معنوي معا، «فقولك : «عندي عشرون رجلا». مشبه عندهم بقولك : «ضاربون رجلاً». ووجه الشبه بينهما أن قولك : عشرون. «جمع». وإن شئت قلت : «عدد»، وإن شئت قلت : «كثرة». كما أن قولك : ضاربون. كذلك. وهو ممنوع باللون عن الإضافة إلى مابعده، وأن المنصوب مبين للأول، وهو عشرون، كما أن مفعول ضاربين مبين لزيادته في الفائدة، وعشرون بما فيه من إبهام يشبه الفعل لما فيه من تنكير[28]».

أما المبهمات الأخرى التي أجمعوا على أنها هي العاملة في تمييزها فلم يتحدثوا عنها حديثا شافيا، ولكنهم ذكروا أنها تشبه اسم الفاعل، لأنها تطلب اسما بعدها، وذهب بعضهم إلى أنها تشبه اسم التفضيل، لأن

27 - أنظر في هذا : شرح المفصل. لابن يعيش 6/ 105.
28 - المرتجل. لابن الخشاب 264 وانظر المقتضب 3/ 33.

الاسم الذي يليها ذو تبيين وتفسير، وتلك هي وظيفة مابعد اسم التفضيل، ثم إن الاسمين كليهما يلتزمان التنكير، على حين نرى المعمول لاسم الفاعل يأتي نكرة حينا، ومعرفة حينا آخر[29].

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، فان ناصب التمييز مما يعمل عمل الفعل، لأن التمييز فضلة، ومشبه بالمفعول به.

-2-

أما الضرب الثاني من الأسماء العاملة، فهي تلك التي تعمل عمل الحرف، وهي عندهم ضربان :

- ضرب ضُمِّن معنى الحرف : وهو أسماء الشرط.
- وضرب ناب عن الحرف : وهو المضاف.

والنوع الأول يشمل : من، وما، ومهما، ومتى، وأيان، وأينما، وحيثما، وأنى، وكيفما، وأياً. وهي كما ترى قسمان : ظروف، وغير ظروف. أما الظروف فهي مبهمة، ولذلك تُضَمن معنى «إن» فتعمل عملها، وتضمن معنى همزة الاستفهام فلا تكون عاملة. وكذلك الشأن في غير الظروف. فإذا قلت :

- متى تأتِنى تَجدنى.

كان المعنى : إن تأتني في أي وقتٍ تجدني. وإن قلت : مَن يأتني يجدني. كان المعنى : إن يأتِني أيُّ إنسان يجدني.

وإذاً فإن أسماء الشرط إنما عَمِلت لتضمنها معنى «إن» ولولا ذلك لما عملت، والدليل على ذلك أنها حين ضمنت معنى الهمزة لم تعمل.

---

29 - أنظر : همع الهوامع للسيوطي 1 / 250، وانظر : التسهيل لابن مالك ص 114.

أما الضرب الثاني فهو ماناب عن الحرف، فإذا قلت : قلمُ زيد، وخاتمُ فضةٍ، وطارقُ ليلٍ، و . . كان المعنى : قلمٌ لزيدٍ، وخاتمٌ من فضة، وطارق في ليلٍ. ولكنهم أسقطوا حروف الجر اختصاراً للكلام، فحل الاسم قبله محله، وناب عنه في عمل الجر.

والدليل الذي يدل على أن المضاف هو العامل في المضاف إليه، أنه يتصل به ضميره، فيقال : قلمك، وكتابه، وقلمها والضمائر لاتتصل إلا بما كان عاملا فيها[30].

ولقد وجه النحويين هذه الوجهة ما لاحظوه في الشكل اللفظي للعبارة، فقالوا : ناب عن الحرف، ولم يقولوا : ضُمِّن معنى الحرف، لأن الاسم الذي يضمن معنى الحرف يُبنى، على غرار مارأيت في أسماء الشرط، ولكن المضاف ليس بمبني، وعلى هذا لا يكون مضمناً معنى الحرف، بل نائبٌ عنه.

30 - هناك رأيان آخران في هذا، الأول يرى أن العامل في المضاف إليه حرف جر مقدر، ويرى آخرون أن العامل هنا معنوي، وهو الإضافة.

IV-االعوامل المعنوية

ورأى النحويون وهم يستقرون لغة العرب ظواهر من الإعراب لاتخضع لقرينة لفظية، كرفع المبتدأ، والفعل المضارع، فربطوا بينها وبين معنى تركيبي دقيق، ثم زعموا أن هذا المعنى هو العامل فيها دون سواه.

غير أن كلامهم في هذه العوامل لايكاد ينتهي إلى نتائج معقولة، بل إنه لا يكاد يُحَدِّدُ مفهوماً واضحاً لطبيعة هذه العوامل، ولكننا على الرغم من ذلك نستطيع أن ننتزع منه جملة ماذكروه من العوامل المعنوية.

* **ماذكره البصريون** : اتفق جمهور البصريين على أن هناك عاملين معنويين، هما :

أ - الابتداء وهو الذي يرفع المبتدأ والخبر أو يرفع المبتدأ دون الخبر، على خلاف بينهم.

ب - وقوع الفعل المضارع موقع الاسم : وهو الذي يرفع الفعل المضارع في مذهبهم.

* **ماذكره الكوفيون** : وذهب جمهور نحاة الكوفة إلى أن هناك عاملين أيضا، هما :

أ - الخلاف : وبه ينصب المفعول معه، والمستثنى، والظرف الواقع خبراً، والفعل المضارع بعد أحرف العطف.

ب – التجرد من العوامل اللفظية : وبه يرفع الفعل المضارع.

* **ما انفرد به نحاة آخرون** : وهناك مذاهب انفرد بها بعض النحاة، نذكر منها[1] :

أ – الفاعلية : وبه يرفع الفاعل في مذهب خلف الأحمر.

ب – المفعولية : وبه ينصب المفعول به عنده أيضا.

ج – الصفة : وهو العامل المعنوي الذي يعمل في الصفة عند أبي الحسن الأخفش.

د – الإضافة : وهو ما يجر المضاف إليه في رأي الأخفش أيضا[2].

وليست هذه العوامل سواء في القيمة التاريخية، فما انفرد به بعضهم لم يكتب له الذيوع والانتشار، ولم يجد إلى قلوب النحويين مُنسَرباً ليتبنوه ويذيعوه في الناس، فبقي وقفاً على صاحبه، وإذا ذكر فإنما يذكر ليُرَدَّ عليه، لا ليدفع عنه النقد والرفض.

ومن أجل ذلك لا نَرانا بحاجة إلى أن نتحدث عن مثل هذه الآراء، بل سنولي العوامل التي ذكرها البصريون والكوفيون خاصة مزيداً من الاهتمام، لأنها هي التي اشتهرت في التاريخ النحوي، وكتب لها الذيوع والانتشار.

---

1 - هناك عوامل أخرى ذكرها المتأخرون ونسبوها إلى نحاة متقدمين، ثم نرى فائدة في ذكرها والحديث عنها، انظر فيها : الأشباه والنظائر للسيوطي : 1 / 242-245.

2 - أنظر هذا فيما يلي : كتاب سيبويه 1 / 65، 150، 277، 409، 410. ومعاني القرآن للأخفش. (مصورة عن مخطوطة طهران) اللوحة 5، ومعاني القرآن للفراء 1 / 34،53، و 2 / 15، 377، والمقتضب للمبرد 4/ 126، والحجة لأبي علي الفارسي 1 / 29 والخصائص 1 / 102، 103، 104، 109، 166 و 2/ 385. وشرح اللمع لابن الدهان (مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية) اللوحة 59، والإنصاف. المسائل : 5، 11، 29، 74. وأسرار العربية 295، وشرح الكافية 1 / 78، 87، 116، 178. و 2 / 224، 231، وهمع الهوامع 1 / 165، وشرح التصريح على التوضيح 1 / 109، 346، والأشموني (بحاشية الصبان) 1 / 194.

1 ـ الابتداء :

وربما كان الابتداء أشهر العوامل المعنوية، وأكثرهَا استئثاراً باهتمام النحويين، ويبدو أن المتأخرين فاتتهم الدقة في فهمه، فهو عند أبي البركات الأنباري، والرضي، وابن عقيل، أضيق أفقاً مما عند سيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج ومن عاصرهم من نحاة تأثروا بالنحو البصري.

والحق أن القدماء ذكروا الابتداء في مواضع متفرقة من كتبهم، ولكن لم يتحدث عنه واحد منهم حديثا مفصلا يوضح ما يمكن أن يعمَى منه على خالفيه، غير أن الذي يمكن أن نستنبطه من كلامهم هو أن الابتداء معنى يجمع في مضمونه ثلاثة مفهومات :

1 ـ الأولية : أي إن الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولاً لثانٍ يليه، يربط بينهما رابط معنوي خاص.

2 ـ التَعرِية : وهذا نتيجة لما سبقه، لأنه يعني أن المبتدأ واقع في بدء الجملة، غيرَ مسبوقٍ بعاملٍ من العوامل اللفظية.

3 – الإسناد : وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نُسِب إليه من حدث قام به، أو وصفٍ نُسِبَ إليه[3].

ولكننا نجد عند بعض المتأخرين تحديدا لهذا العامل يضيق عن استيعاب هذه المفهومات، وهذا واضح في قول ابن عقيل (698ـ769هـ) : «فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها[4]». ولعل الشيخ مصطفى الغلاييني كان متأثرا

---

3 - أنظر : كتاب سيبويه 1 / 278، والمقتضب 4 / 126، والأصول في النحو، لابن السراج 1 / 55، والمترجل. لابن الخشاب 114 وشرح المفصل 1 / 83 و 85.

4 - شرح الألفية 1 / 201.

بأمثال ابن عقيل حين قال : «العاملُ المعنوي هو تجرد الاسم والفعل المضارع من مؤثر فيهما ملفوظٍ، والتجرد هو من عوامل الرفع[5]».

لقد قَصر ابنُ عقيل الابتداء على التجرد من العوامل، وهذا وحده لايمكن أن يكون معنى حتى يكون عاملا، ويغلب على الظن أن أبا البركات الأنباري هو الذي أوقع المتأخرين في هذا الفهم القاصر للابتداء، لأنه أمعن في تحديده له بأنه التجرد من العوامل اللفظية، وقاسه على مظاهر من الحياة الحسية ولم يكتف بذلك بل نسب القول فيه إلى نحاة البصرة كافة، فقالَ : «إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، و إذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان و أردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك ههنا[6]».

ولا شك أن هذا الكلام بعيد عن الصواب في فهم الابتداء الذي ذكره سيبويه والأخفش، وشرحه المبرد وابن السراج وابن الخشاب، لأنه يجعل الابتداء حسياً لامعنوياً، ويحيله إلى عامل لفظي بعد أن جعله القدماء عاملاً معنوياً، فالتمييز بين الثوبين بالصبغ إنما يعتمد حاسة البصر، ولا يستند إلى معنى ذهني، فإن كان هذا معنى التعرية من العوامل، فأين المعنى العامل ؟

---

5 - جامع الدروس العربية 3 / 276 (الطبعة العاشرة).

6 - انظر كتاب : الإنصاف. المسألة الخامسة. وانظر : شرح الكافية 1 / 78.

وإذاً، فإن الابتداء كما فهمه بعض المتأخرين غير مقصود في هذا البحث، وإنما نقصد ذلك المعنى الذي يشمل الأولية. والتعرية، والإسناد، وهو الذي نراه عند المبرد وابن الخشاب والزمخشري وابن يعيش وأمثالهم من الثقات.

ولا بد لنا في هذا البحث الموجز من أن نقف على عمل الابتداء، ونتحدث عن آراء النحاة فيه، بعد أن حددنا حقيقته وجوهره.

لقد قلنا من قبل : إن الابتداء لا يقول به إلا نحاة البصرة، أما الكوفيون فلهم في رفع المبتدأ والخبر مذهب آخر[7]، غير أن الفريق الأول لم يُجمعوا على رأي واحد في عمل الابتداء، فذهب سيبويه إلى أنه يعمل في المبتدأ رفعا، ثم يفقِد قدرته على العمل، فلا يكون له سلطان على الخبر، لأن الخبَر إنما يُرفع بالمبتدأ، يقول : «فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو[8]، فإن المبني عليه[9]، يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك : عبدُ اللّهِ منطلقٌ. ارتفع «عبد اللّه» لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته[10]».

أما تلميذه الأخفش الأوسط فلجأ في هذه المسألة إلى القياس، ورأى فيما ذهب إليه شيخه سيبويه مذهبا أهوَن قياساً من مذهب غيره، فذكر أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر كليهما، «كما كانت (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رَفَعَ الابتداءُ الاسم والخبر». ثم يذكر رأي سيبويه دون أن يسميه، فيقول : «وقال بعضهم : رفَع المبتدأ خبره، وكل حسن، والأول أقيس[11]».

7- يذهبون إلى أن المبتدأ يرفعه الخبر، والخبر يرفعه المبتدأ : انظر : معاني القرآن للفراء : 1 / 240، 295، 326، 353، 369، الخ.

8 - أي المبتدأ.

9 - أي الخبر.

10 - كتابه : 1 / 278.

ونجد عند أبي العباس المبرد رأياً ثالثا، لاندري أهو أولُ من ذكره، أم سبقه إليه غيره، وهو أن الابتداء والمبتدأ كليهما يرفعان الخبر[12] وتابعه على ذلك جَماعة من البصريين منهم أبو الفتح بن جني[13].

وذكر أبو البركات الأنباري رأياً رابعاً فقال : «والتحقيق عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لاينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده[14]».

نستنتج من هذا كله أن الابتداء - وهو أشهر العوامل المعنوية - لم يتفق النحويون القدماء وخالِفوهم على عمله ولا شك أن خلافهم في غيره من العوامل أولى، لأنهم أقل عناية بالحديث عنه.

2- رافع الفعل المضارع :

الأصل في الفعل أن يكون مبنيا لامعربا، ولكنهم أعربوا الفعل المضارع خاصة استحسانا، كما يقول نحاة البصرة[15]، لأنه ضارع اسم الفاعل في لفظه ومعناه[16].

أما العامل فيه فهو عند البصريين خاصة قيامُهُ مقام الاسم، قال سيبويه : «وكينونتها في موضع الاسم ترفعها، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ[17]».

---

11 - معاني القرآن : اللوحة 5.
12 - انظر كتابه : المقتضب 4 / 126.
13 - انظر كتابه : الخصائص 2 / 385.
14 - الإنصاف : المسألة 5، ص : 32.
15 - انظر مسائل خلافية في النحو. للعُكبَري. المسألة 15 ص 115 (الطبعة الثانية)
16 - انظر : الخصائص 1 / 63، وشرح اللمع لابن الدهان. اللوحة 58.
17 - لكتاب : 1 / 409 وانظر : 1 / 410 وانظر المقتضب : 2 / 5.

وفي هذا النص مايدل على أن سيبويه يلجأ إلى القياس في رافع الأفعال المضارعة، فهو عنده معنى، والمعنى حين سلط على المبتدأ رفعه، وإذاً يجب أن يُرفَع الفعل المضارع إذا سلط عليه، ويمكن أن تُعرضَ المسألة على طريقة القياس الصُوري :

- المعنى عامل رفع، كالابتداء.
- قيام الفعل المضارع مقام الاسم، معنى.
- إنه إذاً عامل رفع لهذا الفعل.

وهذا الذي فسرتُ به كلام سيبويه مثبت في كلام لابن الدهان وأبي البركات الأنباري، قال الأول في رافع الفعل المضارع «. . . هو وقوعه موقع الاسماء : والوقوع معنوي، فشابه الابتداء، فعمل فيه الرفع[18]». وقال الأنباري : «إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه[19]».

ويَؤولُ هذا الكلام إلى قاعدةٍ راسخة، هي أن الفعل المضارع في الأصل مرفرع، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم عمل فيه عمله، وعلى الرغم من سيادة معظم الآراء البصرية في النحو الحديث. لا نجد لهذا الرأي ظلاً، بل ساد في رافع المضارع مذهب نحاة الكوفة، وهو التجرد من عوامل النصب والجزم[20].

ويغلب على الظن أن رأي المذهبين واحد، وإن المتأخرين قد تأولوا كلام الكوفيين على رأي غير وجهه، ولهذا الظن مُسَوِّغان : الأول أن نحاة الكوفة المعتمدين هم : الكسائى، والفراء، وثعلب، وأبو بكر بن

18 - شرح اللمع. اللوحة 59.
19 - الإنصاف : المسألة 74 ص 289.
20 - انظر فيه : معاني القرآن. للفراء 1 / 53.

الأنباري، وليس في كتب هؤلاء أو فيما نقل عنهم ما يحمل على هذا الوجه، فرأي الكسائي في المسألة أن المضارع مرفرع بأحرف المضارعة، ومثله أبو بكر[21]، أما ثعلب فقد نقل عنه أن المضارع مرفوع لمضارعته الأسماء[22]، فلم يبق إلا الفراء، وإليه نسب الرأي في بعض الكتب[23].

والحق أن الفراء تحدث عن الآية الكريمة : ﴿وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾ (البقرة 83)، فقال : «رُفعت (تعبدون) لأن دخول (أَن) يصلح فيها، فلما حذف الناصبُ رفِعَت، كما قال اللّه : ﴿أفغير الله تأمرونّي أعبد﴾ (الزمر 64) وكما قال : ﴿ولا تَمنُن تستكثر﴾. (المدثر 6)[24]»، فإن كان المتأخرون قد انتهوا إلى ما انتهوا إليه من هذا النص وأمثاله، فأنهم قد جانبوا الحق، وحملوا كلام الرجل على غير ما يحمل، لأن مثل هذا الكلام يقوله نحاة البصرة فيما صلحت فيه «أن»، ولا سيما قول طرفة بن العبد :

ألا أيهذا اللائمي أحضُرُ الوغى

أما إن كانوا وقعوا للفراء على كلام صحيح فيما لم يصل إلينا من كتبه فإن المسألة حينئد لاتعدو أن تكون رأياً فردياً تَبِع الفراءَ به بعضُ نحاة الكوفة المتأخرين.

والمسوّغ الثاني لهذا الظن أن العبارة الكوفية - ولا سيما عبارة الشيوخ - لاتخلو من إيجاز وتكثيف، وقلما نجدهم يفصلون ما يفصله البصريون، بل كثيرا ما نجدهم يكتفون بالإشارة في كلامهم على الظاهرة، فالتجرد في رفع المضارع قد يكون عندهم إشارة على الرفع لا عاملا، لأن

---

21 - أنظر : شرح السبع الطوال 193. والمسألة 74 من الإنصاف.
22 - انظر شرح اللمع. اللوحة 59، والأشباه والنظائر : 1 / 244.
23 - انظر : الأشباه والنظائر : 1 / 243.
24 - معاني القرآن : 1 / 53

المضارع مرفوع في الأصل حتى يدخله ناصب أو جازم، فإذا قالوا : رفع لتجرده من الناصب والجازم، كان التجرد يعيده إلى الأصل وهو الرفع، أو يسلب منه وضعاً لفظياً طارئاً.

مهما يكن من أمر هذه المسألة فإن مذهب نحاة البصرة مبني على القياس والتعليل، لأن رفع المضارع المجرد من العوامل ظاهرة لغوية ثابتة، تخلو من قرائن لفظية تدل عليها، ومن هنا يعجز الاستقراء اللغوي عن الوصول إلى هدف في بحثها، فلم يبق إلا عمل الذهن، والاستدلال العقلي.

3. الخلاف أو الصرف :

وهذا عامل معنوي صِرف، قال به نحاة الكوفة من دون غيرهم، وهو في مجمله يدل على نظرة لغوية واعية، لأنه يجعل الإعراب خاضعا للمعنى وتابعا له، إلا ما نجده في اللغة أحياناِ من سِمات شكلية.

ومعنى الخلاف أو الصرف أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلا أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد، ولنضرب على ذلك مثالين :

- إذا قلت : لاتأكل وتضحكَ. رأيت في هذا التركيب مايدل على الربط بين الأكل والضحك، وهو الواو[25]. ولكنك لاتريد أن تَنهَى المخاطب عن الأكل، وعن الضحك، في كل الحالات، بل أردت أن تخرج «تضحك» من حكم النهي الذي في «تأكل»، فنصبته ولم تجزمه، لأن في

25 - ليس من الضروري أن تكون أداة الربط حرف عطف، فقد يكون المعنى العام دالاً عليه.

النصب مخالفة إعرابية تعبر عن المعنى، وتصرف من ذهن المخاطب معنى الاشتراك في حكم النهي.

– وإذا قلت : مشى الرجلُ والنهرَ. تجد نفسك مضطراً إلى نصب لفظ «النهر»، لأنك أن رفعته أشركت بينه وبين الرجل في حكم المشي، وأنت لاتريد هذا المعنى، ولاتقصد إليه، بل تريد أن المشي حدث بجانب النهر.

هذا هو الخلاف أو الصرف، وقد نصب به نحاة الكوفة الاسم والفعل المضارع، فهو إذا عامل نصب، وإن كان معنى، وقد رأينا من قبل أن العامل المعنوي عند نحاة البصرة يرفع.

أما الاسم المنصوب على الصرف أو الخلاف فيشتمل :

أ ـ المفعول معه، مثل :جئت والنهرَ.

ب ـ الظرف الواقع خبراً، مثل : الكتابُ أمامَك.

3 ـ المستثنى، مثل مالكم به من علم إلا اتباع الظن. أما المفعول معه فقد وضحناه فيما سبق فلا حاجة بنا إلى العودة إليه، وأما الظرف (أمامك) فقد وقع بعد المبتدأ وهو خبر له، والمعروف أن المبتدأ هو الخبر نفسه في المعنى، ولهذا تكون الحركة الإعرابية واحدة، وهي الرفع، تقول :«الرجل كريم». ولكن الظرف (أمامك) وأمثاله ليس هو المبتدأ، إنه غيرُه، فلا يمكن أن يُعطى اللفظان حركة واحدة، ولهذا نصب الظرف على الخلاف.

وكذلك ترى في جملة الاستثناء (اتباع الظن) مخالفا للعلم، ولهذا كان النصب وسيلة لهذا المعنى، أو لباساً له.

وأما الفعل المضارع المنصوب على الخلاف، فهو الذي يقع بعد الواو، مثل : «لا تتصدق وتسرقَ». أو بعد الفاء مثل : «لا تتقاعس فتنجحَ».

وبعد أو مثل : لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى». وهي المواضع التي يقدر فيها نحاة البصرة «أن» مضمرة ناصبة للمضارع[26].

4ـ عوامل أخرى :

وهناك عوامل معنوية أخرى انفرد بها بعض النحاة، وهي واضحة وضوحا يكفينا مؤنة الحديث المفصل عنها، من ذلك أن أبا الحسن الأخفش يذهب إلى «أن الوصف يجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنما يعمل فيه أنه نعت» كما أن المبتدأ يرفعه الابتداء[27].

وقد رأينا من قبل أن بعض النحاة يذهب إلى أن رافع الفاعل، وناصب المفعول به، إنما هو المعنى المجرد، لا الفعل، كما يرى النحويون الآخرون، فرافع الفاعل هو معنى الفاعلية فيه، وناصب المفعول هو معنى المفعولية، وهذا ضرب من التعليل، لابحث عن العامل، لأنه لا يَقرِن الحركةَ الإعرابية في الفاعل والمفعول إلى ظاهرة لفظيةَ تركيبية.

وكذلك كان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أن المضاف إليه إنما جر بمعنى الإضافة، ولم يجر بالاسم المضاف إليه. وهذا من الآراء السائدة في الإعراب المعاصر.

---

26 - أنظر في هذا العامل : معاني القرآن للفراء : 1 / 33، 115، 221، 235، 288. 479، و2 / 15، والإنصاف. المسائل : 29، 30، 75، 76، وشرح الكافية 1 / 178 والأشباه والنظائر 1 / 244.

27 - انظر : الحجة. للفارسي 1 / 29 وأسرار العربية للأنباري.

V ـ العامل والتركيب اللغوي

في الصفحات السابقة جلونا رؤية النحويين للعاملين : اللفظي والمعنوي، وجمعنا ما نثروه في مواضع متفرقة من كتبهم، إلا أننا لم نحط بعدُ بكل ما تضمه نظرية العامل، ولم ننفذ إلى وظيفتها في تحليل التركيب اللغوي، وتوضيح العلاقة بين المتكلم والكلام.

صحيح أن النحاة لم يحدثونا حديثاِ مباشرا عن العلاقة بين نظريتهم في العامل، وتفسير الظواهر التركيبية في اللغة، إلا أنهم كانوا يُحسون بهذا إحساسا قد يكون مبهما، ويصدرون عنه في كثير من أرائهم وأقوالهم.

وقد تبين لي وأنا أتتبع هذه النظرية في أمهات كتب النحو، أنها قامت على دراسة التركيب اللغوي، وتحليله، وتفسير ظواهره، ومحاولة الربط أحيانا بين الظاهرة الإعرابية وما يَهجِس به المتكلم من خواطر ومشاعر.

1 ـ تحليل العلاقات في التركيب :

إن علم النحو في أية لغة عالمية لا يستهدف غير تحليل التركيب، وفي اللغات المشهورة - وربما في غيرها أيضا - يُلاحظ نمط واحد من نظام الجمل، ففي كل منها لفظان تمثل العلاقة بينهما أساس التركيب ومحوره، ثم تأتي الألفاظ الأخرى لتوضح جزءاً من أجزاء هذه العلاقة. وقد سمى العرب هذين اللفظين مسنداً ومسنداً إليه، وسموا مايَفضُل

عليهما في التركيب فضلات. وفي اللغتين الإنكليزية والفرنسية يمثل المصطلح : Subject المسند إليه، ثم يأتي الفعل ليكون مسنداً، وتسمى الألفاظ الأخرى عندهم Complement أي المتممات.

إلا أن العربية تزيد على غيرها من اللغات الحية بالسمة الإعرابية، فهي تختلف عن إعراب اللغة الألمانية، مثلاً، إنه فيها أصوات خاصة تلحق آخر حرف من الكلمة المعربة، ويخضع - كما رأينا - لأحد مؤثرين : مؤثر تركيبي لفظي، ومؤثر معنوي صِرف.

وهذه السمة لابد من دراستها، وصرف الهمة إلى بحثها والإحاطة بظواهرها، ومن هنا نجمت نظرية العامل في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات.

وما قيام الإعراب على العامل إلا ضرب من ضروب التحليل للمركبات اللغوية، وتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية، ويتضح هذا في المنصوبات أكثر مما يتضح في غيرها، فإذا قلنا :«جاء عشرون جنديا مدججين بالسلاح». رأينا الإعراب يحلل علاقة (جنديا) بـ (عشرون) على أنها علاقة مفسِّر بمفسَّر، وذلك بتسمية (جندياً) تمييزاً ثم يسمى (مدججين) حالا، وهذا يعني أن العلاقة بينها وبين الفعل (جاء) تقوم على كشف هيئة الفاعلين حين أحدثوا المجيء.

وهم حين يجعلون الفعل أو شبهه هو العامل فكأنهم يشيرون إلى أن الحدث هو محور التركيب، أو عمدته، وحينما يجعلون الأسماء بعده معمولات له، يشيرون إلى أنها ترتبط به معنى، وتكشف عن أشياء تتعلق بالحدث.

وفي كثير من الأحيان نجد نظرية العامل تهدي إلى معنى بالغ الدقة في التركيب، وتصل إلى نتائج في تحليله قد تَعمى على النظرة العجلى.

لننظر في بيتِ كعب بن زهير :

وما سُعادُ غداةَ البِين إذْ رحلوا إلا أغَنُّ غضيض الطرف مكحول

إن النحويين رأوا (غداة) ظرف زمان، وحاولوا أن يلتمسوا ما احتواه هذا الظرف من الأحداث، أي حاولوا أن يعرفوا بم يرتبط، أو ما يعمل فيه من العوامل، فهداهم المعنى إلى أنه يرتبط بحرف النفي (ما)، فكأن الشاعر قال : انتفى عن سعاد وقت الرحيل إلاكذا وكذا.

وهناك أشياء كثيرة من هذا القبيل، إلا أننا نكتفي ببيت كعب، لأن الغاية من بحثنا هذا الإيجاز، والتمثيل.

2ـ تفسير الظواهر التركيبية :

ونجد في نظرية العامل جانبا آخر متمما للجانب التحليلي، هو التفسير، ولاشك أن التفسير يأتي بعد التحليل، ويمثل في الأعمال الذهنية مرحلة النضج.

وفي تاريخ النحو العربي نلاحظ ظاهرة غير خفية، هي اقتباس النحويين بعض مناهجهم من أصول الفقه وعلم الكلام، وسنفرد لهذا التأثر قسما خاصا من هذا الكتاب، ولكننا يمكن أن نتعجل الأمر هنا، لنذكر أن جانب التفسير في نظرية العامل إنما نشأ من وحي التأثر بعلم الفقه، وعلم الكلام.

وفوق هذا نجد نظرية العامل هنا تتحدد بالعلة النحوية، وتصدر عنها. فقد قسم النحاة العامل قسمين : العامل الأصل، والعامل الفرع. أما الأول فله العمل المطلق الذي لا يتقيد بالشروط، وأما الثاني فلا بد له من خصائص لفظية وأخرى معنوية، حتى يكون قادراً على العمل.

وليس هذا فحسب، بل إن العامل الفرع ينحط عن الأصل وإن استوفى الشروط، ولنضرب لهذا بعض الأمثلة :

1ـ رأى النحويون أن الأحرف المشبهة بالأفعال تقع في تركيب جامد غير قابل للتقديم والتأخير، إذ لابد فيه من تقديم المنصوب، وتأخير المرفوع، وهذا أمر تركيبي حملته نصوص اللغة واطرد فيها، فجاء النحويون ليفسروا هذا الجمود، فأمدتهم الدراسة الفقهية والكلامية بأصل معتمد من أصولها، وهو أن الفروع تنحط عن مرتبة الأصول، فاستعانوا بنظرية العامل لتجسد هذه العلة، فقالوا إن الأحرف المشبهة فرع على الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، ولا بد من أن يكون في التركيب سعة تدل على الفرعية، فلما كان الفعل أصلا جاز فيه أن يتصرف تركيبهُ، فيقدم ما حقه التأخير، ويؤخر ماحقه التقديم. فكما تقول : «أكل سمير تفاحة»، يمكن أن تقول : «أكل تفاحةً سمير». أما قولك : «إن الرجل قادم». فلا يمكن أن يقال فيه :«إن قادمٌ الرجل» لأن العامل، وهو الحرف المشبه، فرع ولا بد من أن يكون له سمة تركيبية تدل على فرعيته.

2ـ وما يكون فرعا لغيره، قد يكون أصلا لشيء آخر، فـ «إنَّ» – كما رأينا – فرع للفعل، ولكنها أصل لأداة النفي للجنس «لا»، ومن أجل ذلك نجدها في عملها أضعف من (إنَّ)، فهي أولا تحتاج إلى شروط لابد من استيفائها للعمل[1]. وهي ثانيا لاتعمل إلا في النكرات. على حين تعمل (إن) في النكرات والمعارف، ثم إن اسم (لا) مبني حين يكون مفرداً، وبناؤه – كما يقولون – دليل على أنها فرع . .

3ـ وكذلك رأوا «ما» في لغة الحجاز تعمل عمل (ليس)، فجعلوها فرعا عليها، ولما وازنوا بين التركيبين رأوا (ما) أقل تصرفا من (ليس)، فهي

---

1 - راجع بحث (لا) النافية للجنس. في (الواضح).

مثلا يَبطُلُ عملها إذا انتقض نفيها بـ «إلا»، أو زيدت بعدها (إن)، أو تقدم خبرها على اسمها، وبعض هذه الحالات لاتحول بين (ليس) وعملها[2].

4ـ واسم الفاعل فرع على الفعل. ولذلك كان دونه في العمل، فلا يعمل إلا بشروط، ولكنه أصل بالقياس إلى الصفة المشبهة، ولهذا كانت دونه، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، أما هي فتعجز عن نصب المفعول به، وعلة ذلك أنها تخلو من معنى إيقاع الفعل على شيء، ولهذا سمى المتأخرون أو سيبويه نفسُه ما نصب بعدها مشبهاً بالمفعول[3].

5ـ وتجتمع العوامل الفروع كلها في سمة الضعف إذا هي قيست إلى العوامل الأصول، ولكنها يتفاوت بعضها عن بعض، فاسم الفاعل أقواها جميعا، لأنه أكثرها قرباً من الأصل وهو الفعل، ولهذا يجوز في تركيبه تقديم المعمول عليه، أما هي فلا يجوز فيها مثل هذا التقديم.

وواضح من هذه النماذج التي ذَكَرتُ أن النحاة صادفوا في نصوص اللغة ظواهر من القرائن الإعرابية، فأرادوا تفسيرها، فكان لهم معيار أفادوا فيه من الدراسات الدينية والفلسفية المحيطة بهم.

3ـ الربط بين الكلام والمتكلم :

وإلى جانب هذا نجدهم يربطون بين عمل العامل أو إهماله، وما يدور في نفس المتكلم من هواجس وخواطر، فإهمال العامل ليس مجردا من الإرادة والقصد، بل تَثوِي وراءه غاية نفسية معنوية.

ويظهر لنا هذا في حديث سيبويه عن إهمال عمل العامل في مثل : «عبد اللّهِ ذاهبٌ ظننتُ». و«عبد اللّه – ظننت –ذاهبٌ»[4]. فهو يذهب

---

2 - راجع بحث (ما) في (الواضح).
3 - أنظر كتاب سيبويه 1 / 59.
4 - راجع بحث (الإلغاء) في كتاب الواضح. آخر بحث المفعول به.

إلى أن إهمال عمل الفعل (ظننت) في مثل هذا التركيب يرجع إلى معنى قائم في النفس، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم. إنه يبتدئ كلامه وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك، فيقول : ظننت. وبهذا تكون الوظيفة المعنوية للعامل غير معلقة بالمعمولين، وإنما هي كلام مستأنف أو معترض كأنه قال : هذا مني ظن.

أما «إذا ابتدَأ كلامه على ما في نيته من الشك» فإن ذلك يوجب إعمال العامل، سواء أتقدم على معمولية أم تأخر عنهما[5].

ومثل هذا الكلام لا يعني غيرَ التعبير عن ربط الظاهرة التركيبية في اللغة، بالظاهرة المعنوية المركبة في نفس المتكلم، ولعل مثل هذه اللمحة في كتاب سيبويه هي التي أوحت إلى عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم، فشرحها وبسطها في كتابه العظيم «دلائل الإعجاز».

وهناك مثال آخر يوضح فهم النحويين لصلة الظواهر الإعرابية بما في ذهن المتكلم، وهو حديثهم عما نقل إليهم من كلام العرب، من مثل : سقياً لك، وتَباً لفلان. فقد اهتدوا إلى ماكان يدور في نفس المتكلم وهو يطلق هذا الدعاء، فعلقوا (لك) بعامل محذوف، ولم يعلقوه بالمصدر المذكور[6].

وقد يظن الناظر المتعجل أنهم أو غلوا في التقدير، على حين لم يزد عملهم على فهم العبارة فهما دقيقا جدا، فالمتكلم يقول : أدعو لك بالسقيا، أو أدعو عليك بالهلاك. ولكنه تحول بالتعبير من هذه الصيغة الإخبارية إلى صيغة الإنشاء، ليمثل ما يحسُّ به تمثيلاً بدلاً من أن يخبر عنه، وفي هذا التحول ضرب من البلاغة يفهمه من تمرس بأساليب العربية.

---

5 - انظر كتابه : 1 / 61.

6 - انظر مغني اللبيب. القسم الثاني والعشرون من اللام الجارة.

وبهذا استحال المصدر «سقيا» أو «تبا» إلى عبارة مكثفة تغني عن القول : أدعو بالسقيا، أو أدعو بالهلاك. ولكن المتكلم يحس أن ما قاله لا يخلو من تعميم، وأنه قد يلتبس أمره على المخاطبين، فيحاول تحديد من يدعو له أو عليه، ليزيل اللبس، ويدفع الإبهام، فيستأنف كلامه بقوله : لك، أو لفلان، من دون أن يغير نمط أسلوبه الذي بدأ به، وهو الإيجاز والقصد، فتقوم شبه الجملة مقام كلام مستأنف بعد الدعاء كما قام المصدر مقام جملة ابتدأ بها الكلام.

وإذا فإن قولهم : سقيا لك. جملتان لا جملة واحدة، وإن شبه الجملة لاتتعلق بالمصدر المتقدم، بل بعامل محذوف، تقديره : دعائي لك، أو كما يقول النحاة : إرادتي بهذا لك.

على أنهم لم يعرضوا المسألة كما عرضتُها هنا، بل عادوا بوسائل أخرى، فاعتمدوا على خصائص لفظية، فذكروا أن التعليق لا يستقيم بالمصدر المذكور، لأن اللام إذا كانت للتقوية، أمكن حذفها، وهنا لاتحذف، وفي هذا دليل على أنها غير معلقة به[7]. وساقوا كلاما آخر لايهمنا إثباته والاستشهاد به، ولكن الذي يهمنا هو أنهم وجدوا في التركيب اللغوي ملتمسا ينفذون به إلى ترتيب المعاني المركبة في نفس المتكلم.

هذا وفى تحليل التراكيب اللغوية أشياء كثيرة من هذا اللون المشرق للدرس اللغوي، وإن كنا لن نجد مندوحة من لوم النحاة على ما تكلفوه في بعض الأحيان، وعلى ما وجهوا فيه النصوص توجيها بعيدا عن واقع الاستخدام اللغوي.

---

7 - انظر مناقشة ابن هشام للمسألة. المغني.

VI ـ حقيقة العوامل وفلسفتها

بعد هذا الطواف بربوع نظرية العامل، وتلمس مافيها من خوالد الآثار، يجدر بنا أن ننعطف بالبحث إلى مناهل أخرى لنستوضح منها السمات البارزة لهذا العامل، ولنقف على طبيعته وفلسفته.

وأول مايلفت الانتباه في هذه النظرية هو أن بعض النحويين الثقات أطلقوا في العامل تصريحات تخالف الوقائع التي تطالعنا في كتبهم وكتب غيرهم، حتى باتت النفس تجنح لحكم تظنه هو الصواب في هذه المسألة، وهو أن النحاة حين ينظرون إلى العامل نظرة مجردة يعتدلون ويخلدون إلى رأي سليم معقول، ولكنهم حين يرتدون إلى التطبيق ينسون ما قالوه، ويقعون في كثير من التكلف والتحمل.

لننظر في هذا النص الذي قاله ابن جني : «ولأجله ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة «فَعَلَ». فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون : عامل لفظي، وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمَررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هو ظاهر

الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح[1]».

إن ابن جني هنا يبين بوضوح أن العامل قرينة تدل المتكلم على نوع خاص من الإعراب، وهذا يعني أنه لا يملك قوة حسية ذات تأثير، وقد تلقف عنه هذا الرأي بعض المتأخرين، فذهبوا مثله إلى أن العامل مجرد علامة، ويختلف عن العوامل المادية المؤثرة كالماء والنار[2].

-1-

غير أن هذا الكلام النظري يغدو في مَعزلٍ عن الاعتبار، حين يصير النحويون إلى التطبيق، وتطالعك في أقوالهم سمات حسية واضحة، فيخيل إليك أن العامل عندهم كالقوة الكهربائية، تقوى حينا، وتضعف طورا، وتحتاج في بعض حالاتها إلى مُقَوِّيات تُمِدها بالطاقة، وتزيدها قوة.

1 ـ وأول مظاهر هذه الحسية أنهم لم يستطيعوا تصور هذه العوامل غير مؤثرة، فإما أن يكون أثرها ظاهرا على لفظ الكلمة، وإما أن يكون مقدار في محلها، بحسب طبيعة مابعدها من الكلمات، واستجابتها لتأثيرها.

2 ـ وتتجلى لنا هذه السمة الحسية في حديث النحويين عن المفاضلة بين العاملين، اللفظي والمعنوي، فقد ذهبوا إلى أن الأول منهما أقوى وأقدر على العمل لأنه محسوس أولاً[3]، ولأنه ثانيا يزيل أثر الثاني،

---

1 - الخصائص 1 / 109ـ110.
2 - أنظر : الإنصاف 1 / 31 المسالة الخامسة. وشرح الكافية 1 / 78.
3 - انظر : المرتجل 114.

فالفعل المضارع المرفوع بعامل معنوي ينصب أو يجزم إذا باشره عامل لفظي،والمبتدأ الذي يرفعه الابتداء يؤثر فيه الناسخ فتزول عنه حركة الرفع التي اجتلبها العامل المعنوي.

3ـ وثمة رأي يتعلل به بعض النحاة في تصحيح ظاهرة أو رفضها، وهي أن إضافة مالا تأثيرَ له إلى ما له تأثير لا تأثير لها، ولنضرب على ذلك مثلا. . .

بعض نحاة البصرة يرون أن رافع الخبر شيئان، هما الابتداء والمبتدأ، وبعضهم الآخر ينكر هذا المذهب، لأن المبتدأ في زعمهم لا يعمل شيئا، لأنه اسم، والأسماء لاعمل لها إلا إذا شابهت الفعل أو الحرف، فلم يبق في التركيب مؤثر غير الابتداء، وهو وحده العامل في الخبر، لأن إضافة المبتدأ إليه – وهو غير مؤثر– لا تأثير لها[4].

4ـ وإلى جانب هذا نجدهم يسمون اللام الجارة التي تدخل على معمول اسم الفاعل، أو معمول المصدر، لام التقوية، ويعنون بذلك أنهما ضعيفان، وفي حاجة إلى قوة مساعدة حتى يتملكا القوة للعمل في المفعول به، كقولك هذا مبدد للوقت. وقولك : فهمك للكلام جيد. . ولا تدخل على مفعول هذين فحسب بل إنها تدخل أيضا على مفعول الفعل المتعدي، حين يتقدم عليه، لأن التقديم يضعف العامل، ويستنفذ بعض قواه، ولذلك تأتي هذه اللام لتعوض القوة التي فقدها، كما ترى في قوله تعالى : ﴿..**وفي نسختها هدىً ورحمةٌ للذين هم لربهم يرهبون**﴾. (الأعراف 154)

5ـ وقريب من هذه اللام المقوية ما يمكن أن نسميه العامل الوسيط، فقد ذهبوا إلى المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بوساطة (إلا)، وأن المفعول

---

4 - انظر : الإنصاف. المسألة 5

معه منصوب بالفعل بوساطة الواو، وأن جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط بتوسط فعل الشرط، وأن الخبر مرفوع بالابتداء بتوسط المبتدأ[5].

قال أبو البركات الأنباري : «والتحقيق عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ[6]».

6ـ وهناك مظاهر حسية أخرى في كلام النحاة عن العامل، نؤثر أن نجملها في هذه الفقرة، ذلك أنهم تحدثوا عن أثر المجاورة، فالمعروف أن المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة يصح فيه الجر على اللفظ، والنصب على المحل، غير أن النصب يبدو لهم أقوى حين يكون المعطوف غير مجاور لاسم مجرور، فقد فرق سيبويه بين قولك : هذا معطي زيدٍ وخالداً، وقولك : هذا معطي زيدٍ درهماً وخالداً. فهو في الجملة الثانية أقوى منه في الجملة الأولى، لأن «درهما» أبعده عن الاسم المجرور[7].

وكما أن الجوار والقرب يؤثران في عمل العامل، كذلك يؤثر فيه الفصل بينهما، فقد منعوا الفصل في عوامل وأجازوه في أخرى، وهذا يرجع إلى شيئين : أولهما قوة العامل، والثاني طبيعة الفاصل. فالفعل واسم الفاعل مثلا يعملان على الرغم من الفصل[8]، لأنهما يملكان قوة

---

5 - انظر في هذا : الحجة. لأبي علي الفارسي 1 / 17، والمرتجل لابن الخشاب 256، والإنصاف. المسألة الخامسة.

6 - الإنصاف : المسألة 5 ص 32.

7 - انظر الكتاب 1 / 89.

تخترق الحجب الفاصلة، أما «أن» و «كي» و«إنَّ» فلا يجوز فيها الفصل[9]، وذكروا أيضا أن هناك حواجزَ غير منيعة كالظرف والجار والمجرور، ومن أجل ذلك أجازوا أن يفصلوا بها بين الأحرف المشبهة ومعمولاتها، وبين «ما» الحجازية ومعمولها[10].

وتحدثو أيضا عن حوائل حسية تمنع عمل العامل أو تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، من ذلك «ما» الزائدة التي تكف بعض الأفعال والأحرف عن العمل، وتلغي عملها ألبتة، ومنها ما له الصدارة من الأسماء والأحرف[11]، فهي تحول بين أفعال القلوب والتأثير في اللفظ، ولاتبقي لها عملا في غير المحل.

وهناك حوائل من نوع آخر، تمنع أن يعمل مابعدها فيما قبلها، كالأحرف المشبهة، وأدوات الشرط، و«إذا» الفجائية، والفاء الرابطة للجواب، وقد توصلوا بهذا الأصل الراسخ في أذهانهم إلى بعض النتائج، كحرفية «إذا» الفجائية وتعليق «إذ» الظرفية بفعل الشرط لا بجوابه.

وتتضح الحسية أيضا في كلامهم على تنازع العاملين، إذ رجح البصريون أن يكون العامل الثاني هو العامل، لقربه من المعمول[12]، ورجح الكوفيون عمل الأول لأنه سبق صاحبه في التركيب[13].

هذه الظواهر جميعا تدل على تصور العامل النحوي ذا قوة حسية، وتناقض ماسقناه من كلام ابن جني في مطلع الحديث، ولا شك أن النحاة

---

8 - نفسه : 1 / 90.
9 - نفسه : 1 / 456-457.
10 - نفسه : 1 / 54.
11 - راجع بحث التعليق في كتاب الواضح.
12 - كتاب سيبويه : 1 / 37.
13 - الإنصاف : المسألة 13.

وجدوا في نظام الجملة العربية ما شجعهم على تخيل ماتخيلوه، ولكن كان يمكن ان يفسر عل أنه مجرد نظام تركيبي، لا على أن هناك عاملا ومعمولا تربط بينهما علاقة خاصة، تشبه إلى حدٍّ ما علاقة الأشياء الحسية بعضها ببعض.

-2-

ولندع الآن هذه السمة بعد أن جلونا معالمها، ولنقف عند منازع فلسفية أخرى من نظرية العامل، كتلك القوانين التى اضطربت فيها آراء النحاة.

1 - ولعل أهم هذه القوانين أن المعمول الواحد لا يعمل فيه عاملان مختلفان عملا واحدا، ولا عملين متناقضين، إلا إذا كان أحدهما زائدا، والآخر غير زائد.

وعلى وفق هذا القانون رفض جمهورهم آراءً فردية تخالفه، فأنكروا أن يعمل الابتداء والمبتدأ معا في الخبر، وأن تعمل «إن» وفعل الشرط في جواب الشرط، وأن يعمل الفعل والفاعل معا في المفعول به[14].

وبديهي جدا أن يرفضوا العملين المختلفين في المعمول، فإذا قلت : ضربني وضربت أخاك. فإن (الأخ) مفعول للفعل الثاني، وفاعل الأول، هذا معناه، ولكنه في الشكل اللفظي مفعول فقط، إذ لا يمكن أن تظهر عليه علامتان مختلفان في وقت واحد.

أما إذا قلت : مارأيت من أحد. فإن (أحد) مجرورة لفظا بحرف الجر، ولكنها في الوقت نفسه منصوبة المحل بالفعل (رأيت)، وانما جاز ذلك لأن العامل الثاني زائد لا أصيل.

---

14 - انظر : الأشباه والنظائر 1 / 254، وشرح الكافية 1 / 284.

هذا إذا كان العاملان مختلفين، أما إذا كانا متماثلين فجمهورهم يمنع اجتماعهما أيضا على معمول واحد، ومن أجل ذلك كان باب التنازع في النحو العربي، فإذا قلت : جاء وذهب أخوك، كان (أخوك) فاعلا للثاني، ومعمولا له، أما الأول فيقدر فيه ضمير مستتر حتى لا يخلو من الفاعل، لأن الفاعل المذكور ليس له، وإن كان يرتبط به معنى.

2 ـ وإذا كان هذا الأصل سببا في وجود باب التنازع، فإ ثمة أصلا آخر كان سببا في وجود باب الاشتغال، هو أن العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين.

فإذا قلت : زيداً ضربتُه، امتنع أن يكون «زيدا» منصوبا بالفعل المذكور، وإنما عمل فيه فعل مضمر، تقديره : ضربت. وعلى هذا يكون تقدير الكلام كله : ضربتُ زيداً ضربتُه. ولكنَّ حَذفَ الفعل العامل واجب، لأن (ضربته) مفسر له.

وعلى الرغم من أن النحويين يعترفون بأن الفعل المذكور في الجملة واقع في المعنى على «زيد»، تراهم يمتنعون من جعله عاملا فيه. يقول ابن يعيش : «والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر، وتقديره : ضربت زيداً ضربته. وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى، فإنه لايجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ، من قِبَل أنه اشتغل عنه بضميره[15].

وإذا اشتغل عنه بضميره استنفذ طاقته الحسية على العمل، فلم يعد قادرا على أن يؤثر في مفعول آخر، فإذا قلت : إن الاسم الظاهر والضمير شيء واحد، فما يمنع أن يكونا معمولين للفعل المذكور، قالوا لك : إن

---

15 - شرح المفصل 2 / 30.

ماذكرته – وإن كان صحيحا من جهة المعنى– فاسد من جهة اللفظ«وكما تجب مراعاة المعنى، كذلك تلزم مراعاة اللفظ[16]».

ونرى هذا الأصل في غير باب الاشتغال، ففي كل موضع وقع فيه الفعل أو غيره مسلطا في المعنى على معمولين من جنس واحد تأولوا التركيب، والتمسوا له وجها آخر، فهم مثلا يمنعون أن يعمل الحدث في ظرفي زمان، أو في ظرفي مكان، فإذا قلت : جئت يوم الجمعة صباحا. كان قولك (صباحا) بدلا من (يوم) وليس ظرفَ زمانٍ معمولاً للفعل (جئت).

ولا شك أن البدلية هنا مقبولة، لأنها لاتقدر غير مذكور، ولاتخرج على المعنى العام، ولكن تقدير العامل في باب الاشتغال كثيراً ما يجر إلى تمحل ينأى عن روح اللغة، وطبيعة التركيب.

3ـ وتقودنا الفقرة السابقة إلى أصل مهم من أصول نظرية العامل، هو رأى النحويين في إضمار العامل، وما نثروه في كتبهم حوله.

ونستطيع أن نوزع الكلام هنا إلى شعب ثلاث :

— أي العوامل يضمر، وأيها لا يضمر.

— ما يضمر ويفسره عامل مذكور في الكلام.

— ما يضمر بلا تفسير.

ففي الشعبة الأولى نجد النحاة مجمعين تقريبا على جواز إضمار ثلاثة عوامل، هي : الفعل وبعض مايشبهه، كاسمي الفاعل والمفعول، وبعض الأحرف، كـ «رُبَّ» و «أن».

---

16 - نفسه : 2/ 30ـ30.

أما الفعل فيضمر بلا قيد ولا شرط، لأنه أوتي من القوة ما لم يؤته عامل آخر من عوامل اللغة، ومن أجل ذلك نراه يعمل نصبا في المفعول به في باب الاختصاص، وباب الإغراء والتحذير، وباب الاشتغال، كما ينصبه في غير هذه الابواب إذا كان السياق يدل عليه. وإلى جانب هذا نراه يعمل مضمرا في المفعول المطلق، والحال، والظرف، والفاعل، ونائبه.

وأما «أن» فهي عامل ضعيف، ولذلك لا يضمر إلا إذا كان في التركيب بدل، كحرف العطف، أو حرف الجر[17]، فهر يتوارى وراء هذين الضربين من الأحرف وينصب الفعل المضارع، أما إذا خلا التركيب من أحدهما رفع الفعل المضارع كما نرى في قوله تعالى : ﴿**قل أفغير الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون**﴾. (الرمز 64) والأصل : أن أعبدَ، فلما حذفت «أن» رفع الفعل. ومن أجل هذا رفض جمهور نحاة البصرة والكوفة رواية النصب في قوله طَرَفَةَ بنِ العبد :

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى

وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي

وذكروا أن القياس رفع «أحضر»[18].

وإنما قدر النحويون «أن» في مثل هذه التراكيب، ولم ينسبوا عمل النصب إلى لام التعليل، أو لام الجحود، أو «حتى»، لأنها أحرف جارة، فهي إذاً مختصة بالأسماء وعاملة فيها، فلا يمكن أن تكون عاملة في الفعل، لأن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال، ولاعوامل الأفعال عاملة في الأسماء. وكذلك لم ينسبوا عمل النصب إلى فاء السببية، وواو المعية، و«أو»، لأنها أحرف عطف لا اختصاص لها، وما كان كذلك لا عمل له.

17 - راجع النواصب في كتاب (الواضح) ص 111 وما بعدها (الطبعة الثانية).
18 - انظر سيبويه 1 / 452، ومعاني القرآن للفراء 1 53. ومجالس ثعلب 318 / ط 2 / .

وأما «رب» فتضمر عندهم بعد الواو كثيرا، وبعد الفاء قليلا، وبعد «بل» نادرا[19]، إلا أن هذا لم يقع في غير الشعر، فما وجدت للنحويين شاهدا نثريا على هذه الظاهرة، ولا وجدتهم يشيرون إلى وقوعها في لغة القرآن الكريم.

تلك هي العوامل التي أجمع جمهور نحاة البصرة علي أنها تعمل مضمرة، وقال بها بعض نحاة الكوفة، على أن هناك أشياء وردت في بعض المنقول عن العرب تخالف ما قلناه، فقد قال الفرزدق مثلا :

إذا قيلَ أيُّ الناس شر قبيلـة أشـارت كليبٍ بالأكف الأصابـع

فجعله النحاة من ضرائر الشعر، أو من النادر الذي لا يقاس عليه، ولا شك أن حكما كهذا خير للغة المدروسة من جعل الظواهر النادرة بقيمة الظواهر العامة.

ولننتقل إلى الشعبة الثانية من هذا المبحث، أعني شعبة العامل المضمر الذي يفسره في التركيب عامل يشبهه لفظا ومعنى، أو يشبهه معنى لا لفظا، وهذا الضرب من الإضمار وَقفٌ على الأفعال واسمي الفاعل والمفعول، وذلك في باب الاشتغال، وباب الفاعل الذي حذف فعله بعد : إن، وإذا، ولو، وبعض أدوات الشرط الاخرى.

وقد تحدثنا قبل هذه الفقرة عن باب الاشتغال فلننصرف هنا إلى مثل قول تأبط شرا :

إذا المرءُ لم يحتل وقد جَدَّ جِدُّهُ أضـاع وقاسى أمره وهو مدبـر

فالنحويون لا يقبلون أن يكون (المرء) مبتدأ، لأنهم إن فعلوا ذلك دخلت أداة الشرط (إذا) على جملة اسمية، وهذا مخالف لما انتهوا إليه

19 - انظر : مغني اللبيب (رُبَّ).

من أحكامها، فهي عند جمهورهم تضاف إلى جملة فعلية وجوبا، وإذاً لا بد من تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير عندهم : إذا لم يحتل المرء لم يحتل.

وواضح ما في هذا التقدير من تمحل لا داعي له، ولكنه يهون حين نجد النحويين يضطرون إلى تقدير فعل مضمر يشبه الفعل المذكور معنى، ولكنه لا يدانيه لفظا، كتقديرهم في مثل بيت السموءل :

إذا المرءُ لم يدنسْ من اللؤم عرضُهُ فكلُّ رداءٍ يـرتديه جميـل

يقولون : إذا لم يَلؤم المرءُ لم يدنس من اللؤم عرضه. وكتقديرهم في باب الاشتغال في مثل قولهم : زيداً مررت به. يقتدرون : تجاوزت زيداً مررت به.

ويَعلَقُ بهذه العملية أصل من أصول نظرية العامل، هو أن «ما لا يصح أن يعمل في شيء، لا يصح أن يفسر عاملا فيه[20]». وبفضل هذا الأصل منعوا كثيراً من التراكيب التي افترضوها قياسا، ولم تحمل مثلها لغة العرب، من ذلك منعهم أن يقال : زيداً إني أكرمه. لأن الفعل (أكرم) لا يستطيع أن يعمل في (زيد)، لأن ما بعده (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها، كما مر بنا من قبل، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن زيداً مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور «يكرمه».

ونصل إلى الشعبة الثالثة من شعب الإضمار، وهي التي يضمر فيها الفعل دون أن يحتاج إلى ما يفسره، وذلك في باب الإغراء والتحذير، وباب الاختصاص، وبعض حالات المفعولات، أو الفاعل، وفي هذه التراكيب يقوم السياق بدل المفسر.

---

20 - همع الهوامع 2/ 111، وانظر مغني اللبيب (إذا) ص 103 دمشق و(حيث ص 141 دمشق.

4ـ وهناك أصل آخر فسر به النحويون مجموعة من الظواهر الإعرابية، هو أن العامل إذا لم يظهر عمله في معمول يليه، جاز أن يهمل عمله في معمول آخر يقع بعده.

فبهذا الأصل فسروا مثل قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مَسْغَبَةً يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرم

فَـ (إن) الجازمة، وقع بعدها فعل ماض، وهو مبني، لا تظهر عليه علامة الجزم، ولذلك جاز للشاعر أن يجعل جواب الشرط – وهو فعل مضارع معرب – غير متأثر بالعامل (إن).

وكذلك فسر به الفراء جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع : في مثل الآية : ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى**﴾ (المائدة 69)، فذكر أن اسم (إن) وهو (الذين) «على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه»، أي إن عمل العامل لا يظهر فيه لبنائه، ولذلك جاز عنده رفع المعطوف عليه وهو «الصائبون»، ومثله قول ضابئ البرجمي :

ومن يكُ أمسى بالمدينة رحلـه فـإني وقيـارٌ بهـا لغريـب

فقد ذكر الفراء أن (قيارا) «عطف على اسم مكنِي عنه، والمكنى لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذَين) إذًا عطفت عليه (الصابئون[21])».

ومما استخدم فيه هذا الأصل ما ذهب إليه سيبويه في عمل (لا) النافية للجنس، فقد نقل عنه ابن هشام أنه لا يُعمِلُها في الخبر إذا كان اسمها مبنياً، ويعملها إذا كان معرباً[22]. فلما لم يظهر عملها في الاسم منع أن يكون لها عمل في الخبر، ولكن لما ظهر عملها في الأول، كان رفع الثاني بها لا بغيرها.

21 - معاني القرآن 1 / 310ـ311.
22 - المغني (لا) 1 / 263 (دمشق).

VII ـ مشكلات نظرية العامل

بدأ النظر في العامل النحوي - كما قلنا - من منطلق سليم، يستهدف ربط الإعراب بقرينة لفظية، وما أشك في أنه كان على هذا المنهاج لعصر أبي الأسود وخالفيه، ولكنه بدأ يدخل في مآزق التأويل بعد طول الاستقراء، والعثور على نصوص تخرج على الشيوع والاطراد، وذلك في عصر الخليل وسيبويه، ثم ازداد إيغالا في التأويل في القرن الرابع وهو الزمن الذي أظل الفارسي والرماني والسيرافي وابن جني.

فمنذ القرن الثاني نجد النحاة يَحارون في عوامل بعض الظواهر الإعرابية، لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فراحوا يحللون التراكيب وتصرفاتها، ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى.

ونجم من جراء هذه النظرية كثير من المشكلات اللغوية صرفت النحويين عن استشراف آفاق هذه اللغة، و أبعدتهم عن النظرة الموضوعية والمنهج السليم، وحالت بينهم وبين التبصر في تراكيب العربية ودراسة مافيها من مرونة واتساع.

1 ـ اختلاف النحويين في العوامل:

وأول ما يطالعنا من مشكلات هذه النظرية هو ما ثار بين النحويين من اختلاف في تحديد بعض العوامل، ولم يقف الأمر عند اختلاف نحاة

المذهبين الكبيرين، بل امتد إلى نحاة المذهب الواحد، ولا سيما نحاة البصرة.

وَلنعرضِ بعض النماذج من اختلافهم، وليكن عاملُ الخبر أولَ هذه النماذج، فالكوفيون يرفعونه بالمبتدأ، وبعض البصريين يرفعه بالابتداء. وبعضهم الآخر يرفعه بالابتداء والمبتدأ معا، وفريق منهم يجعله مرفوعا بالابتداء بتوسط المبتدأ[1].

ونرى مثل هذا في ناصب المفعول به، فنحاة الكوفة أنفسهم على خمسة مذاهب، فمنهم من يراه الفعل والفاعل، ومنهم من يراه الفاعل وحده، وآخرون يرون المفعول الأول منصوبا بالفاعل، والثاني بالفعل، وجعله غيرهم بمعنى المفعولية. أما نحاة البصرة فيجعلون المفعول معمولا للفعل[2].

وكذلك اختلفوا في ناصب المستثنى بـ «إلا»، فذهب بعضهم إلى أنه الفعل، وذهب آخرون إلى أنه الفعل بتوسط (إلا)، ورآه آخرون (إلا) نفسها، وجعله الكسائي (أنَّ) مقدرة[3].

واختلفوا في المفعول معه فقدموا خمسة آراء، فالبصريون عامة ينصبونه بالفعل، والكوفيون ينصبونه بالخلاف أو الصرف، والزجاج يقدر فعلا بعد واو المعية، وعبد القاهر الجُرجاني ينصبه بالواو نفسها، وينصبه الأخفش نصبَ الظروف[4].

---

1 - المسألة : 5 من كتاب الإنصاف.
2 - المسألة : 11 من كتاب الإنصاف وانظر الخصائص 1 / 102 ومابعدها
3 - المسألة : 34 من كتاب الإنصاف.
4 - شرح الكافية 1 / 178 وأسرار العربية 183.

واختلفوا فيما يجر المضاف إليه، فذكر قوم أنه لام مقدرة، وذكر آخرون أنه (من) مقدرة، وذهب آخرون إلى أنه المضاف، وقال الأخفش أنه مجرور بعامل معنوي هو كونه مضافا إليه[5].

وكذلك اختلفوا في عامل الصفة، فهو عند سيبويه العامل في الموصوف، وعند الأخفش معنوي، وعند غيرهما عامل مقدر من لفظ الأول[6].

واختلفوا في ناصب مثل «القرفصاء» من قولنا : «قعد فلان القرفصاء»، فقال المبرد «هو في الأصل صفة المصدر، أي القعدة القرفصاء، والرجوع القهقرى، وهو عند بعض الكوفيين منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل : تقهقر القهقرى، وتقرفص القرفصاء ونحوه[7]».

ولا شك أن مثل هذه المواقف المتضاربة تؤدي إلى مناظرات تُستخدم فيها أساليب الجدل والمنطق، ولا سيما عند المتأخرين وتصل بالمنهج اللغوي إلى مجاهلَ لا تقوى اللغةُ على أن تطأها كما أنها تدل على التباس القرينة اللفظية، وعدم وضوح ارتباطها في كل موضع.

2ـ سوء التقدير والتأويل:

وأقبح من هذا ما نجده في بعض مواقف النحويين التي يُغَشِّيها التكلف، وسوء التمحل، وهي مواقف تمليها عليهم نظرية العامل، وما جرت إليه من افتراضات تصل أحيانا إلى أن تفصم العلاقة بين

---

5 - شرح الكافية 1 / 22.
6 - نفسه، نفس الصفحة.
7 - نفسه : 1 / 276.8)

القاعدة المُستقراةِ والاستخدام اللغوي وسنعرض من هذا عدة نماذج بغية جلائه.

1ـ مر بنا قبل أن الاسم لا يعمل إلا إذا أشبه الفعل، وأن النحويين نسبوا إلى اسم التفضيل الضعف في العمل لأنه هزيل الصلة بالفعل من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، ولذلك كان - عندهم- لا يَرفَع إلا بشروط، ولا يَنصب المفعول به ألبتة.

ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصيح ما يخالف هذا الأصل الذي وجدوا عليه الكثير الشائع من نصوص اللغة، كقول العباس بن مرداس :

فلم أرَ مثلَ الحَيِّ حياً مُصَبَّحاً ولا مثلَنا يومَ التقينا فَوارِ فَوارِسا

أكرَّ وأَحْمى للحقيقة منهمُ وأَضربَ منا بالسيوفِ القوانِسا

فالظاهر في البيتين أن «القوانس» مفعول به لاسم التفضيل «أضرب» ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿**إن ربك هو أعلمُ من يضل عن سبيله**﴾. (الانعام 117). فقوله «من» يبدو مفعولا به لاسم التفضيل «أعلم».

غير أن النحاة ينكرون هذا تمسكا بالقاعدة التي وصلو إليها، ويذهبون إلى أن كلا من «القوانس» في قول الشاعر. و«مَن» في الآية، مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول «نضرب»، وفي الثاني «يعلم». وعلى هذا يكون أصل الكلام في الشعر : وأضربَ منا بالسيوف نضرب القوانسا، وفي الآية : وهو أعلمُ يعلمُ من يضل عن سبيله.

والذي يدل على تعسفهم أنهم يجيزون أن تلحق لامُ التقوية معمول اسم التفضيل، ويمثلون لذلك بقولهم : «أنا أضرب منك لزيد». ويبيحون أن تلحق الباء الزائدة بعده بمعمول يكون مفعولاً به للفعل منه، مثل «أنا أعلم به منك» ،كما يقال فلان : «فإن يعلم بالنبأ».

والمعروف أن لام التقوية عندهم تدخل على معمول عامل ضعيف أصلا، أو أضعفه التركيب في تقديم المعمول عليه، فكما دخلت هذه اللام على معمول اسم الفاعل والمصدر، دخلت على معمول اسم التفضيل، وذلك يدل على أن هذه الاسماء العاملة متشابهة في هذه الظاهرة، إلا أن اسم التفضيل أقل تلبسا بها منهما، لأن النصوص الفصيحة المستقراة توضح ذلك وتبينه.

2ـ وكثيراً ما نجده النحويين يدعون في الكلام عاملا ظاهرا واقعا على المعمول في المعنى، ويلتمسون عاملا خفيا ليس في الكلام حاجة إليه، تمسكا بأصل، أو حرصا على اطراده. وهذا يقودهم إلي ضروب من التأويل تخرج بهم من إطار الدراسة اللغوية، إلى تمحلات مرهقة لا قبل للمنطق بها.

من ذلك أنهم رأوا مثل قول الشاعر :

فَمَنْ نحن نُؤمِنهُ يَبِتْ وهو آمن ومَنْ لانُجرِهُ يُمْسِ منَّا مُفزَّعا

ومثل قول الآخر :

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائر أينما الريحُ تميلَها تَمِل

والمعروف في أصولهم أن الضمير «نحن» الواقع بعد «من» الشرطية، و«الريح» الواقعة بعد «أينما» فاعلان لفعلين محذوفين. ولكن المشكلة ليست هنا، بل في جازم الفعلين المضارعين بعدهما، أعني : نؤمنه، وتمليها. فقد أبوا أن يكونا مجزومين بالأداتين، بل قدروا غيرهما وجعلوا التركيبين على هذه الصورة : فمَن نحن إن نؤمنه يبت وهو آمن. أينما الريح أن تميلها تمل. وعلة هذا أنهم لو جعلوا الجزم بالأداتين المذكورتين لآل بهم ذلك إلى جعل الفعلين المجزومين بدلين من الفعلين المحذوفين وهذا عندهم خطأ، لأنه لم يثبت حذف المبدل منه [8].

---

8 - انظر مغني اللبيب 2 / 59 (الدسوقي).

ومن ذلك أيضا مارأوه من تبادل العمل بين فعل الشرط والأداة، كقوله تعالى : ﴿**أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾. (الإسراء 110) فالفعل «تدعوا» واقع في المعنى على «أيا» فهو عامل فيها، وهي جازمة له، ولكن تبادل العمل بين الأداة والفعل مما لم يقبله بعض النحاة، قال الأنباري على لسان البصريين : «لانسلم أن الفعل بعد (أياما) و (أينما) مجزوم بـ (أياما وأينما) وإنما هو مجزوم بـ (إن)، وأياما وأينما، نابا عن (إن) لفظا، وإن لم يعملا شيئا[9]».

وكذلك أنكر نحاة البصرة، والفراء من نحاة الكوفة أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه، لأنه فرع، والفروع تنحط عن رتبة الأصول، فلما رأوا قول الراجز :

يا أيها المائحُ دَلْوي دونكا

و«دلوي» فيه مفعول به مقدم على اسم الفعل «دونك»، أنكزوا ذلك، وقالوا، أن «دلوي» منصوب بفعل محذوف، تقديره «خذ دلوي دونك»[10].

ويلقاك هذا التأويل القبيح في أبواب التنازع والاشتغال، والفاعل لفعل محذوف، والنعت المقطوع[11]، وفي جدلهم في تقديم التمييز على معموله[12]، ففي الاشتغال يقدرون عاملا لا يحتاج الكلام إليه، بل لا يقبله التركيب ولا يقره، فإذا قلت : «الكتاب أقرأه». قالوا أن التقدير : «اقرأ الكتاب اقرأه». وكذلك يقولون في الفاعل مثل : «إذا العَلَمُ سقط سقطنا». يقدرون الكلام : «إذا سقط العلم سقط سقطنا»، وإذا قلت في

---

9 - الإنصاف. المسألة 5 ص 33.
10 - نفسه : المسألة 27 ص 129.
11 - انظر كتاب الواضح 186-259-386 (الطبعة الثانية).
12 - الإنصاف : المسألة 120 ص 447.

النعت المقطوع : «**الحمدُ للّهِ الرحيمَ**». قدروا : «**الحمد للّه أُعَظِّمُ الرحيمَ**». وإذا رأوا مثل قول الشاعر :

وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطيبُ

أنكرو أن تكون «نفسا» تمييزا يعمل فيه الفعل تطيب، بل قدروا أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : «أعني نفسا».

3ـ التناقض:

وإلى جانب هذا كله نقع على مواضع كثيرة جاء كلام النحاة فيها ظاهر التناقض، بَيِّن الخلل، وسنعرض نماذج منها، لتكون دليلا على نظائرها.

1 ـ وَلنجعل أول هذه النماذج قولَ الجمهور : إن «إذا» الظرفية المضمنة معنى الشرط تعلق بجوابها لا بشرطها، وفاتهم أن هذا يصطدم بأصل آخر من أصولهم ويناقضه، فكثيرا ما يكون العامل في جملة الجواب عاجزا عن العمل في «إذا» بحسب أصولهم نفسها، لأن هناك ما يحول بينه وبينها من الحواجز الحصينة، كالحرف المشبه بالفعل، الذي لا يجوز أن يعمل مابعده فيما قبله، كما ترى في قوله تعالى : ﴿**أئذا كنا ترابا أئنا لفي خَلقٍ جديد**﴾. (الرعد5) وقول النابغة الذبياني :

إذا حاولتَ في أسدٍ فجُوراً فإني لستُ منك ولستَ مني

وربما كان الحائل «إذا» الفجائية، فهي أيضا لا يعمل مابعدها فيما قبلها، كما في قوله تعالى : ﴿**ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون**﴾ (الروم 25).

وقد يؤدي هذا المذهب إلى أن يجيزوا مالم يجوزوه، من ذلك أنهم يمنعون عمل الصفة المشبهة فيما قبلها، لأنها وصف ضعيف العمل، إذ

هو - كما مر بنا - فرع على اسم الفاعل، وهذا فرع على الفعل، فهي إذاً فرع الفرع، ومع هذا يقولون بتعليق «إذا» بالجواب في مثل قوله تعالى : ﴿فإذا نُقِرَ في الناقور فذلك يومئذ يومٌ عسير﴾. (المدثر 8-9).

وقد حاول النحويون أن يتناولوا هذا كله، حتى يجعلوا نظريتهم في العامل مطردة، فقدروا أشياء يأباها التركيب، ولجأوا إلى التمحل والتكلف[13].

2- وهم حين يجعلون اسم الفاعل عاملا عمل الفعل. يربطون بينه وبين الفعل المضارع لفظا ومعنى، كما مر بنا ويشترطون ألا يكون مصغرا، وألا يكون موصوفا، لأن التصغير والوصف من خصائص الأسماء، وهذا يعني أنه فقد الصلة بينه وبين الفعل، لأن الفعل لا يصغر ولا يوصف، ثم نراهم يشترطون أن يكون اسم الفاعل العامل منونا، أو محلًّى بـ «أل»، مع أن التنوين من خصائص الأسماء، كما هو معروف، وقد سكتوا عن التنوين، لأنهم لم يجدوا بدا من السكوت عنه، أما «أل» فقد زعموا أنها اسم موصول، لينقاد لهم الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع، ثم زعموا أن هذا الاسم لا يعرب، لأنه جاء على صورة الحرف، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لو قالوا إن «أل» هنا حرف تعريف، لكان من علامات الاسم، وبهذا يفقد اسم الفاعل شبهه بالفعل.

وفي هذا الكلام تناقض من جهتين : أولاهما أنهم أجازوا أن يكون المصدر عاملا وهو معرف بحرف التعريف، فلماذا لم يجيزوا ذلك في اسم الفاعل، والثانية أن في اللغة أسماء كثيرة جاءت على صورة الحرف لفظا، وعلى مضمونه معنى، ولم نرهم يُعفونها من أثر العامل والإعراب[14].

---

13 - انظر مثلا : البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري 2 / 48، وإملاء ما من به الرحمن للعُكبري 2 / 61، والبحر المحيط 5 / 366، وانظر كتابنا : المختار من أبواب النحو 204 وما بعدها.

3 ـ وقد مر بنا قبل قليل أن بعض النحويين يمنع أن تكون أداة الشرط مثل «أي» و «أينما» عاملة في فعل الشرط، لئلا تكون عاملة فيه ومعمولة له في وقت واحد، وقدر عاملا محذوفا هو «إن» الشرطية، ومر بنا كذلك أنهم يمنعون أن يكون الفعل المضارع مجزوما بأداة الشرط المذكورة في مثل قولهم : «فمن نحن نؤمنه» وأمثاله، وقدروا أداة أخرى عاملة فيه. وذكرنا أن مثل هذا التقدير بالغ التكلف، وأن الكلام لاحاجة به إليه.

ولكن الأهم، هو أن مثل هذا التقدير يصطدم بأصل آخر من أصول نظرية العامل، هو أن عوامل الأفعال لاتعمل مضمرة، لأنها عوامل ضعيفة، وأضعفها عوامل الجزم، بل إن فريقا منهم يمنع حذف هذه العوامل وبقاء عملها في الضرورة الشعرية نفسها، يقول المبرد : «والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضةِ فاخمشي
لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى

يريد : أو ليبكِ من بكى، وقول الآخر :

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفس إذا ماخفت منْ أمْر تبالا

فلا أرى ذلك على ماقالوا، لأن عوامل الأفعال لاتضمر، وأضعفها الجازمة[15]».

على الرغم من هذا الأصل الراسخ نراهم يجيزون في غير موضع أن يكون عامل الفعل مضمراً، ففي «البغداديات» يرى أبو علي الفارسي في

14 - انظر : المختار 221 وما بعدها.
15 - انظر : المقتضب 2/ 133، وانظر : سيبويه 1/ 409، وأمالي ابن الشجري 1/ 375 و2/ 112.

قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

يرى أن «منفسا» معمول لفعل محذوف محله الجزم بأن المذكورة، أما «أهلكته» المذكور فمحله الجزم أيضا، ولكن بأن مقدرة غير المذكورة، ولما أحس أبو علي أنه اصطدم بالأصل السابق قال : «وساغ إضمار «إن» وإن لم يجز إضمار لام الأمر للضرورة، لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم - ولأن تقدمها مقوٍ للدلالة عليها[16]».

ومثل هذا التعليل، أعني الاتساع، يجعل الجوازم الضعيفة طبقات بعضها فوق بعض، ويؤيد قول من قال في القديم : أضعف من حجة نحوي».

4- ويطالعنا في الأساليب الجدلية ضروب غير قليلة من التناقض، كما نرى في حديث النحاة عن مجيء «كَي» جارة للاسم تارة، ناصبة للفعل تارة أخرى، إذ يذهب جمهورهم إلى أنها تنصب الفعل في بعض أحوالها، لا في كل تركيب، فإذا دخلت عليها اللام كانت حرفا ناصباً، كقولهم : «جئت لكي أراك». وإذا لم تدخل كانت حرفا جارا، كقولهم : «جئت كي أراك»[17].

وهذا كسر واضح لاطراد أصل من أهم أصول نظرية العامل، هو أن الحرف لا يعمل إلا فيما اختص به، فلا يمكن أن تعمل عوامل الأفعال في الأسماء، ولا أن تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، وهو الأصل الذي جعل جمهورهم يمنعون أن تعمل لام التعليل، ولام الجحود، و «حتى» في الفعل المضارع، وقدروا من أجله «أن» مضمرة[18].

---

16 - عن مغني اللبيب 2 / 59 (الدسوقي).
17 - انظر الإنصاف. المسألة 78 ص 302.
18 - انظر المسائل : 79، 82. 83، من الإنصاف.

وفي حديث نحاة الكوفة خاصة عن منع تقديم خبر «ليس» عليها، ماينا‌قض كلامهم في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، يقولون : «إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وذلك لأن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجرى مَجرى الفعل المتصرف[19]». ويقولون في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه : «أجمعنا على أن هذه الالفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت : «عليك زيدا»، أي الزم زيدا، وإذا قلت : «عندك عمراً». أي تناول عمراً. وإذا قلت : «دونك بَكراً»، أي خذ بكرا، ولو قلت : «زيداً الزم»، و«عمراً تناول»، و«بكراً خذ»، فقدمت المفعول لكان جائزا، فكذلك ماقام مقامه[20]» إن الكوفيين هنا لم ينظروا إلى تصرف العامل، ولم يأبهوا له. وإذا كان هذا الكلام من تأويل أبي البركات صاحب «الإنصاف» فإنه لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر التناقض في الجدل النحوي، سواء أوقع من أبي البركات أم وقع من الكوفيين.

ونعتقد أن هذه النماذج كافية لإظهار التناقض في أصول نظرية العامل، وفي تطبيقها على مظاهر الاستخدام اللغوي، وأننا لسنا في حاجة إلى مزيد.

19 - المسألة 18 ص 93. من الإنصاف.
20 - الإنصاف. المسألة 27 ص 127.

VII ـ الثورة على نظرية العامل

اقتنع القدماء بما صنعوه، ولم نجد منهم من حاول أن يتمرد على هذه النظرية، إلا نحوياً أندلسياً هو ابن مضاء القرطبي، صاحب الكتاب المشهور «الرد على النحاة».

وإذا عدنا إلى الكتاب وجدنا ابنَ مضاء ذا نزعةٍ إلى تهديم البناء النحوي القديم، ولكنه لم يستطع أن يضع أسساً صالحةً لبناءٍ جديد، وتتخلص ثورته على العامل بما يلي :

1 ـ يوازن بين العامل النحوي – بحسب نظرية النحاة – والعوامل الأخرى، فيرى أنه لا يمكن أن يُنسَب إليه عمل ما، لأن العوامل إما أن تكون عاملة بالإرادة، كالإنسان والحيوان، وإما أن تكون عاملة بالطبع كالنار والماء، وعامل النحو لا يعمل بالإرادة، ولا يعمل بالطبع.

2 ـ وينظر إليه نظرة حسية فلسفية، فيرى أنه لا يمكن أن يكون عاملا، لأن أثره وهو الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه، فـ «زيد» لا ينتصب إلا بعد ان تَنْعَدِمَ «إن»، ذلك في مثل قولنا : «إن زيداً حاضر».

3 ـ واتجه ابن مضاء في نقده إلى الغاية التي تستهدفها نظرية العامل، فسأل : أهي التيسير والتمثيل ؟

إنه لم يجد شيئاً من هذا، بل إنها لتحط كلام العرب عن مهمته البلاغية، لأنها تضطرُّ النحويَّ إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، فإذا ذكرتها نقلته من الإيجاز إلى الإطناب.

4ـ كما اتجه إلى تأثيرها في بناء النحو العربي، فرأى أنها تفسد البلاغة، ولا سيما فيما يَزعُمه النحاة من العوامل المحذوفة في أبواب كثيرة، كالتنازع، والاشتغال والمنادى.

تلك هي زبدة آراء ابن مضاء في العامل النحوي،وهي كما ترى تجنح للهدم، ولا تسعى إلى إقامة أساس جديد ينهض عليه البناء النحوي. لقد حاول أن يفسر ظواهر الإعراب المتنوعة، فنقلها من العامل النحوي الذي قال به القدماء إلى المتكلم نفسه، ولكن كيف يُجري هذا المتكلمُ حركات الإعراب بانتظام ودقة، وما السبيل التي يسلكها إلى ذلك، هذا ما لم يبحثه ابن مضاء، ولم يَدُر بِخَلدٍ منه، فكأن اللغة شكل يفتقد النظام، أو بناء مبهم لا تفسير لظواهره البارزة.

ليست الغاية من النقد أن نهدم ما بناه الناس، وإنما الغاية منه أن نصلح البناء، وأن نقوم اعوجاجه، ولا بد لتنفيذ هذه الغاية من أن نكون محيطين بالبناء، واعين بما يطرد فيه من نظام، عارفين بأسباب ضعفه، ممسكين بدعائم إصلاحه، ولم يكن ابن مضاء - كما بدا في كتابه- قادرا على تحقيق هذا كله.

وقد أعجب معظم المعاصرين بثورة ابن مضاء، وجعله بعضهم من أوائل اللغويين الذين يدرسون اللغة دراسة وصفية، ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن أن يقيموا للنحو العربي أصولا راسخة يستمدونها من نظريته، وهذا يكفي للدلالة على أنها ليست بشاملة، وأنها عاجزة عن مزاحمة نظرية القدماء.

وفي العصر الحديث نجم كثير من الباحثين، وحاولوا أن يجددوا في النحو العربي، وأن يصوغوه صياغة تلائم العصر، والمناخ الفكري يحيط بالمتعلم.

لقد بدأت الحركة في دراسة المستشرقين، ثم انتقلت إلى مصر ولبنان والعراق وسورية، وكان العامل أكثر تقاليد النحو العربي عرضة للهجوم والهدم، غير أن دراسات هؤلاء اتسمت بأشياء لا تهيء أصحابها لمثل هذه الأعباء، ولعل أهمها :

أ - السطحية في فهم كلام القدماء وأغراضهم.

ب - الجهل بتاريخ علم النحو، ودقائقه، وأساليب أربابه.

ج - التحامل على النحاة القدماء، والتظاهر بأنهم مجددون.

د - التكلف في قسر نظرياتهم على ظواهر اللغة، سبقوا به القدماء في تكلفهم الذي تحدثنا عنه في نقد نظرية العامل.

هـ - الجزئية والافتقار إلى الشمول، فنظرياتهم جميعا لا تسمو إلى تفسير ظواهر العربية ولا تطرد في تحليلها.

وأهم هؤلاء إبراهيم مصطفى، وأمين الخولي، من مصر، وأنيس فريحة من لبنان، ومحمد الكسار من سورية.

وأوثر هنا أن أجعل الاستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى نموذجا لهؤلاء، لأن نظريته أقل تهافتاً من نظرياتهم، ولأنه أكثر منهم علما بالنحو العربي.

لقد ظهر كتابه «إحياء النحو» سنة سبع وثلاثين وتسع مئة وألف، وفيه ثورة شديدة على العامل النحوي، وهو يختلف عن ابن مضاء الذي هدم ولم يَبنِ، وأسقط نظرية القدماء ولم يأت ببديل عنها، فالأستاذ ابراهيم مصطفى ذو نظرية في الإعراب شاء لها أن تكون مطردة، وشاء لها أن تكون بديلا عن نظرية القدماء في العامل، فما هذه النظرية؟

يرى هذا الرجل أن الإعراب لا يجلبه العامل كما توهم القدماء، بل مما يراعيه المتكلم بوحي من المعنى، ويقوده هذا إلى أن يلتمس لحركات

الإعراب معاني منوطةً بها، وهو مما أغفله القدماء ولم يعيروه أي اهتمام.
لقد رأى ابراهيم مصطفى أن :

أ ـ الضمة : عَلَمُ الإسناد.

ب ـ والكسرة : عَلَمُ الاضافة.

ج ـ والفتحة : ليست علما على شيء، ولكنها «الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهيَ بها الكلمة ما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة[1]».

وعلى هذا تكون الضمة والكسرة هما الإعراب، أما الفتحة فليست إعرابا، لأنها لا دلالة لها، فكل كلمة لاتقع في أحد طرفي الإسناد، ولاتكون موقع المضاف إليه أو المجرور بالحرف، تكون مفتوحة.

ولكن الأستاذ المرحوم اصطدم بعقبات تحول بين نظريته وكونها مطردة في جميع الظواهر الإعرابية، فاسم «إن» وأخواتها مسند إليه، وكان من اللازم أن يكون مرفوعا بحسب نظريته، ولكنه جاء منصوبا في نصوص اللغة، والمنادى المفرد العلم مضموم وليس بمسند إليه. وشَمَّرَ الأستاذ عن ساعِدِ التأويل والتمحل، وراح يلتمس أوهى الأسباب لتعليل ما اصطدم به، فكان في عمله أكثر من القدماء إيغالا في التعسف والتأويل وسوء التقدير.

لقد زعم أن اسم «إن» حقه الرفع، وهو مرفوع في العربية القديمة، ولكنه نصب في مرحلة متأخرة لكثرة الاستعمال، ودليله على ذلك أنه قد يعطف عليه بالرفع، كما في الآية الكريمة : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون﴾ الاية (المائدة 69).

---

1 - إحياء النحو . ص : 50.

وأنه قد يكون مرفوعا صراحة، كما في الحديث النبوي : «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» وواضح فيما رأيت أن الرجل يلجأ إلى الظن - وأنَّ الظن لا يغني من الحق شيئا - وأنه يفترض افتراضا هو إلى الوهم والخيال أقرب منه إلى الواقع والحقيقة، وأنه يعتمد نصا واحدا هنا ونصا آخر هناك، دون أن يستند إلى الموضوعية العلمية في البحث وذلك بأن يبني أحكامه على الكثير لا على القليل، فإذا لجأ العلم إلى أسلوبه وصل إلى نتائجَ بعيدةٍ عن الواقع، ولا حَظَّ لها من الحقيقة.

وأهم من هذا كله أن نظريته في الإعراب منقوضة بكثير من الظواهر اللغوية، وقد رأينا في البحث الذي عقدناه لمسوغات العامل أن المسند إليه قد يقع مجرورا كما في مثل : «ما في البيت من أحدٍ»، و«ما دَخلهُ من أحد». وأن حركة الكسر كما تظهر على المضاف إليه والمجرور بالحرف، تظهر كذلك على المفعول به، والفاعل، والمبتدأ، والحال، وخبر «ليس»، وخبر «كان» المنفي، وهذا يدل دلالة واضحة على أنها ليست بذات دلالة ألبتة، وأنها لا تقوم بوظيفة معنوية، فقصاراها أن تكون صوتا خاصا يَمِيزُ شيئاَ من شيء في بنية الجملة العربية، وأن تكون خاضعة لظواهر لفظية شكلية، وهي في هذا لا تختلف عن الفتحة التي يزعم الأستاذ المرحوم أنها ليست بحركة الإعراب.

* * *

وإذا تجاوزنا الأصوات الضعيفة التي ظهرت في لبنان خاصة، وفي العراق، وفي مصر، بدت لنا نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب، وأكثر دنوا من المنهج الوصفي، وأشمل تفسيرا لظواهر اللغة الإعرابية، على أن تخلص من شوائب التكلف، وتنقى مما علق بها من آثار المنطق وسوء التأويل.

المصادر والمراجع

1 ـ أبو علي الفارسي ـ د. عبد الفتاح شلبي ـ القاهرة : مطبعة نهضة مصر 1373 / 1954.

2 ـ **الاحتجاج النحوي : مصادره وأصوله** ـ د. محمد خير حلواني ـ رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة عين شمس في القاهرة.

3 ـ إحياء النحو ـ ابراهيم مصطفي ـ القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1937.

4 ـ أسرار العربية ـ لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق الشيخ بهجة البيطار ـ دمشق ـ المجمع العلمي 1377.

5 ـ **الأشباه والنظائر في النحو** ـ جلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد 1359 / 1361.

6 ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** ـ ابن حجر العسقلاني ـ القاهرة المطبعة الوهابية 1358 / 1939.

7 ـ **أصول النحو** ـ لأبي بكر بن السراج ـ تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ـ الجزءان : الأول والثاني فقط ـ العراق ـ النجف 1393 / 1973.

8 ـ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن** ـ ابن خالويه ـ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

9 ـ **الأغاني** ـ أبو الفرج الاصفهاني ـ أجزاء متعددة ـ (طبعة دار الكتب المصرية).

10 ـ **الإغراب في جدل الإعراب** ـ لأبي البركات الانباري ـ تحقيق الاستاذ سعيد الافغاني ـ دمشق ـ مطبعة الجامعة السورية 1377.

11 ـ **الاقتراح في أصول النحو** ـ جلال الدين السيوطي ـ حيدر أباد 1310.

12 ـ **الأمالي** ـ أبو علي القالي ـ دار الكتب المصرية ـ الطبعة الثانية 1373 / 1953.

14 ـ **الأمالي** ـ لعبد الرحمن السهيلي ـ تحقيق : محمد ابراهيم البنا القاهرة. 1990 / 1970.

15 ـ **الامثال العربية القديمة** ـ للمستشرق زولهام ـ ترجمة : د. رمضان عبد التواب ـ بيروت :1391 / 1971.

16 ـ **املاء ما من به الرحمن** ـ لأبي البقاء العكبري ـ تحقيق : ابراهيم عطوة عوض ـ القاهرة : 1380 / 1961.

17 ـ **إنباه الرواة ـ للقفطي** ـ تحقيق : أبو الفضل ابراهيم ـ القاهرة : دار الكتب ـ الأجزاء الأربعة ـ بين 1950 و 1973.

18 ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف** ـ لأبي البركات الأنباري ـ طبعة : محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة (ط 3) 1374 / 1955.

19 ـ **أوضح المسالك** ـ لابن هشام الانصاري ـ طبعة : محي الدين عبد الحميد ـ مصورة ـ بيروت 1966.

20 ـ **الإيضاح في علل النحو** ـ لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق : د. مازن المبارك ـ القاهرة (دار الفكر) 1378.

21 ـ **البحر المحيط** (نسخة مصورة) ـ أبو حيان الأندلسي

22 ـ **البداية والنهاية** ـ ابن كثير ـ القاهرة : 1348.

23 ـ **البيان والتبيين** ـ للجاحظ ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ القاهرة 1368 ـ 1949.

24 ـ **البيان في غريب إعراب القرآن** ـ للأنباري ـ تحقيق :د. طه عبد الحميد طه. القاهرة : 1389 ـ 1969.

25 ـ **تاريخ آداب العرب** ـ مصطفى صادق الرافعي ـ الطبعة الثانية ـ 1359 ـ 1940.

26 ـ **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح** ـ أحمد الزبيدي ـ تصوير دار الإرشاد ـ بيروت.

27 ـ **الترغيب والترهيب** ـ عبد العظيم المنذري ـ القاهرة 1352.

28 ـ **التسهيل** ـ لابن مالك النحوي ـ تحقيق :د. محمد كامل بركات ـ القاهرة : 1388 / 1968.

29 ـ **تفسير أرجوزة أبي نواس** ـ ابن جني ـ تحقيق : الشيخ بهجة الاثري ـ دمشق ـ مجمع اللغة العربية 1386 ـ 1966.

30 ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني ـ حيدر أباد 1325.
31 ـ تهذيب اللغة (المقدمة) ـ للأزهري ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ القاهرة : 1384 ـ 1964.
32 ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري ـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
33 ـ جامع الدروس العربية ـ الشيخ مصطفى الغلاييني الطبعة العاشرة ـ بيروت.
34 ـ الجنى الداني ـ للمرادي ـ تحقيق : د. فخر الدين قباوة ونديم فاضل حلب ـ المطبعة العربية 1973.
35 ـ الحجة في علل القراءات السبع ـ للفارسي ـ تحقيق : ناصف والنجار وشلبي ـ القاهرة : 1385 ـ 1965.
36 ـ الحدود ـ للرماني، تحقيق : مصطفى جواد وصاحبه ـ بغداد : 1388 ـ 1969.
37 ـ الحديث والمحدثون ـ للشيخ أبو زهرة ـ القاهرة 1378 ـ 1958
38 ـ خزانة الأدب ـ عبد القادر البغدادي ـ طبعة بولاق : 1299.
39 ـ الخصائص ـ لابن جني ـ تحقيق : الشيخ عبد الوهاب النجار ـ القاهرة : 1374.
40 ـ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ـ د. محمد خير الحلواني ـ دار القلم العربي ـ حلب : 1974.
41 ـ دراسات في فقه اللغة ـ د.صبحي الصالح ـ بيروت : 1388 ـ 1968.
42 ـ درة الغواص ـ الحريري ـ نسخة مصورة عن طبعة أوربا.
43 ـ الرد على النحاة ـ ابن مضاء القرطبي ـ تحقيق : د. شوقي ضيف. القاهرة : 1947.
44 ـ رسالة الغفران ـ أبو العلاء المعري ـ تحقيق : د. عائشة عبد الرحمن القاهرة : الطبعة الثانية ـ بلا تاريخ.
45 ـ السنة قبل التدوين ـ محب الدين الخطيب ـ القاهرة : 1383 ـ 1963.
46 ـ سنن النسائى ـ بشرح السيوطي ـ نسخة مصورة عن طبعة المطبعة المصرية.
47 ـ شرح الألفية ـ لابن عقيل ـ طبعة : محيي الدين عبد الحميد ـ مصر 1386 ـ 1967.
48 ـ شرح الألفية ـ علي بن محمد الاشموني ـ بحاشية الصبان ـ القاهرة ـ بلا تاريخ.
48 ـ شرح التصريح على التوضيح (بحاشية الشيخ ياسين) ـ القاهرة : 1374 ـ 1954.
50 ـ شرح الحماسة ـ للخطيب التبريزي ـ

51- **شرح الحماسة** - للمرزوقي - تحقيق : أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر 1371 - 1951

52- **شرح السبع الطوال** - لأبي بكر بن الانباري - تحقيق : عبد السلام هارون - القاهرة : دار المعارف 1963.

53- **شرح الشواهد الكبرى** - محمود بن أحمد العيني - بحاشية خزانة الأدب (بولاق).

54- **شرح الكافية** - محمد بن حسن الرضي - سبعة استانبول 1275.

55- **شرح كتاب سيبويه** - للرماني - تحقيق : د. مازن المبارك - ذيل كتاب «الرماني النحوي» - دمشق : 1383 - 1963.

56- **شرح اللمع** - ابن الدهان - مصورة عن مخطوطة دار الكتب - بغداد - كلية الآداب.

57- **شرح المفصل** - يعيش بن يعيش - القاهرة - بلا تاريخ.

58- **شرح موطأ الإمام مالك** - الزرقاني - تحقيق : ابراهيم عطوة عوض القاهرة : 1381 - 1961.

59- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** - ابن مالك النحوي - القاهرة : 1376 - 1957.

60- **الصاحبي في فقه اللغة** - أحمد بن فارس - طبعة القاهرة : 1328 - طبعة بيروت : 1383 - 1964.

61- **صحيح الترمذي** - طبعة سورية - حمص.

62- صحيح مسلم - (الجزء الخامس) - القاهرة - 1349.

63- **ضحى الإسلام** - أحمد أمين - القاهرة الطبعة الثالثة.

64- **الطبقات الكبرى** - ابن سعد - القاهرة : 1358.

65- **طبقات فحول الشعراء** - ابن سلام - تحقيق : محمود شاكر - القاهرة :دار المعارف : 1952.

66- **طبقات النحويين واللغويين** - للزبيدي - تحقيق : أبو الفضل ابراهيم - القاهرة : 1373 - 1954.

67- **العربية** - للمستشرق : يوهان فك - ترجمة : د. عبد الحليم النجار - القاهرة : 1370 - 1951.

69 ـ **الفصل في الملل والاهواء والنحل** ـ ابن حزم ـ القاهرة : / 194

70 ـ **فصول في فقه اللغة** ـ د. رمضان عبد التواب ـ القاهرة : 1973.

71 ـ **الفهرست** ـ ابن النديم ـ مطبعة الاستقامة ـ بلا تاريخ.

72 ـ **في أصول النحو** ـ سعيد الافغاني ـ دمشق : 1376 ـ 1957.

73 ـ **الكامل في اللغة والأدب** ـ أبو العباس المبرد ـ طبعة : زكي مبارك ـ القاهرة : 1356 ـ 1936.

74 ـ **الكتاب** ـ لسيبويه ـ نسخة مصورة عن طبقة بولاق.

75 ـ **كتاب الحروف** ـ لأبي نصر الفارابي ـ تحقيق : محسن مهدي ـ بيروت : 1969.

76 ـ **الكشاف** ـ للزمخشري ـ القاهرة : 1385 ـ 1966.

77 ـ **اللباب في علل البناء والإعراب** ـ أبو البقاء العكبري ـ مخطوطة دار الكتب المصرية ـ رقم 1919 نحو.

78 ـ **اللغة بين المعيارية والوصفية** ـ د. تمام حسان ـ القاهرة : 1958.

79 ـ **لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية** ـ د. أديب الصالح ـ دمشق : 1388.

80 ـ **لمع الادلة** ـ **للأنباري** ـ تحقيق : سعيد الافغاني ـ دمشق : 1388.

81 ـ **مجالس ثعلب** ـ (ط2) دار المعارف ـ تحقيق : عبد السلام هارون.

82 ـ **مجالس العلماء** ـ لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ الكويت : 1962.

83 ـ **المحتسب في شواذ القراءات** ـ ابن جني ـ تحقيق : ناصف وشلبي ـ القاهرة : 1386.

84 ـ **المختار من أبواب النحو** ـ د. محمد خير الحلواني ـ بيروت : منشورات دار الشرق 1975.

85 ـ **مختصر شواذ القراءات** ـ ابن خالويه ـ تحقيق : المستشرق برجشتراسر القاهرة : 1934.

86 ـ **المخصص** ـ لابن سيدة ـ المطبعة الاميرية 1316 ـ 1326.

87 ـ **المدخل إلى دراسة النحو العربي** ـ د. عبد المجيد عابدين ـ القاهرة : 1951.

88 ـ **المذكر والمؤنث** ـ للفراء ـ تحقيق : مصطفى الزرقا ـ حلب : 1345.

المحتوى

المقدمة

جدة هذه الدراسة - المحاولات التي سبقها : محاولة الاستاذ سعيد الافغاني - محاولة الدكتور محمد عيد - محاولة الدكتور حنا ترزي.

القسم الأول
السمـــاع

1. ما السماع ---------- 19

2. كيف تدرس المادة اللغوية ---------- 23

1 ـ جمع المادة اللغوية ---------- 23

2 ـ تصنيف المادة اللغوية ---------- 27

2 ـ 1 ـ اللغة المدونة ---------- 28

2 ـ 2 ـ اللغة غير المدونة ---------- 29

2 ـ 3 ـ النحاة واللغة المدونة ---------- 31

3. النحاة ومصادر السماع اللغوية ---------- 34

3 ـ 1 ـ النحاة ولغة القرآن الكريم ---------- 34

3 ـ 2 ـ النحاة ولغة الشعر ---------- 40

3 ـ 3 ـ النحاة وكلام الفصحاء ---------- 45

3 ـ 4 ـ النحاة والحديث النبوي ---------- 49

3 ـ 4 ـ 1 ـ العربية ورواة الحديث ---------- 50

3 ـ 4 ـ 2 ـ النحاة والحديث ---------- 52

3ـ قواعد السماع ---------- 57
1 ـ تقسيم الرقعة اللغوية ---------- 57
2ـ عامل الزمان ---------- 60
3ـ المأخوذ عنه ---------- 63
4ـ النص المجهول قائله ---------- 66
5ـ المأخوذ به ---------- 70
5ـ1 ـ الكثرة والقلة ---------- 70
5ـ 2 ـ تعدد الرواية ---------- 71
5ـ 3 ـ بين لغة الشعر ولغة النثر ---------- 75
5ـ 4 ـ الضرورة الشعرية ---------- 76
6ـ كمال الاستقراء ونقصه ---------- 80

القسم الثاني

الاستـدلال الذهنـي

1 . ضروب الاستدلال ---------- 87
2 . القياس النحوي ---------- 89
1 ـ وظيفة القياس ---------- 90
1 ـ1ـ استنباط القاعدة ---------- 90
1 ـ2 ـ تعليل ظاهرة ---------- 91
1 ـ3ـ رفض ظاهرة ---------- 91
2ـ أصول القياس ---------- 92
3 ـ طبيعة القياس النحوي ---------- 94
4ـ تعارض السماع والقياس ---------- 103
3 . العلة النحوية ---------- 105
1 ـ تصنيف العلة ---------- 106
2ـ نوع العلة ---------- 107

3 ـ طبيعة العلة ---------- 108
4 ـ مرتكزات العلة ---------- 110
4 . طرائق استدلال أخرى ---------- 117
1 ـ السبر والتقسيم ---------- 117
2 ـ الاستدلال بالأولى ---------- 119
3 ـ مراعاة النظير ---------- 120
4 ـ الاستحسان ---------- 121
5 ـ القول بالموجَب ---------- 122
6 ـ استصحاب الحال ---------- 123
7 ـ الإجماع ---------- 124

القسم الثالث

نظرية العامل في النحو العربي

1 . العربية والإعراب ---------- 129
2 . مسوغات نظرية العامل ---------- 137
3 . العوامل اللفظية ---------- 147
1 ـ عمل الأفعال ---------- 149
2 ـ عمل الحروف ---------- 153
3 ـ عمل الاسماء ---------- 161
4 . العوامل المعنوية ---------- 169
1 ـ الابتداء ---------- 171
2 ـ رافع الفعل المضارع ---------- 174
3 ـ الخلاف أو الصرف ---------- 177
4 ـ عوامل أخرى ---------- 179

5 ـ العامل والتركيب الغوي ---------- 181
1 ـ تحليل العلاقات في التركيب ---------- 181
2 ـ تفسير الظواهر التركيبية ---------- 183
3 ـ الربط بين الكلام والمتكلم ---------- 185
6 . حقيقة العوامل وفلسفتها ---------- 189
7 . مشكلات نظرية العامل ---------- 201
1 ـ اختلاف النحويين في العوامل ---------- 201
2 ـ سوء التقدير والتأويل ---------- 203
3 ـ التناقض ---------- 207
8 . الثورة على نظرية العامل ---------- 213
المصادر والمراجع ---------- 219